الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
**République Algérienne Démocratique et Populaire**
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
**Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique**

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

*Université Mohamed Boudiaf-M'sila*
*Faculté des Sciences Économiques,*
*Commerciales etdes Sciences de Gestion*
*Département de sciences gestion*

## العنوان

# أثر التحول من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق على نمو التجارة الخارجية

## دارسة حالـــــــــــة الجزائر

**مذكـرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهـادة ماستر (أكاديمي) في علوم التسيير**

**تخصص: إدارة أعمال التجارة الدولية**

**الطالبـــــــة:**
**عـلال مريـم**

**الأستـــــــاذ:**
**د. نويبات عبد القادر**

**لجنـــــــة المناقشـــــــة**

| أعضاء اللجنة | الرتبـــــــــــة | الصفـــــــــة |
|---|---|---|
| 1- قراوي أحمد الصغير | أستاذ مساعد "أ" | رئيســـــــا |
| 2- نويبات عبد القادر | أستاذ مساعد "أ" | مشرفا ومقررا |
| 3- نـــوي نبيلـــــة | أستاذ مساعد "أ" | مناقشـــــا |

**السنة الجامعية: 2014 / 2015**

# شكر و عرفان


الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين نبينا محمد و على آله و صحبه إلى يوم الدين.

نتوجه بتسجيل أعمق آيات الشكر و العرفان إلى الأستاذ المشرف "نويبات عبد القادر" لتوجيهاته و منحنا الكثير من علمه ووقته و جهده و نسأل الله العلي القدير أن يجازيه خير جزاء و أن يكتب صنيعه في موازين حسناتها .

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أساتذتنا الكرام بقسم علوم التسيير خاصة تخصص إدارة أعمال تجارة دولية و إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث.

## فهرس المحتويات


| العنـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــوان | الصفحة |
|---|---|
| شكر وعرفان | |
| إهداء | |
| فهرس المحتويات | |
| فهرس الجداول والأشكال | |
| مـــقـــــــــدمة | أ |
| **الفصل الأول: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الاقتصاد المركزي** | |
| تمهيد | 6 |
| المبحث الأول: التجارة الخارجية والسياسة التجارية | 7 |
| المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة عليها | 7 |
| أولا : تعريف التجارة الخارجية | 7 |
| ثانيا: أهمية التجارة الخارجية | 9 |
| ثالثا :العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية | 9 |
| المطلب الثاني: السياسة التجارية | 10 |
| أولا : تعريف السياسة التجارية | 10 |
| ثانيا: أهداف السياسة التجارية | 11 |
| ثالثا : أنواع السياسة التجارية | 14 |
| المبحث الثاني: واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الاقتصاد الموجه | 18 |
| المطلب الأول: الرقابة على التجارة الخارجية | 18 |
| أولا : إجراءات المرقابة | 20 |
| ثانيا : هيئات الرقابة | 25 |
| المطلب الثاني : تأميم التجارة الخارجية | 27 |
| أولا : اسباب احتكار الدولة للتجارة الخارجية | 28 |

| | |
|---|---|
| ثانيا : الاليات القانونية لاحتكار التجارة الخارجية | 28 |
| ثالثا : أهداف ونتائج احتكار الدولة للتجارة الخارجية | 32 |
| المطلب الثالث: مكانة التجارة الخارجية | 33 |
| أولا: مكانة التجارة الخارجية في ظل الرقابة | 33 |
| ثانيا: مكانة التجارة الخارجية في ظل تطبيق سياسة الاحتكار | 38 |
| خلاصة الفصل | 49 |
| **الفصل الثاني : التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي** | |
| تمهيد | 51 |
| المبحث الاول :الميكانيزمات الجديدة للتجارة الخارجية | 52 |
| المطلب الأول : قيود تحرير التجارة الخارجية | 53 |
| المطلب الثاني :الإجراءات المتخذة فور تحرير التجارة الخارجية | 58 |
| المطلب الثالث : أهداف تحرير التجارة الخارجية | 63 |
| المبحث الثاني : تحليل تطور التجارة الخارجية خلال فترة 2005-2012 | 65 |
| المطلب الأول: تحليل تطور الواردات خلال الفترة 2005-2012 | 65 |
| أولا- التركيبة السلعية للواردات | 65 |
| ثانيا-التوزيع الجغرافي للواردات | 68 |
| المطلب الثاني: تحليل تطور الصادرات خلال الفترة 2005-2012 | 71 |
| أولا-التركيبة السلعية للصادرات | 71 |
| ثانيا-التوزيع الجغرافي للصادرات | 76 |
| المطلب الثالث : تحليل وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2005-2012 | 80 |
| خلاصة الفصل | 82 |
| **الفصل الثالث : التوجه الجديد للتجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانتقال الى اقتصاد السوق** | |
| تمهيد | 84 |
| المبحث الاول: انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة والاثار المرتقبة من وراء ذلك | 84 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول :مشروع الانضمام والاهداف المرتقبة | 85 |
| أولا: إجراءات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة | 85 |
| ثانيا: الأهداف المرتقبة من الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة | 87 |
| المطلب الثاني: الآثار المحتملة عند انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة | 89 |
| أولا : الآثار على النظام الجمركي | 89 |
| ثانيا : الآثار على قطاع الخدمات | 91 |
| ثالثا : الآثار المحتملة على القطاعات الاقتصادية المختلفة | 95 |
| المبحث الثاني : الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومستقبل التجارة الجزائرية | 98 |
| المطلب الأول: علاقة الجزائر مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية وأسباب اللجوء إلى الشراكة | 99 |
| أولا: علاقة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي | 99 |
| ثانيا: أسباب اللجوء إلى الشراكة | 100 |
| المطلب الثاني: التجارة الخارجية مع الاتحاد الاوروبي | 103 |
| المطلب الثالث: آثار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الوطني | 104 |
| أولا: الآثار الايجابية المنتظرة من الشراكة الأوروجزائرية | 107 |
| ثانيا:الآثار السلبية المتوقعة من الشراكة الأوروجزائرية | 109 |
| خلاصة الفصل | 112 |
| خاتمة | 114 |
| قائمة المراجع | |

## فهرس الأشكال


| رقم الشكل | عنـــــــــــــــــــــوان الشكـــــــــــــــل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | منحنى تطور الصادرات الجزائرية 1984-1989 | 32 |
| 02 | تطور الميزان التجاري الفترة 1963- 1969 | 33 |
| 03 | يبين التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال سنة 1969 | 36 |
| 04 | التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال سنة 1969 | 36 |
| 05 | تطور الواردات الجزائرية للفترة (2005-2012) | 67 |
| 06 | التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر حسب المجموعات الاقتصادية للفترة (2005-2012) | 70 |
| 07 | تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة (2005-2012) | 73 |
| 08 | تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج قطاع المحروقات | 75 |
| 09 | هيكل التركيب النسبي للصادرات | 76 |
| 10 | التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر حسب المجموعات الاقتصادية للفترة (2005-2012) | 79 |
| 11 | تطور رصيد الميزان التجاري للفترة (2005-2012) | 80 |
| 12 | وضعية الميزان الخدماتي لعدد من الدول | 92 |
| 13 | تطور الصادرات و الواردات 2000 إلى الثلاثي الأول 2005 | 105 |

## فهرس الجداول


| رقم الجدول | عنـــــــــــــوان الجـــــــــــدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | الحصيلة الجبائية للتعريفة الجمركية (1963-1966). | 22 |
| 02 | معدل التعريفة الجمركية المحددة حسب طبيعة السلع المستوردة لسنة 1968 | 23 |
| 03 | الصادرات والواردات الأساسية بين 1969-1973 | 26 |
| 04 | الواردات الأساسية | 27 |
| 05 | تطور الميزان التجاري الفترة 1963-1969 | 33 |
| 06 | التركيبة السلعية للصادرات والواردات خلال الفترة 1963/ 1969 | 35 |
| 07 | الأهمية النسبية للتجارة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1969/1963) | 37 |
| 08 | تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1970-1989 | 39 |
| 09 | التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة 1970-1989 | 40 |
| 10 | التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة 1970-1989 | 42 |
| 11 | الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الجزائرية في الناتج المحلي الخام الفترة (1970-1979) | 43 |
| 12 | الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الجزائرية في الناتج المحلي الخام الفترة (1980-1989) | 44 |
| 13 | تطور ميزان الخدمات الفترة 1989/1970 | 47 |
| 14 | تطور التركيبة السلعية للواردات | 66 |
| 15 | التوزيع الجغرافي للواردات حسب المناطق الاقتصادية | 68 |
| 16 | تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال فترة (2005-2012) | 72 |
| 17 | التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2012) | 77 |
| 18 | رصيد الميزان التجاري للفترة (2005-2012) | 80 |
| 19 | تطور الميزان التجاري بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000 الى الثلاثي الأول 2005 | 104 |

# مقدمة عامة

**مقدمة:**

شهد العالم تطورات متسارعة بعد الحرب العالمية الثانية منها بروز تكتلات اقتصادية دولية ساعدت إلى إيجاد سبل كفيلة بتنظيم الشؤون الاقتصادية العالمية حيث نادت برفع القيود امام التبادل الدولي وفق مبدأ التخصص وتقسيم العمل .

وقد ارتبطت هده التحولات ببروز منظمات تدعو إلى تكوين نظام اقتصادي عالمي .تم التوصل الاتفاق لتنظيم الشؤون التجارية وهو ما يعرف بالغات والتي حلت قرابة خمسين سنة المنظمة العالمية للتجارة.

ودول العالم الثالث كغيرها من دول العالم شهدت مراحل اقتصادية هامة خاصة بعد استقلال معظمها لكن الأزمات التي خلقها المستعمر وخلفها وراءه كالمديونية والاقتصاد الهش خلق تبعية اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية وهو ماساهم في عرقلة تطور اقتصادياتها مما حتم عليها اللجوء إلى الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من اجل تسوية خلافاتها والجزائر كسائر دول العلم الثالث عرفت تحولات اقتصادية هامة بعد استقلالها فبعدما أن اعتمدت في تسيير اقتصادياتها على النهج الاشتراكي والمركزي الموجه الذي لم يحقق ما كان مرجوا منه من خلال المخططات الاقتصادية لجأت الجزائر إلى الصندوق النقد الدولي الذي وضع عليها شروطا كانت مجبرة على تطبيقها خلال فترة زمنية قاربت عشر سنوات بغية تحقيق أهداف برنامج الإصلاح وذلك وفق مقتضيات الانتقال إلى النظام الاقتصادي الجديد .

فاقتصاد السوق والعولمة يفرضون على الجزائر تحديات كبيرة للتأقلم مع هذه المستجدات ،وذلك بالتخلي عن الأساليب القديمة للتسيير الاقتصاد الوطني والبحث عن الوسائل الكفيلة لمواجهة ذلك بأساليب عصرية تنصب على رغم الإصلاحات الاقتصادية وتأهيل الاقتصاد الوطني الشيء الذي يخفف من حدة الأزمات التالية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري، وتمكنه من تعظيم العوائد وتعلية عوائد التكامل الحقيقي والشراكة الفعالة بما يقضي الاندماج الفعال في الحركية الدولية الاقتصادية.

-وضمن هدا الإطار الفكري والعملي المتداخل تبرز ملامح إشكالية البحث التي يمكن صياغتها كالآتي :

**-ما هو تأثير تحول النظام الاقتصادي في الجزائر من الموجه المركزي إلى النظام الاقتصادي القائم على أساس السوق على نمو التجارة الخارجية؟.**

**-الفرضية العامة :**

_أدى تحول الجزائر من النظام الاقتصادي الموجه إلى النظام الاقتصادي القائم على أساس السوق إلى نمو التجارة الخارجية.

**-الأسئلة الفرعية :**

وحتى يتيسر لنا الإلمام بجميع جزئيات هذه الإشكالية إلى أسئلة الرئيسية التالية :

1-ما هي مميزات السياسة التجارية في ظل النظام الاقتصادي المركزي؟

2_ما هي وتيرة وحجم النمو الذي توصلت إليه التجارة الخارجية الجزائرية خلال النظام الاقتصادي الموجه؟

**3**-هل سيعمل النظام الاقتصادي القائم على أساس تحرير التجارة والخوصصة على تسهيل مهمة الجزائر في تحسين موقعها في التجارة الخارجية؟

4-هل حققت للجزائر ما كانت تأمله من إصلاحاتها الاقتصادية والتجارية؟

**-الفرضيات :**

1-**الفرضية الأولى:**تميزت السياسة التجارية الجزائرية في النظام الاقتصادي المركزي على الحماية التجارية.

**2- الفرضية الثانية:** ساعدت الحماية التجارية على نمو القطاع الصناعي في الجزائر خارج المحروقات.

**3-الفرضية الثالثة:**السياسة التجارية التي تبنتها الجزائر منذ 1990كفيلة بوضع الاقتصاد الجزائري في مسار المنافسة.

**4-الفرضية الرابع:**حققت الجزائر أهدافها الاقتصادية منذ الإصلاحات التي تبنتها في 1990.

**-أهمية البحث:**

-تكمن أهمية هذه الدراسة في المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية حاليا في ظل النظام الاقتصادي الجديد أي اقتصاد السوق.

**-أهداف البحث:**

-السعي إلى تحليل واقع الاقتصاد الجزائري وتحوله من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد السوق ومدى تأثر التجارة الخارجية بهذا.

_محاولة إبراز اثر الإصلاحات المفروضة من قبل الهيئات الدولية على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وعلى على التجارة الخارجية بصفة خاصة

-فحص السياسة التجارية بعد النظام اقتصاد السوق

**-حدود البحث :**

يعد تحول الاقتصاديات الوطنية إلى النظام الاقتصادي الجديد موضوعا هاما لما سيحققه أهداف على المستوى الدولي، لذا قررنا تناوله من زاوية السياسة التجارية وحددنا الجزائر كإطار مكاني ، وسنتناول التجربة الجزائرية في النظام الاقتصادي الجديد

**-دراسات سابقة :**

-عباسي خيرة،انعكاس الانفتاح الاقتصادي في ظل المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة المسيلة 2011 .وتوصلت هذه الدراسة إلى إعادة تأهيل المؤسسات الجزائرية العمومية والخاصة على جميع المستويات التنظيمية، الإدارية ،التمويلية ،الإنتاجية والتسويقية واعتمادها على المقاييس الدولية في الإنتاج والتوزيع وتقديم الخدمات .

_تشيننني سمير ،التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989-2004،رسالة ماجستير، جامعة يوسف بن خدة 2005. ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن انفتاح الاقتصاد الجزائري على اقتصاد السوق بصفة عامة والتجارة الخارجية بصفة خاصة تكون الجزائر قد خطت خطوة باتجاه انضمامها إلى المنظمة العالمية لتجارة بعد أن عقدت اتفاقها مع الاتحاد الأوروبي .

-قصاب سعدية، الاقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوربية والأداء للاندماج الاقتصادي العالمي ،أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر. والتي توصلت إلى نتائج عديدة نذكر منها:

– أن نجاح الشراكة وتفعيلها يستلزم تحضير مناخ ومحيط اقتصادي واسع يشمل كل المجالات ذات الصلة بالمخرجات النهائية، كإصلاح المنظومة النقدية، المالية والجبائية، إصلاح قطاع التكوين لتأهيل اليد العاملة، إصلاح القطاع المؤسساتي بما يتماشى وقوانين اقتصاد السوق.

_بطمين سامية، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2001. وتوصلت هذه الدراسة إلى ما يلي إعطاء فرص متكافئة لكل المستثمرين الجزائريين والأجانب، والعمل على القضاء على كافة العاملات التمييزية، عكس ما حدث فعلا في إطار الاستفادة من القوانين التحفيزية والضريبية والجبائية خاصة في إطار( وكالة ترقية الاستثمارات سابقا).وإعطاء عناية خاصة للمؤسسات القادرة على المنافسة الدولية من جهة، وعلى تنمية طاقة التصدير من جهة أخرى .

**–خطة البحث :**

–الفصل الأول : التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الاقتصاد المركزي

_الفصل الثاني : التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق

–الفصل الثالث: التوجه الجديد للتجارة الخارجية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق

# الفصل الأول

## التجارة الخارجية الجزائرية

## في ظل الاقتصاد المركزي

**تمهيد:**

إن انتقال الاقتصاد الجزائري من الحقبة الاستعمارية إلى الحقبة الاستقلالية في الفترة الممتدة بين (1962-1965) أدى إلى ترك رواسب كثيرة على الاقتصاد الاشتراكي آنذاك، حيث كان التسيير ضعيفا، فأدى إلى انخفاض الإنتاج، ثم عجز في العرض وبالتالي كثرة الاستيراد من الخارج. ومن أجل عقلنة عملية الاستيراد و التحكم في آلياتها انتهجت الجزائر سياسة حماية التجارة الخارجية، وهذا عبر مراحل الوقاية ثم الاحتكار.

فمباشرة بعد الاستقلال، قامت الحكومة الجزائرية بتأميم تجارتها الخارجية، نظرا لما تكتسيه من أهمية في التنمية الاقتصادية، وبعد انتهاج الجزائر لسياسة التأميم ونمط الحماية أمر حتمي أملته ظروف و متطلبات تلك المرحلة مثل تلبية الاحتياجات الوطنية، و والتخلص من التبعية المطلقة للاقتصاد الفرنسي، وكذا محاولة محو و إزالة الرواسب اللصيقة بالاقتصاد آنذاك و التي ذكرناها آنفا بغية ترقية الصادرات عن طريق إقامة نسيج صناعي ضخم .[1]

وأول سياسات التأميم تمثلت في مراقبة التجارة الخارجية، وهذه المراقبة مست بالخصوص الواردات ولم تكن في الحقيقة سوى مرحلة تمهيدية لممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية إذ أدت فيما بعد إلى تأكيد احتكارها لكل التعاملات التجارية سواء كان بيع للسلع و الخدمات مع العالم الخارجي أو شرائها، وأهم الوسائل التي اعتمدتها الدولة في سياستها التأميمية للتجارة الخارجية "سوء الاحتكار أو الرقابة" نذكر ما يلي:

- نظام الحصص على الواردات.
- الرخص الإجمالية للاستيراد.
- التجمعات المهنية للمشتريات GPA.

[1] إنشاء مصنع الحديد و الصلب بالحجار، مصنع أرزيو...إلخ.

ركزنا في هذا الفصل على السمتين الأساسيتين اللتين ميزتا التجارة الخارجية قبل مرحلة التحرير، حيث قسمنا الدراسة إلى :

– **المرحلة الأولى:** مرحلة الرقابة تمتد من 1963 إلى غاية1970.

– **المرحلة الثانية:** مرحلة الاحتكار تمتد من 1971 إلى غاية 1989 [1]

**المبحث الأول: نظرة عامة حول التجارة الخارجية**

إن الهدف الأساسي للتجارة الخارجية هو توفير السلع والخدمات لتلبية الحاجات المحلية، وبذلك تتخلص من الفائض عن طريق المبادلات التجارية، ولكون التجارة الخارجية تحتل مكانة مرموقة في الدول وتعتبر الأساس في الاقتصاد فهي تحتاج إلى تمويل وتطوير دائم يضمن استمرارها .

**المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية**

**أولا : تعريف التجارة الخارجية**

وتعرف التجارة على أنها فرع من فروع الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية، والتبادل التجاري الذي يتم بين دولة والعالم الخارجي، وللتجارة الخارجية أهمية بالغة حيث أن من أهم مميزاتها أنها تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى، فلو أن كل الدولة أغلقت حدودها واعتمدت على ما يجود به أراضيها لما حققت إشباع لحاجياتها في كل المجالات لأنها لا تستطيع ولو أن الإنسان في عصرنا الحديث حاول تجاوز تلك الحقبة، فتراه يستعين بالمطاط الاصطناعي عن المطاط الطبيعي مثلا. [2]

– ولا تقتصر التجارة الدولية على هذا فحسب بل نجد أن دولة ما كإنجلترا على سبيل المثال تستورد الساعات الدقيقة من سويسرا بالرغم من انه يمكنها تصنيعها محليا ،لان تكلفتها عند صناعتها محليا تكون اكبر مقارنة باستيرادها.

[1] موسى أحمد وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، عمان، دار الصفا للنشر والتوزيع، 2001، ص13-16.
[2] kader akacem, contabilité nationale, enoedition alger, p135.

– التجارة بصفة عامة هي العلاقة بين كل الأعوان الاقتصاديين في مختلف الدول أي نقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال من بلد إلى آخر وبالتالي ترفع أسعارها نتيجة لذلك.

– تقليديا نترك استعمال التجارة الخارجية "تصدير واستيراد "

ومصطلح "**استيراد**" لتمثيل أو تبيين عملية شراء المنتجات الآتية من الخارج من أعوان اقتصاديين خارجيين لبلدنا .

فالواردات هي تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات يؤديها بصفة نهائية الغير مقيم للمقيم متواجد داخل الحدود الإقليمية أو خارجه.[1]

وتعني الواردات أيضا ذلك الإنفاق المحلي على السلع والخدمات المنتجة في الخارج ويعتبر ترسبا من تيار الإنفاق الكلي، حيث يؤدي ذلك الإنفاق إلى سحب جزء من القوة الشرائية الأمر الذي يضاعف من تيار الإنفاق في الداخل وتزيده قوة في الخارج.

– مصطلح "**تصدر**" مستعمل لتبيين عملية البيع المنطلقة من التراب الوطني للسلع والخدمات نحو الأسواق الأجنبية وفق شروط محددة بين المتعاملين

– فالصادرات هي تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيم لغير المقيم في البلد بغض النظر على الغير مقيم إذا كان متواجد في الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها،[2] بصفة أخرى تمثل الصادرات إنفاقا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني أي تضيف قوة جديدة للإنفاق الكلي.

[1] kader akacem, ce picte, p138.

[2] عبد الباسط الوفا، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، 2000، ص14-15.

**ثانيا- أهمية التجارة الخارجية:**

**1. أهمية الاستيراد في الاقتصاد:**

الاستيراد جزءا من التجارة الخارجية يتضمن تخطيطا ووضع السياسات التي تغطي مجالات واسعة من الأنشطة المكملة ،والمرتبطة بهذه الوظيفة .لذا يجب انتهاج سياسة محكمة في ميدان شراء المنتجات والسلع التي من الضروري استخدامها لضمان منافسة دائمة ومرتبطة بعنصر التكاليف ،ولكون الاستيراد خارج الحدود فمن الضروري أن تكون عملة كل دولة من المورد والمستورد مختلفة لتلبية احتياجات اقتصادية ومن هنا نستنتج أن وجود الاستيراد دليل لوجود التصدير من بلد لأخر .

**2. أهمية التصدير في الاقتصاد:**

التصدير عبارة عن تسويق السلع والخدمات إلى بلدان أجنبية مقابل الحصول على العملة الصعبة، ويعتبر التصدير من أكثر الأشكال اقتحاما للأسواق الخارجية كما أن معظم المؤسسات ترغب في ممارسة العمليات التصديرية ،بحيث يعتبر النشاط التصديري في حد ذاته مقياسا للمرونة التنافسية للمؤسسة لمعرفة قدراتها على التكيف مع البيئات الأخرى .

**ثالثا- العوامل المؤثرة عليها:**

تتأثر التجارة الخارجية بعاملين أساسيين هما:

**1.مستوى التنمية الاقتصادية:**

حيث أن هذا العامل يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية أذان الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال عليه في اقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية ،حيث يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية

**2.أوضاع اقتصاد المحلي والعالمي:**

فهذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي فالاقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته الداخلية فهو بحاجة إلى سلاح خام وسيط لذا تلجا الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما

تحتاجه هذه الصناعات، كما أن الطلب الاستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع.

أما الاقتصاد العالمي والدولي فان تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شانه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا ضغط استهلاكها من ناحية أخرى.[1]

**المطلب الثاني : مفهوم السياسة التجارية أهدافها وأنواعها**

تعتبر السياسة التجارية الدولية التي تعتمدها الدول النامية اليوم متأصلة تأصلا فكريا من فترات تاريخية سابقة بل وترجع إلى مذاهب الاقتصادية التي سادت في العصور التاريخية خلت منها سياسة تعتمد على التجارة الخارجية على نتائج أفكار المدارس التجارية أو السياسة التجارية الخارجية التي كانت تهدف إلى تنشيط وزيادة التبادلات التجارية_والتي تمت بإنشاء " الغات " 1947 ثم قيام المنظمة العالمية للتجارة في1995.

**أولا- تعريف السياسة التجارية:**

تعرف السياسة التجارية الخارجية على أنها مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد وكذا تحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة. [2]

كما أن السياسة التجارية ما هي إلا وسيلة من بين الوسائل الأخرى كالإجراءات النقدية والمالية لتحقيق أهداف الدولة،[3] وعليه فالسياسة التجارية تمثل احد الجوانب السياسة الاقتصادية والتي تتعلق بالتجارة الدولية فبالنسبة للأدوات المستعملة في سياسة حماية التجارة الدولية نجدها تختلف عنها بالضرورة في سياسة حرية التجارة أما بالنسبة للإجراءات والتدابير ترجع أساسا إلى المنطلقات التي تعتمدها الدولة في معاملاتها التجارية بهدف

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، (ج2) على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، الطبعة الأولى، القاهرة، مجموعة الدول العربية، 2003، ص124.
[2] أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998، ص197.
[3] أحمد حشيش وآخرون، المرجع نفسه، ص127-130.

تحقيق مكاسب تجارية معينة لتعظيم العائد حماية الصناعات الناشئة تحقيق التوازن الخارجي ...الخ أي ما يمكن وصفه بأهداف السياسة التجارية.

**ثانيا- أهداف السياسة التجارية:**

تختلف أهداف السياسة التجارية باختلاف نوعية السياسة المطبقة سياسة التقييد أو سياسة الحرية وعليه يمكن أن نذكر أهداف السياسة التجارية الدولية دون التفريق بين أهداف سياسة حرية التجارة الدولية أو سياسة حمايتها وهي:

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- حماية المنتوج المحلي من المنافسة الأجنبية وحماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق.
- تشجيع الاستثمار من اجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني.
- حماية الصناعات الناشئة والصناعات الإستراتيجية لدعم الأمن الوطني والقوة العسكرية.
- التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الوطني وإيجاد آلية التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.
- حماية بعض الصناعات الوطنية لاعتبارات اجتماعية.

**1. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:**

ويتم ذلك على أساس تعظيم عائدات الصادرات والموارد من العملة الأجنبية وتخفيض الطلب على الصرف الأجنبي.

"يعرف توازن ميزان المدفوعات بأنه الحالة التي تكون المديونية تساوي مساوية للدائنيه المدفوعات المستقلة"،[1] فالتوازن في ميزان المدفوعات يربط بين طبيعة النمو المستمر في

[1] زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الإسكندرية، وبيروت العربية، ص105.

ميزان المدفوعات وطبيعة الحركة المستمرة في مكوناته، ويأتي هذا التوازن على أساس تعظيم الصادرات والواردات من العملة الأجنبية وتخفيض الطلب على الصرف الأجنبي.

**2. حماية المنتوج النحلي من المنافسة الأجنبية وحماية الاقتصاد الوطني من سياسة الإغراق:**[1]

**2-1 حماية المنتوج المحلي من المنافسة الأجنبية:**

وتعتبر هذه السياسة من بين الإجراءات التي تقوم بها السلطات لغرض إعاقة الاستيراد وحماية السوق الوطنية من المؤثرات الخارجية التي تضر بالإنتاج المحلي، ومن بين هذه الإجراءات، فرض أجور ونفقات تحكمية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية ،التشديد في تطبيق اللوائح الصحية ،المغالاة في تقدير الواردات، فرض رسوم جمركية على عملية التفتيش.

**2-2 حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الإغراق:**

يقصد بسياسة الإغراق بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية، على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية،[2] وهو احد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج وتنقسم إلى ثلاثة أنواع :

الإغراق العارض والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة، والإغراق قصير الأجل أو المؤقت والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من اجله، والإغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة تستند وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية، وعلى هذا الأساس جاءت جولة الارغواي والجات ومنظمة التجارة العالمية بإجراءات وقوانين تكف حق الحماية ضد الدول التي تمارس سياسة الإغراق .

[1] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية للطباعة والنشر، 1998، ص203.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص128.

## 3. تشجيع الاستثمار من اجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني:

### 3-1تشجيع الاستثمار من اجل التصدير:

وذلك بانتهاج أساليب واستراتيجيات بهيئة الفضاء الاستثماري الخصب الذي يعمل على تطوير الإنتاج الوطني بهدف التصدير وتشجيع إقامة المناطق الحرة ذات المزايا والحوافز التفضيلية التي تشجع الاستثمار فيها وتبنية مؤسساتية تعمل على دعم الاستثمار المحلي أو الاستثمار الأجنبي المباشر لتدعيم قدرة المنتوج على التنافس في الأسواق الوطنية الدولية وزيادة العائد النقدي .

### 3-2 زيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني:

يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف السياسة الاقتصادية العامة وخاصة السياسة التجارية سواء الحمائية منها أو سياسة الحرية، فسياسة الحماية تخلق أنواع جديدة من القناعات التي تستخدم مزيدا من العمالة أو زيادة في مستوى التشغيل، في حين أن سياسة الحرية تعمل على تحقيقه من خلال تعظيم الصادرات في إطار التحول إلى إستراتيجية الإنتاج من اجل التصدير.[1]

## 4. حماية الصناعات الناشئة:

تعتمد هذه السياسة في الدول التي تتمتع بصناعات حديثة خاصة الدول النامية وهذا بغرض حمايتها من منافسة صناعات الدول الكبرى التي تتميز التقدم الفني الإنتاجي والسياسات الاحتكارية.

إلا انه يجب التفرقة بين حماية الصناعات الناشئة وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، فالأول مقبول من بعض الاعتبارات الاقتصادية، أما الثاني فلا يمكن الدفاع عنه لأنه غالبا ما يصدر عن الضغوط السياسية التي جماعات الضغط ذات الوزن السياسي في المجتمع.[2]

[1] متوفاي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص21.

[2] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998، ص303.

**5. التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الوطني وإيجاد آلية لتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية:**

**5-1 التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الوطني:**

إن إجراءات السياسة التجارية تعمل على تحصين الاقتصاد القومي من مختلف التقلبات التي تنشا على المستوى الدولي والتي تتأثر بها طبعا، نظرا للعلاقة التجارية بين مختلف الدول

**5-2 إيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية:**

فالسياسة التجارية تعمل من خلال أدواتها وإجراءاتها على تكييف الاقتصاد مع التحولات الاقتصادية العالمية للحصول على اكبر قدر من المكاسب والتعامل مع المخاطر مثلما اعتمد في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية (الجات) ومن سياسات التي تم تكييفها في إطار المنظمة العالمية للتجارة .

**ثالثا- أنواع السياسات التجارية:**

تتفرع أنواع السياسات التجارية إلى نوعين رئاسيين :

**1. السياسة التجارية الحمائية :**

ويطلق عليها أيضا بسياسة تقييد التجارة الدولية "وتعني الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير على اتجاه المبادلات الدولية وعلى حجمها أو على الطريقة التي تسير عليها المبادلات الخارجية "ويعتمد المؤيدون لسياسة الحماية لتجارة الدولية على عدة حجج منها :

- حماية الصناعات الناشئة
- تقليل الواردات وبالتالي تحسن ميزان المدفوعات
- حماية الأسواق الوطنية من سياسة الإغراق التي تمارسها الدول الكبرى
- زيادة الإنتاج المحلي وتوفير حد أدنى من الغذاء للسكان أو ما يسمى بالهدف الاستراتيجي

– زيادة الإيرادات العامة للدولة عن طريق التعويضات الجمركية المفروضة على السلع المستوردة.

– ترقية الاستثمارات وزيادة جذب رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي تحقيق مستوى أعلى من العمالة.

إن الملاحظ لهذه الحجج التي يعتمدها أنصار الذهب الحمائي نجدها تصب اغلبها في أهداف السياسة التجارية التي تم ذكرها سابقا، وتعتمد الدولة التي تنتهج هذه السياسة مجموعة من الوسائل لتحقيق هذه الأهداف

_الوسائل السعرية، الوسائل الكمية، الوسائل التنظيمية

**1-1 الوسائل السعرية:**

ويتجلى تأثيرها في أثمان الواردات عن طريق الرسوم الجمركية الإعانات الإغراق تخفيض سعر الصرف

فالرسوم الجمركية هي عبارة عن" ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها الحدود الجمركية الوطنية دخولا (الواردات) أو خروجا (الصادرات) ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في الدولة في وقت معين التعريفة الجمركية "، وهناك أنواع متعددة للتعريفات الجمركية تنقسم إلى ما يلي :

-**الرسوم القيمية** : تحدد كنسبة مئوية من السلعة .

-**الرسوم النوعية** : تحدد على أساس الوحدة من السلع بالعدد والوزن .

-**الرسوم المركبة** : وتتضمن كلا من السم النوعي يضاف إليه الرسم القيمي .

-أما بالنسبة لإعانات التصدير فالغرض منها تدعيم القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في الأسواق الدولية عن طريق منح إعانات للمنتجين الوطنيين، هذه الإعانات قد تكون في شكل مباشر ممثلة في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي كالإعفاءات أو التخفيضات الضريبية ،التسهيلات الائتمانية ، إتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية ...الخ

-أما بالنسبة للإغراق والذي سبق تعريفه وذكر أنواعه ضمن أهداف السياسة التجارية .

وأخيرا يأتي تخفيض سعر الصرف الذي يقصد به كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا لقيمة العملة الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا في الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ، ومن ابرز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يتعلق بقيمة كل من الواردات و الصادرات لما يترتب عليه من انخفاض ثمن الصادرات المحلية وارتفاع الواردات الأجنبية.[1]

**1-2 الوسائل الكمية :**

وتستعمل هذه الوسائل نظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد ويقصد بنظام الحصص فرض القيود على الاستيراد ونادرا على التصدير خلال فترة زمنية محددة بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم المسموح باستيرادها وتصديرها

- ولنظام الحصص آثار اقتصادية إذ يؤدي إلى إيجاد تفاوت بين الثمن في الخارج وفي الداخل مما يخلق فرص للحصول على ربح صافي أما من يحصل على هذا الربح فيكون على حسب تنظيم نظام الحصص وعلى هيكل سوق السلعة الخاضعة

- إن هذا النظام نظام الحصص _نظام تراخيص الاستيراد في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة الإدارية المختصة في ذلك والتي تمنح هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط وقد تصدر تراخيص الاستيراد وفق أسس معينة لتحديد حصة التاجر على أساس المستورد من السلعة في فترة زمنية سابقة ،وقد تعمد الدولة إلى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يمنح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الاستيراد .

**1-3 الوسائل التنظيمية:**

-وتشمل كلا من المعاهدات والاتفاقات التجارية، فالمعاهدات التجارية تعقدها الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية من اتفاق يعرض تنظيم العلاقات التجارية ويمكن أن تشمل المعاهدة أطوار ذات طابع سياسي أو إداري، أما الاتفاق التجاري هو تعاقد

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع نفسه، ص 309.

يتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين دولتين وتتضمن الإجراءات نوع من التفصيل لتحديد الكميات أو القيم التي تدخل في نطاق المبادلات بين هذين الدولتين، أما اتفاقات الدفع فهي اتفاق بين دولتين تنظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفق الأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان حيث تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدة بالقيد في حساب مقايضة المدفوعات والمتحصلات كل منهما على الأخرى وكذلك تحدد العملة التي على أساسها العمليات وسعر الصرف الذي تجرى التسوية وفقا له.

**02 – سياسة حرية التجارة:**

وتسمى أيضا سياسة التجارة التحريرية أو الحرية التجارية وقد ظهرت هذه السياسة في عصر المدرسة **الفيزيوقراطية** وانتعشت مع أفكار **ادم سميث وريكاردو** والتي كانت تنادي بالحرية الاقتصادية عموما ...، وإبعاد الحكومة عن التدخل في النشاط الاقتصادي.[1]

- إن حرية التجارة الدولية تعبر عن مجموعة الإجراءات والقوانين التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير مباشرة الكمية وغير الكمية، التعريفية وغير تعريفية، ويعتمد المؤيدون لسياسة حرية التجارة الدولية على عدة حجج :

1-إن حرية التجارة الدولية تسمح لكل دولة بان تخفض في إنتاج السلعة التي تتميز فيها بميزة نسبية بسبب ظروفها الطبيعية ونتيجة وفرة العناصر الإنتاج المناسبة لإنتاج السلعة حيث تتميز هذه السلعة بالجودة وانخفاض التكاليف وبالتالي الحصول على مزايا التخصص الدولي الذي يضمن لكل دولة الحصول مكسب من التجارة الدولية عند التبادل لم يكن يتحقق لو أنتجت كل دولة نفس السلعتين معا ويتوقف هذا المكسب على مدى اتساع السوق .

2-لا تستطيع الدول التمتع بمزايا الإنتاج إلا في ظل قيام تبادل دولي يمكن الدول التي تتمتع بميزة نسبية وميزة تنافسية في إنتاج تلك السلعة وتتوسع في إنتاج تلك السلعة بما يفوق احتياجاتها المحلية وتقوم بمبادلة ذلك الفائض مع دول أخرى تحصل منها على احتياجاتها من السلع التي تعاني من إنتاجها من قصور نسبي .

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص133.

3-تطبيق الحجم الأمثل للمشروع نتيجة اتساع السوق ،وتمكن المشروعات التي تتطلب حجما كبيرا من الوصول إلى الوضع الأمثل

4- منع الاحتكارات

5-إن تبني سياسة حرية التجارة الدولية يؤدي إلى إنعاش التجارة الدولية، نتيجة اتساع السوق امام الصادرات التي تتمتع فيها كل الدول بميزة نسبية وميزة تنافسية

6-تشجيع التنافس الدولي ،بما يحمله من تخفيض أقصى قدر ممكن من الإنتاج و بأقل تكلفة ممكنة حيث تدفع المنتجين إلى تخفيض التكلفة من اجل تخفيض أسعار منتجاتهم، وتعظيم الأرباح ومن ثم المزيد من الإنتاج وهكذا.

7-يؤدي انتهاج سياسة حرية التجارة الدولية إلى زيادة الدخل القومي لطرفي التبادل التجاري الدولي الذي يعود بالرفاهية على الاقتصاد القومي لكل دولة .

8- يؤدي إتباع سياسة حرية التجارة الدولية إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية وزيادة مستوى التشغيل والتوظيف في الاقتصاد القومي لكل دولة .

9-تخفيض معدلات البطالة بدرجة أفضل من سياسة الحماية، لأنها تساعد على الاستفادة من عناصر الإنتاج المتوفرة في الدول المختلفة .

10-إن سياسة حرية التجارة الدولية، تؤدي إلى تعظيم الصادرات في إتباع إستراتيجية الإشباع من اجل التصدير ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي.

## المبحث الثاني: واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الاقتصاد الموجه

### المطلب الأول :الرقابة على التجارة الخارجية

منذ الاستقلال تجلت الإرادة الكبيرة للدولة في تأميم التجارة الخارجية كلبنة أساسية لتنمية و تطوير القطاع الاشتراكي، وأول سياسات التأميم تمثلت في مراقبة التجارة الخارجية مستندة في ذلك على القوانين التشريعية الأولى غداة الاستقلال ***كميثاق طرابلس*** **عام 1962، وميثاق الجزائر عام 1964.**

فميثاق طرابلس 1962 اقترح مبدأ تأميم التجارة الخارجية بمعنى حق الأولوية لتأميم الفروع الرئيسية للتجارة الخارجية و تجارة الجملة، و خلق مؤسسات حكومية ذات منتوج واحد أو ذات منتجات عدة[1]،وهذا التنظيم يسمح للدولة على فرض الرقابة الفعلية على الواردات و الصادرات، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على المنتجات المحلية، و زيادة الأرباح على الاستثمارات خاصة في القطاعات المنتجة[1].

وبدوره ميثاق الجزائر لسنة1964 لم يحد عن هذا المنحى إذ أكد : "**على مبدأ تحكم الدولة ذات الطابع الاشتراكي في التجارة الخارجية**"[2] وذلك بالتركيز على تأميم التجارة الخارجية مثل تحديد طبيعة السلع التي يجب تصديرها، وكذلك السلع التي يجب استيرادها.

لقد مست المراقبة بالخصوص الواردات بالتركيز عن آليتين هما :**إجراءات** "**أدوات الرقابة**"، **هيئات الرقابة**. ففي ما يخص الأولى تتمثل أساسا في :**مراقبة الصرف، التعريفة الجمركية، تحديد حجم الواردات**.أما الآلية الثانية فتتمثل في إنشاء هيئات رقابة يعهد إليها تنفيذ هذه المهمة مثل: **الديوان الوطني للتجارة الخارجية (ONACO)** إذ تم إسناد وظيفة تموين السوق إلى هذا الأخير الذي يعد أول ديوان من نوعه ذو طبيعة تجارية حيث خلق من أجل القيام بأول تجربة جزائرية في ميدان الرقابة، وكذا إنشاء تجمعات من المحترفين في الشراء تسمى: **التجمعات المهنية للمشتريات** "**GPA**" [3] وهو ما سنعمل على توضيحه من خلال المطالب التالية :

[1] : N.BOUZIDI "Le Monopole de l'état sur le commerce extérieur (1973-1984).
[2] : نفس المرجع السابق .
[3] : GPA : Les groupements professionnels d'achats.

**أولا : إجراءات المراقبة**

**1- نظام حصص الاستيراد "تحديد حجم الواردات "**

و فحوى هذه الأداة هو **تحديد طبيعة و كمية السلع المستوردة** مسبقا، مع إمكانية تحديد الناحية و المنطقة الجغرافية مصدر الاستيراد، لذا يمكننا القول أن : تحديد حجم الواردات هو شكل من أشكال الرقابة الحكومية على الاستيراد ولكن بصفة محدودة من منطلق أن نظام الحصص لا يخص إلا بعض السلع، فيما معنى أن باقي السلع الأخرى غير الواردة في إطار نظام الحصص تبقى خاضعة لحرية الاستيراد.

وقد طبق هذا الإجراء بموجب المرسوم **رقم 63-188** المؤرخ في **1963/05/25** وقد نصت المادة "01"من هذا المرسوم بأن هذا الإجراء يعتبر بمثابة إجراء انتقالي بين المنع التام و حرية التقدير ة ذلك بحسب ما شرحناه سابقا.

وعموما نجد أن التحديد أو نظام الحصص يمس مباشرة عند الاستيراد ما يلي :

**السلع الاستهلاكية:**

وتخص بالتحديد المواد الغذائية في الدرجة الأولى، ثم تأتي في الدرجة الثانية سلع الاستهلاك الصناعي.

**السلع الوسيطية:**

المتمثلة في السلع و المواد المستخدمة في البناء و المواد الكيميائية، أو الموجهة للتحويل الصناعي .

على أن تستفيد سلع التجهيز من نظام الحصص تحت خلفية حماية الاقتصاد الوطني، وما يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن قائمة المواد الخاضعة لنظام الحصص لا تحتوي إلا على عدد محدود من المواد وتستثني من ذلك السلع الكمالية.

ويعتمد في تحديد السلع على نوعية السلع و أصنافها في لإطار برنامج **استيراد سنوي** مصادق عليه من طرف الحكومة على أن يقوم البنك المركزي الجزائري بتوفير العملة الصعبة اللازمة لهذا الغرض . وبعده تسلم للمعنيين بالأمر"**سندات الاستيراد**" من طرف الجهات المعنية بوزارة التجارة هذه السندات يضمّن فيها **طبيعة و قيمة السلع مع وضعها التسعيري**، وكذا **أجلها و مقصدها.**

حاولت الجزائر بهذا الإجراء – إجراء التحديد– :التنويع الجغرافي من خلال : **إعادة هيكلة الواردات** بتنويع مناطق الاستيراد لاسيّما و أن الجزائر كانت لا تتعامل إلا مع فرنسا تقريبا.[1]

**2– السياسة التعريفية.**

التعريفة الجمركية هي مجموع الحقوق و الرسوم الجمركية المطبقة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة عند عبورها الحدود السياسية للدولة دخولا، و خروجا، وهي من قدم الغرائب التي فرضت في الدولة الحديثة[2]

من الناحية القانونية يعتبر الرسم الجمركي ضريبة لا رسما، بمعنى أن كلمة رسما لا تعتبر وصفا دقيقا للمعنى.

إن أول تعريفة جمركية تم وضعها في الجزائر كانت سنة1963 والذي حدد الحقوق الجمركية بحسب:[3]

**أ–طبيعة السلع:**

- السلع التجهيزية و المواد الأولية، فدرت الحقوق الجمركية عليها بـ: 10%.
- السلع نصف المصنعة خضعت لرسوم جمركية بين 5% و20%.

[1] جار وكمال :تحرير التجارة الخارجية :دراسة حالة الجزائر: المعهد الوطني للمالية 1998.

[2]: FERARO-MAVIE HENRY ،Dynamique du commerce international « Nouveau protectionnisme en libre –échange EYROLLES،1992.

[3] المرسوم رقم 29/63 المؤرخ في 1963/10/28 .

- السلع النهائية قدرت الرسوم عليها بين 15%و 20%

**ب- حسب البلدان:**

أي تحديد الحقوق الجمركية حسب المنطقة التي تستورد منها أو تصدر نحوها، وهو تصنيف مبني على **التمييز الجمركي** حيث طبقت تعريفتين استثنائيتين، الأولى لفرنسا و الثانية للمجموعة الاقتصادية الأوربية، الأولى تطبق عليها **تعريفة الحقوق الجمركية المشتركة**،و المتأتية من تطبيق البند أو الشرط المتعلق **بالبلد المفضل**[1]، أما الثانية فهي تخص جميع البلدان.

إن التصنيف حسب البلدان مبني إلى التمييز الجمركي، والذي يتعارض تماما مع هدف تنويع المناطق الجغرافية للاستيراد.[2]

لم تستطع هذه التعريفة ذات المستويين إمداد الخزينة العامة للدولة بالعملة الصعبة اللازمة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

**جدول رقم 01: الحصيلة الجبائية للتعريفة الجمركية (1963-1966).**

| السنوات | الحقوق الجمركية | حصيلة مداخيل الخزينة | نسبة الحقوق الجمركية من المداخيل |
|---|---|---|---|
| 1963 | 113 | 2.089 | % 5. 4 |
| 1964 | 219 | 2.375 | % 9. 22 |
| 1965 | 207 | 2.061 | % 8 .71 |
| 1966 | 230 | 3.200 | % 7 .2 |

**المصدر: وزارة المالية و التخطيط سابقا، (1963-1966).**

[1] راجع في هذا الصدد: شرط الدولة الأكثر رعاية

[2] BENSSAD « Economie et développement de l 'Algérie » 2 eme édition OPU ALGER 1982 page176.

وفي سنة 1968 [1]وضعت تعريفة أخرى جاءت لمراجعة نظام التعريفة السابقة محاولة منها لبناء اقتصاد مستقل و توجيه الواردات لخدمة إستراتيجية التنمية الوطنية مع المحافظة على القوة الشرائية للطبقات الكادحة وقد بنيت هذه التعريفة على مفهومين:

1.مفهوم الانتقاء عند الاستيراد.

2.مفهوم إحلال الواردات .

كما أن هذه التعريفة أقرت فئتين من البلدان في التعامل التجاري و هي:

1.المجموعة الاقتصادية الأوربية.

2.البلدان التي أبرمت الجزائر معها عقود و اتفاقيات تجارية.

ميزت كذلك التعريفية بين المنتجات المحولة و المنتجات غير المحولة بغية توجيه الواردات لخدمة إستراتيجية التنمية الوطنية و يتجلى ذلك من خلال رفع قيمة التعريفة الجمركية المطبقة على المواد المحولة بخلاف تلك المفروضة على المواد غير المحولة التي تفرض عليها تعريفة جمركية أقل انخفاضا.

كذلك ميزت هذه التعريفة الجمركية بين المواد الاستهلاكية ذات الأولوية، والمواد أو المنتجات الكمالية . و الغرض من فرض رسوم مرتفعة على السلع الكمالية هو **حماية الإنتاج الوطني** من المنافسة الأجنبية **و الحد من استيراد السلع** التي لا تخدم التنمية من جهة أخرى.

[1] الأمر رقم 35/68 المؤرخ في 1986/02/02 و المتضمن التعريفة الجمركية الجديدة.

**جدول رقم 02: معدل التعريفة الجمركية المحددة حسب طبيعة السلع المستوردة لسنة 1968:** [1]

| طبيعة المنتوج | منتوج محول | منتوج غير محول |
|---|---|---|
| منتجات استهلاكية ذات أولوية | 30% إلى 50% | 20% إلى 40% |
| منتجات استهلاكية كمالية | 100% إلى 150% | 20% إلى 30% |
| السلع التجهيزية | 30% | 20% |

**المصدر:** N.BOUZIDI « Le MECE، L'expérience Algérienne (1974-1984 ) O.P CIT

لقد عرفت التعريفة الجمركية تعديلا آخر سنة 1973 هذه الأخيرة حاولت الحد من المعاملة الاستثنائية التي تحضى بها المجموعة الاقتصادية الأوربية من لدن الجزائر، إذ أقدمت على وضع تعريفة خاصة بالدول التي تعطي الجزائر جملة من الحوافز و الإعفاءات و المعاملات الخاصة انطلاقا من شرط :"**معاملة الدول الأكثر رعاية في المبادلات التجارية**".[2]

هذا وقد عرف النظام التعريفي الصادر سنة 1973 تطبيق معدلات تعريفية تتراوح بين 0% و 100% .0%،3%،10%،20%، 50%،100%.وقد بقي معمولا بهذه المعدلات إلى غاية سنة 1986.

### 3- مراقبة الصرف

بعد الاستقلال كانت الجزائر تنتمي إلى منطقة الفرنك الفرنسي الشيء الذي أدى إلى سهولة كبيرة في حراك رؤوس الأموال و بنية وضع قيود من شأنها إبطاء هذا الحراك ظهر إجراء مراقبة الصرف سنة 1963 بمقتضى قانون 144/63 الصادر في 1963/10/13 الذي حول التقليل من خروج العملة الصعبة و كذا التحكم في التقلبات النقدية في السوق الدولية و تحييد آثارها على العملة الوطنية انطلاقا من التسيير المستقل للعملة الوطنية و الانسحاب

[1] N.BOUZIDI « Le MECE، L'expérience Algérienne (1974-1984 ) O.P CIT (مرجع سابق).
[2] H.BENSSAD « LE reformes économique en ALGERIE » OPU Alger 1992 page 55.

من منطقة الفرنك، إلا أن هذا النظام الرقابي المستمد من التشريع الفرنسي للصرف هو ذو طبيعة إدارية لا يفيد تسيير الاقتصاد، و عديم الفعالية، باعتباره لا يتماشى مع الظروف الاقتصادية و المالية .

**ثانيا: هيئات الرقابة.**

لكي تتمكن الدولة من تنظيم ومراقبة التجارة الخارجية لاسيّما المواد ذات الاستهلاك الواسع، أنشئ عام 1963 الديوان الوطني للتجارة الخارجية *ONACO* إذ أسندت إليه مهمة تموين السوق الوطنية خاصة المواد ذات الاستهلاك الواسع" **القهوة، الزيت، السكر..الخ**" ولهذا الغرض فرضت الدولة رقابة عامة على التجارة الخارجية .

- إن الديوان الوطني للتجارة الخارجية *ONACO* هو أول هيئة تنشأ بعد الاستقلال مباشرة من أجل التكفل بمهمة الرقاب على التجارة الخارجية وهو ذو طبيعة تجارية جاء كتجسيد للنظام الاشتراكي القائم على تدخل الدولة في التجارة الخارجية .
- وفي سنة 1964 و بموجب المرسوم رقم223/64 المؤرخ في 1964/08/10 أنشئ ما يسمى بـ:**هيئة المحترفين في الشراء:** ***GPA***[1] أو يطلق عليها **التجمعات المهنية للمشتريات** والتي تظم كل المستوردين الخواص بصفة إجبارية ولكن حسب نوع النشاط الممارس داخل هذا المجتمع ويقترب تكييفها القانوني كثيرا مع شركات المساهمة.
- كلفت هذه التجمعات بالاستيراد ووضع برامج الواردات وتوزيع الواردات بين الأعضاء، على أن توزع هذه التجمعات إلى خمسة فروع وهي:
  - الخشب ومشتقاته *BOIMEX*.
  - النسيج والقطن.
  - الجلد ومشتقاته *GICP*.
  - الحليب ومشتقاته *GAILAC*.

[1] : GPA /Les groupement professionnels d'achats

- أنواع أخرى من المنتوجات.

إن رقابة الدولة على هذه الهيئة يتم من جهة على مستوى المجلس الإداري بوجود ممثلين دائمين للوزارة المنتدبة والمكلفين بضمان احترام تطبيق البرنامج العام للاستيراد ومن جهة أخرى عن طريق محاسب ينصب من طرف الوزارة المنتدبة.[1]

لم تعمر هذه الهيئة طويلا نظرا لاختلاف وتباعد المصالح التي تنشط داخل كل فرع، بالإضافة إلى كثرة وتعدد أعضاء المؤسسات الحكومية الذين يطالبون لأنفسهم بالسلطة التامة للاحتكار على الواردات من المنتجات المتعلقة بتخصصات نشاطهم، الأمر الذي عجل بحل التجمعات المهنية للمشتريات مع حلول نهاية سنة 1970 بصفة رسمية التي أعقبها بعد ذلك مباشرة توسيع عملية منح سلطة الاستيراد إلى الغالبية العظمى من المؤسسات العمومية"**حوالي 20 مؤسسة عامة**" سمح لها باحتكار التجارة الخارجية وهو مؤشر قوي عن بداية **تأميم التجارة الخارجية**.

**جدول رقم 03: الصادرات والواردات الأساسية بين 1969-1973**

**الصادرات الأساسية:** **القيمة (مليار دينار)** [2]

| المـــــــــواد | 1969 | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 |
|---|---|---|---|---|---|
| **المحروقات** | 3.29 | 3.55 | 3.29 | 4.82 | 5.4 |
| **المواد المعدنية** | 0.18 | 0.13 | 0.14 | 0.15 | 0.11 |
| **المواد المصنعة** | 0.2 | 0.3 | 0.27 | 0.48 | 0.59 |
| **المواد الزراعية** | 0.94 | 0.1 | 0.5 | 0.55 | 0.9 |

**المصدر**: N BOUZIDI le monopole de l'Etat sur le commerce extérieur (1973-1984)pages 52، 53

[1] جار وآمال، مرجع سابق

[2] N BOUZIDI le monopole de l'Etat sur le commerce extérieur (1973-1984)pages 52، 53

**جدول رقم 04: الواردات الأساسية: – القيمة (مليار دينار)**

| المواد | 1969 | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 |
|---|---|---|---|---|---|
| المواد الغذائية الاستهلاكية | 01 | 0.88 | 0.90 | 1.3 | 1.9 |
| المواد المصنعة الاستهلاكية | 01 | 0.86 | 0.56 | 0.6 | 01 |
| المواد الوسيطية "مواد أولية" ونصف مصنعة | 1.33 | 2.2 | 2.2 | 2.6 | 03 |
| المواد التجهيزية | 1.65 | 2.34 | 2.34 | 3.5 | 9.5 |
| المجموع: | 4.38 | 6.2 | 6 | 8 | 9.5 |

**المصدر**: N BOUZIDI le monopole de l'Etat sur le commerce extérieur (1973-1984)pages 52 ،53

## المطلب الثاني : تأميم التجارة الخارجية .

تجلت منذ الاستقلال إرادة قوية للحكومة الجزائرية في محاولة إقامة اقتصاد مستقل عن الاقتصاد الفرنسي، لاسيّما قطاع التجارة الخارجية الذي كانت ترى فيه الركيزة الأساسية لتقوية و تطوير القطاع الاشتراكي، فتجسدت هذه الرغبة في البداية بمرحلة الرقابة على التجارة الخارجية ، ثم تلتها **مرحلة الاحتكار** حيث أسندت هذه الأخيرة للمؤسسات العمومية من أجل تحقيق رقابة صارمة على التجارة الخارجية و خاصة الواردات، هذا الاحتكار الذي كان يهدف إلى دعم نشاط الدولة في المبادلات الخارجية وتوجيهها حسب ما تمليه المصلحة الوطنية.

لقد ارتبط التأميم مباشرة بفعالية توظيف الاحتكار من خلال القوانين التي أصدرت في هذا المجال مثل قانون 01/73، قانون 29/88، و المرسوم التنفيذي 01/88.

**أولا- أسباب احتكار الدولة للتجارة الخارجية:**

كان احتكار الدولة للتجارة الخارجية مغذى أساسا بخلفية محاولة إنشاء اقتصاد مستقل مبني على فلسفة اشتراكية و هذا لن يتأتى إلا بتطبيق :

أ. **على المستوى السياسي:** عدم السماح لرأس المال الخاص الذي من الممكن أن تكون له صلة برأس المال الأجنبي وذلك بنية الحفاظ على الخيارات الأساسية للبلاد.

ب. **على المستوى الاقتصادي:** السماح للدولة بتطبيق سياسة صارمة إزاء هذا القطاع خاصة إذا تعلق الأمر باستيراد السلع التجهيزية و المواد الأولية و المواد النصف المصنعة[1].

**ثانيا- الآليات القانونية لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية:**

في إطار احتكار الجزائر لتجارتها الخارجية لجأت الدولة إلى استعمال تدابير و إجراءات مختلفة للتمكن من توجيهها وفق خياراتها الاقتصادية، ومن أهم هذه التدابير ما يلي:

-إلغاء التجمعات المهنية للمشتريات GPA ومنع المؤسسات العمومية الاقتصادية حق الامتياز في احتكار التجارة الخارجية **المنشور 01/73** [2] الذي بموجبه كلفت المؤسسات الاشتراكية بمسؤوليات كبيرة تتعلق بالتجارة الخارجية ومع ذلك لم يبدأ التطبيق الفعلي للمنشور 01/73 إلا بعد ظهور الأمر 12/74 المتعلق بنظام الرخص الإجمالية للاستيراد.

[1] شلع إبراهيم القطاع الخاص في التجارة الخارجية"واقع و أفاق" مذكرة لنيل شهادة ليسانس جامعة الجزائر 1993

[2] المنشور 01/73 المؤرخ في 1973/02/20 المتضمن منع المؤسسات العمومية حق الامتياز في احتكار التجارة الخارجية.

إن المسؤوليات الملقاة على عاتق المؤسسات تتمثل خاصة في عملية الاستيراد المحققة بفضل التصريحات الشاملة للاستيراد على أن تقسم المهام كما يلي :

1. الهيئات التابعة للقطاع العام و خاصة المؤسسات العامة التي لها الحق في الاستيراد يكلف بعضها بتنفيذ عمليات استيراد السلع التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.
2. النوع الثاني : منح للمؤسسات التي تقدم خدمات من أجل الحصول على السلع الضرورية لتحقيق المشاريع المخططة .

لقد رافق صدور المنشور 01/73 نهاية المخطط الرباعي الأول (1970-1973) عام 1973 و الذي ظهر معه نوع من المشاكل حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة ويمكن حصرها فيما يلي :

- تراكم المنح و المخطّطات مع بروز النزاع بين المؤسسات العمومية و سلطات المراقبة .
- انخفاض نوعية أداء الخدمات لبعض المنتجات الصناعية مثل **الأجهزة الكهرومنزلية** حيث تباع بدون أي ضمان وهو ما يجعل المستهلك يتحملها في الأخير .

**الفرع الثاني : قانون 02/78** [1]

اصدر القرار الذي يحمل رقم 02/78 بتاريخ 1978/02/11 ، وبمقتضاه تم توسيع نطاق احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وذلك بإسناد كل التعاملات التجارية مع العالم الخارجي إلى الأعوان الاقتصاديين و الإداريين العموميين و الذين يمكن إجمالهم كالآتي:

[1] : قانون 02/78 الصادر بتاريخ 1978/02/11 المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية .

أ. المؤسسات الاقتصادية الحاصلة على ميزة احتكار التجارة .

ب. البنوك وخاصة البنك المركزي الجزائري المكلف بتسيير عملة البلاد ، وكذلك البنك الخاص بالتنمية المكلف بتسيير الأصول المالية الخارجية الضرورية لعملية الاستثمار.

ج. الإدارة الوطنية للجمارك .

د. وزارة التجارة و التخطيط.

هـ. وزارة المالية.

و. وزارة الطاقة.

يهدف هذا القانون الجديد إلى التجسيد الفعلي و الواقعي للاحتكار قصد بلوغ الأهداف المرسومة ضمن الخطة الوطنية منها :

- حماية الاقتصاد الوطني .
- تقوية القدرة التفاوضية مع الأطراف الخارجية .
- ضمان شروط حسنة للتموين (التكلفة و الوقت).

مع التأكيد على المنع البات و المطلق لجميع أشكال التدخلات على مستوى التجارة الخارجية من طرف الأعوان الخواص، أو الاقتصاديون الذين يمارسون عمليات الوساطة لحساب الشركات الأجنبية، وقد تم التعامل بهذا القانون إلى غاية 1989 مع بعض التعديلات الخفيفة التي كانت تنص عليها قوانين المالية خلال هذه الفترة[1]

**قانون 29/88:**

أصدر هذا القانون في 19/جويلية/1988 وقد عهد هو الآخر إلى الدولة مهمة احتكار التجارة الخارجية ومن بين أهداف هذا القانون ما يلي:

[1]: H.BENSSAD « LE reformes économique en ALGERIE » OP Cit page 81.

- تنظيم الاختيارات والأولويات في المبادلات الخارجية.
- تنويع مصادر تموين البلاد وتقليص الاستيراد وكلفته.
- المساهمة في ترقية الصادرات.
- وضع رؤية وبرامج مضبوطة بالنسبة للواردات.

لقد عهد قانون 29/88 الاحتكار إلى جميع المؤسسات العمومية الاقتصادية بعد أن كان مقتصرا على بعض المؤسسات فقط ثم جاء بعد ذلك المرسوم 201/88المؤرخ في 1988/10/18 الذي يتضمن إلغاء جميع الأحكام التنظيمية التي تخول للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي الانفراد بأي نشاط اقتصادي واحتكار تسويق المتوجات والخدمات ما لم تكن هناك أحكام شرعية مخالفة.

**المرسوم:01/89**

آخر مرسوم ارتبط بفكرة الاحتكار هو مرسوم 01/89 المؤرخ في 1989/01/15 والذي يحدد كيفيات تحيد دفاتر الشروط المتعلقة بامتيازات احتكار الدولة للتجارة الخارجية فمثلا:

**1.في مجال الاستيراد:** اعتبر امتياز احتكار الدولة للتجارة الخارجية عقد من عقود القانون الإداري تحدد الدولة بموجبه الشروط التي يخضع لها أصحاب الامتياز، وتبين حقوقهم وواجباتهم إزاء الدولة[1].

ويقوم صاحب الامتياز بتنفيذ العمليات المطابقة لمخططه المتوسط الأمد في إطار احترام **البرنامج العام للاستيراد** والذي يمنح الامتياز بقرار مشترك بين وزير التجارة ووزير الاقتصاد إذ يحدد هذا الأخير البنود العامة التي يخضع لها صاحب الامتياز ضمن دفتر يسمى **دفتر الشروط.**

[1]: H.BENISSAD « restructuration et reformes économique »1979-1993 OPU 1994.

**ثالثا :أهداف ونتائج احتكار الدولة للتجارة الخارجية:**

كانت الجزائر تتوخى من احتكارها للتجارة الخارجية دعم وتوجيه المبادلات التجارية الخارجية حسب متطلبات التنمية وذلك بالعمل على:[1]

- **السيطرة الحكومية على المبادلات الخارجية بنوعيها.**
- **ضمان تمويل الاقتصاد بأقل التكاليف. والقضاء على التعقيدات البيروقراطية**

ولكن السؤال الذي بقي مطروحا هو ما مدى نجاعة آلية احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وهل فعلا تحققت الآمال المنتظرة منها؟.

إن احتكار الدولة للتجارة الخارجية في حقيقة الأمر شكل عائقا كبيرا أمام نشاط القطاع الخاص نتيجة السيطرة الحكومية على واردات هذا الأخير، الشيء الذي أثر بالسلب على تنظيم تموينه من الخارج ومن ثمة تحسين صادراته. إذ بالرغم من جميع الحوافز المقدمة لترقية الصادرات إلا أن هذه الأخيرة شهدت انخفاضا مذهلا:باستثناء المحروقات: مما جعلها غير قادرة على تلبية حاجيات السوق الداخلية، الأمر الذي أدى إلى التفكير في تبني إستراتيجية جديدة وبالتالي: **مبارحة مرحلتي الرقابة والاحتكار** إلى مرحلة أخرى هي **مرحلة تحرير التجارة الخارجية.**

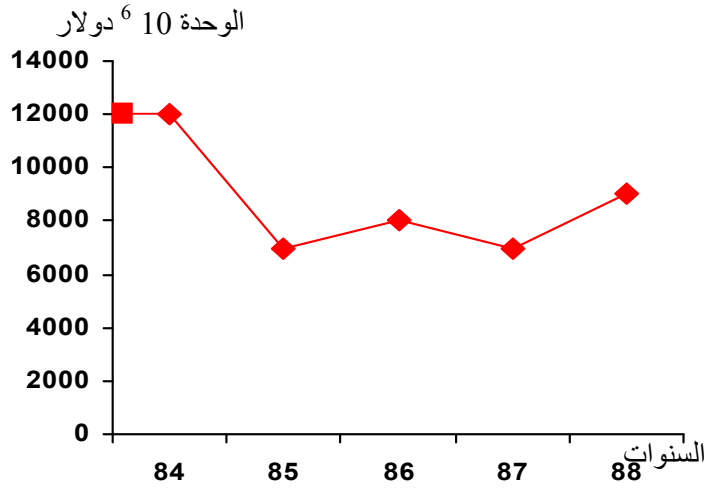


**الشكل رقم 01:**
**منحنى تطور الصادرات الجزائرية 1984-1989**

**المصدر: مديرية الجمارك الوطنية**

[1] مرابط كريم، تحرير التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة اللسانس 1998، المعهد الوطني للمالية ص15

## المطلب الثالث: مكانة قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني في ظل مرحلة الرقابة

اقتضت الدراسة من خلال هذا المطلب إلى استعراض أهم النتائج التي تمخضت خلال فترة رقابة الدولة لقطاع التجارة الخارجية، وذلك من خلال عرض وتحليل كل من الميزان التجاري، التركيب السلعي للصادرات والواردات، إلى جانب التوزيع الجغرافي، ومدى انعكاس هذه النتائج على الاقتصاد الوطني.

### أولا- مكانة التجارة الخارجية في ظل الرقابة

### 1-1- تطور الميزان التجاري:

إن المترقب لوضعية الميزان التجاري خلال فترة رقابة الدولة لقطاع التجارة الخارجية يلاحظ التذبذب الواضح، حيث يسجل تارة فائض وتارة أخرى عجز، والجدول التالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم (05): تطور الميزان التجاري الفترة 1963-1969** الوحدة $10^6$ دج

| السنة | 1963 | 1964 | 1965 | 1966 | 1967 | 1968 | 1969 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات | 3748 | 3588 | 3145 | 3080 | 3572 | 4097 | 4611 |
| الواردات | 3437 | 3472 | 3312 | 3153 | 3154 | 4024 | 4981 |
| الرصيد | 311 | 116 | 167- | 73- | 418 | 73 | 370- |
| معدل التغطية % | 109 | 103.34 | 94.95 | 97.68 | 113.25 | 101.81 | 92.57 |

**المصدر**: مولحسان ايات الله، الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، بسكرة، ص:84، السنة 1963-1969.

**الشكل رقم (02): تطور الميزان التجاري الفترة 1963- 1969**

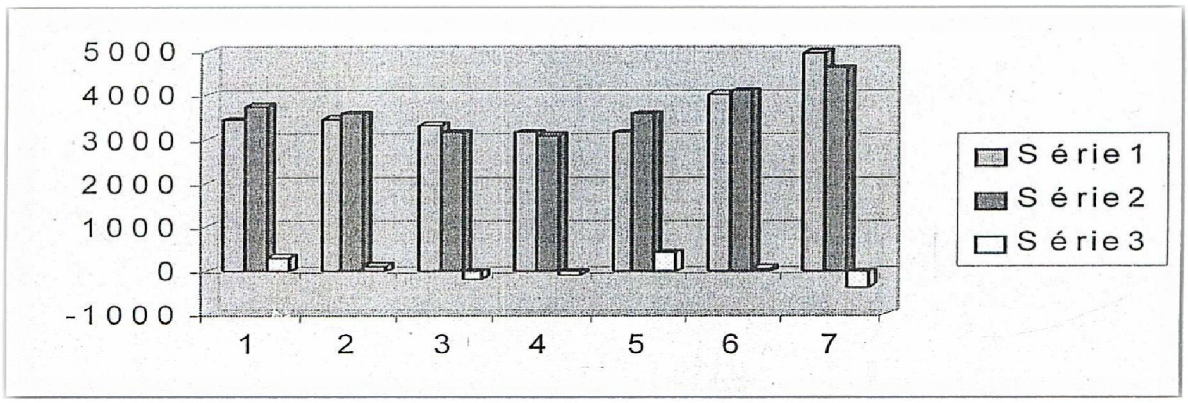


**المصدر**: بناءا على معطيات الجدول (05)

Serie1 الواردات Serie2 الصادرات Serie3 رصيد الميزان التجاري

بتدقيق النظر في الجدول أعلاه يتضح أن الميزان التجاري قد عرف نتائج متذبذبة خلال فترة الرقابة التي فرضتها الدولة على قطاع التجارة الخارجية، فبعدما عرف فائض خلال سنتي 1963 و 1964، سجل أول عجز بعد الاستقلال سنة 1965 بقيمة 167 مليون دج، ويعود هذا العجز بالدرجة الأولى إلى انخفاض حجم الصادرات مقارنة بالواردات، حيث انخفضت الصادرات بقيمة 443 مليون دج مقارنة بسنة 1964 والتي سجل فيها رصيد الميزان التجاري فائض يقدر بـ 116 مليون دولار، ويرجع انخفاض وتراجع الصادرات في هذه الفترة وفي جزء كبير منه إلى تعثر العلاقات الجزائرية الفرنسية التي قاطعت بعض المنتجات الجزائرية إزاء قيام الجزائر بعمليات التأميم، في حين تراجعت قيمة الواردات بحوالي 160 مليون دج فقط بين سنتي 1964 و 1965، ليتواصل العجز في سنة 1966 وبقيمة أقل نوعا ما أين سجل عجز بقيمة 73 مليون دج على الرغم من انخفاض الواردات بحوالي 159 مليون دج أي بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 4.8% عن سنة 1965، إلا أن ذلك لم يكن كافيا ليستعيد الميزان التجاري وضعه الموجب، وبحلول سنة 1967 سجل الميزان التجاري الجزائري أحسن نتيجة له خلال هذه المرحلة بتسجيله لفائض يقدر بـ 418 مليون دج، ويرجع ذلك إلى ارتفاع حجم الصادرات خلال هذه السنة والتي حققت معدل النمو يقدر بحوالي 15.97%، مقارنة بالنسبة التي سبقتها، مع ثبات حجم الواردات عند نفس المستوى الذي كانت عليه خلال سنة 1966، ليبقى رصيد الميزان التجاري موجب إلى غاية سنة 1968 ولو أنه انخفض مقارنة بالنسبة السابقة أين حققت فائض يقدر بحوالي 73 مليون دج فقط.

إلا أن عملية الشروع في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من جديد ومحاولة إخراجه من الركود الذي فرضته عليه نتائج حرب التحرير، تطلب من السلطات الجزائرية زيادة الواردات بشكل ملموس وخاصة من سلع التجهيز والمواد الأولية، وكذا المنتجات النصف مصنعة وهذا طبعا لسد احتياجات البلاد بما تقتضيه هذه المرحلة، وهو ما انعكس سلبا على وضعية الميزان التجاري بتسجيله لأعلى عجز له خلال هذه الفترة بما يقدر بحوالي 370 مليون دج وهذا من جراء الارتفاع الكبير في قيمة الواردات، إلى جانب هذا فقد عرف معدل التغطية هو الاخر تذبذبا وسجل أحسن نسبة له بـ 113.25% عام 1967، لكن سرعان ما وصل لمستويات منخفضة وسجل نسبة 92.57% عام 1969 فقط.

### 1-2- التركيبة السلعية للصادرات والواردات:

من أجل تحليل أكثر للوضع يمكن استعراض التركيبة السلعية للصادرات والواردات خلال الحقبة نفسها، والجدول التالي يبين ذلك:

**الجدول رقم(06): التركيبة السلعية للصادرات والواردات خلال الفترة 1963/ 1969.**

الوحدة $10^6$ دج

| | 1963 | | 1964 | | 1965 | | 1966 | | 1967 | | 1968 | | 1969 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ص | و | ص | و | ص | و | ص | و | ص | و | ص | و | ص | و |
| المواد الغذائية ومشروبات أخرى | 1151 | 766 | 1394 | 915 | 1138 | 781 | 931 | 713 | 579 | 827 | 643 | 712 | 929 | 654 |
| الطاقة والمحروقات | 2168 | 249 | 1933 | 35 | 1690 | 25 | 1819 | 33 | 2605 | 50 | 2902 | 62 | 3291 | 78 |
| المنتجات الخامة | 312 | 213 | 148 | 226 | 188 | 253 | 151 | 212 | 108 | 214 | 235 | 242 | 203 | 308 |
| سلع التجهيز | 42 | 609 | 50 | 548 | 57 | 537 | 91 | 615 | 57 | 691 | 74 | 1245 | 68 | 1515 |
| منتجات نصف مصنعة | 54 | 431 | 51 | 562 | 52 | 581 | 73 | 523 | 192 | 595 | 202 | 922 | 70 | 1361 |
| السلع الإستهلاكية | 20 | 1109 | 12 | 1186 | 20 | 1135 | 15 | 1057 | 30 | 807 | 41 | 841 | 49 | 1065 |
| سلع أخرى | 1 | 60 | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – |
| المجموع | 3748 | 3437 | 3588 | 3472 | 3145 | 3312 | 3080 | 3153 | 3571 | 3184 | 4097 | 4024 | 4610 | 4981 |

**المصدر: مولحسان ايات الله، الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، بسكرة، ص:84، السنة 1963-1969.**

إن أول ما يمكن ملاحظته من خلال قراءتنا للجدول رقم 05 يتضح أنه وفي سنة 1963 صدرت الجزائر ما نسبته 30.7% مواد غذائية (مثلت منها الخمور الجزء الهام)من مجموع صادراتها، أما فيما يخص المحروقات فاستحوذت على نسبة 57.84% وفي سنة 1969 وصلت النسبة إلى حوالي 71.38% من مجموع الصادرات، وهو ما يوحي – منذ بداية المسيرة التنموية – أن قطاع المحروقات يحتل مكانة كبيرة في الصادرات الجزائرية في ظل غياب سلع أو منتوجات سواء فلاحية نتيجة ضعف هذا القطاع، أو صناعية نتيجة أن الصرح المؤسساتي لم ينطلق بعد، وفي أحسن الأحوال هو في بداية انطلاقته، ومايزيد في تعزيز حكمنا هذا هو ذلك التقهقر الذي عرفته صادرات المواد الغذائية والتي وصلت عام

1968 نسبة 15.69%، أما بالنسبة لسلع التجهيز فهي تبقى ضعيفة مقارنة بمثيلاتها من المواد الغذائية والمحروقات بحيث سجلت أعلى نسبة لها على طول الفترة سنة 1966، حيث بلغت 2.95% لتعرف باقي الصادرات السلعية الأخرى نسب متفاوتة غير أنها تبقى ضئيلة وضئيلة جدا.

**الشكل رقم (03): يبين التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال سنة 1969**

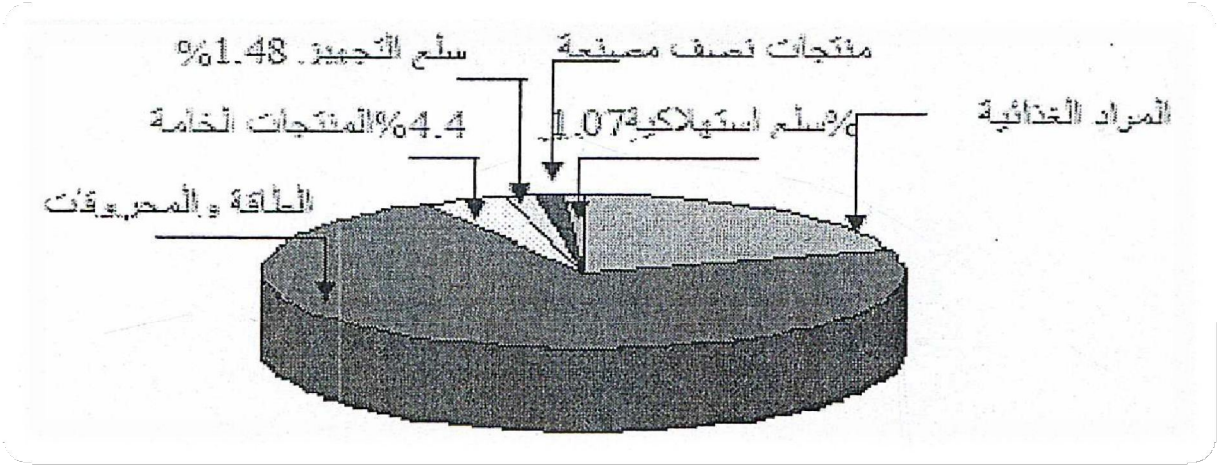


**المصدر: انطلاقا من معطيات الجدول رقم (06).**

أما فيما يتعلق بالواردات، فيلاحظ أن الجزائر قد استوردت ما نسبته 32.26% من المواد الاستهلاكية غير الغذائية و 22.28% من المواد الغذائية، و 17.17% من سلع التجهيز خلال عام 1963، ليشهد جدول الواردات وانطلاقا من سنة 1968 تغيرا في مراتب تركيبته السلعية، فقد احتلت سلع التجهيزات المرتبة الأولى بنسبة 30.93 % بعدما كانت في المرتبة الثالثة، لتنتقل بدورها المواد النصف مصنعة من المرتبة الرابعة إلى المرتبة الثانية وبنسبة 22.91%، لتليها السلع الاستهلاكية التي تأرجحت إلى المرتبة الثالثة مسجلة نسبة 20.89%.

**الشكل رقم(04): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال سنة 1969.**

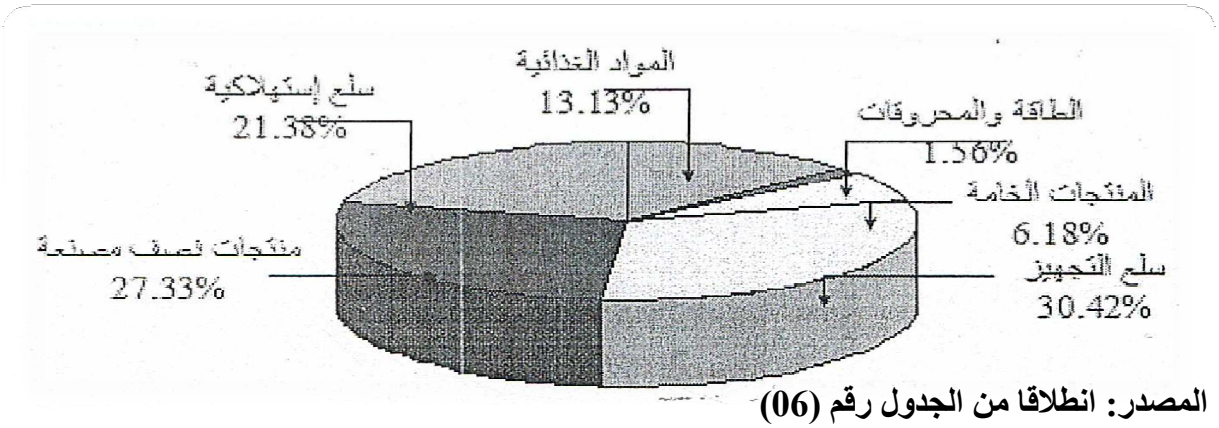


**المصدر: انطلاقا من الجدول رقم (06)**

من كل ما سبق لا يمكن أن نغفل الجانب السلبي لهذا الارتفاع المسجل في الواردات، خاصة المتعلق منها بسلع التجهيز والتي كانت ذات تكنولوجية عالية، مما استدعى الأمر في كل تعطل استدعاء تقنين أجانب، الشيء الذي كلف الخزينة أموالا باهضة.

زد على ذلك فقد تميزت هذه الفترة 1963/ 1969 بتركيز التجارة الخارجية للجزائر في يد مجموعة قليلة من الدول بالأخص ناحية فرنسا، التي استوعب سوقها خلال هذه الفترة 70% من الواردات الفرنسية، وبذلك أصبحت الجزائر عام 1969 سابع مورد لفرنسا وثامن زبون لها.

من خلال ما ورد سابقا تبرز الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني والجدول التالي يوضح ذلك:

**جدول رقم(07): الأهمية النسبية للتجارة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1963/1969)**

الوحدة $10^6$ دج

| السنة | الواردات | الصادرات | إجمالي التجارة الخارجية | الناتج المحلي الإجمالي | نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي% | | نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي% | نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي% |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1963 | 3437 | 3748 | 7185 | 13300 | 25.84 | | 28.18 | 54.02 |
| 1964 | 3472 | 3588 | 7060 | 14500 | 23.94 | | 24.75 | 48.69 |
| 1965 | 3312 | 3145 | 6457 | 16200 | 20.44 | | 19.42 | 39.86 |
| 1966 | 3153 | 3080 | 6233 | 16000 | 19.71 | | 19.25 | 38.96 |
| 1967 | 3154 | 3572 | 6726 | 17800 | 17.72 | | 20.07 | 37.79 |
| 1968 | 4024 | 4097 | 8121 | 18700 | 21.52 | | 21.91 | 43.43 |
| 1969 | 4981 | 4611 | 9592 | 20500 | 22.49 | 24.30 | 46.79 | |

**المصدر: مولحسان آيات الله، مرجع سابق، ص88، السنة 1963-1969**

من خلال تتبع معطيات هذا الجدول تتضح المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني خلال الفترة الممتدة من 1963 إلى 1969، فقد بلغت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط ما يقارب حوالي 45% وهو ما يعني أن المبادلات الخارجية قد ساهمت أثناء هذه الفترة بما يقدر بحوالي 45% في النشاط الاقتصادي الوطني، أي بعبارة أخرى أن تقريبا حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي مصدره التجارة الخارجية سواء كان ذلك عن طريق مساهمة مداخيل الصادرات والتي تشكل إيرادات

بالنسبة للاقتصاد الوطني، أو في شكل نفقات وإيرادات مختلف أنواع السلع (الاستهلاكية والإنتاجية) والتي تساهم بطريقة أو بأخرى في تشكيل وإنتاج الناتج المحلي الإجمالي.

هذا ويتضح كذلك من خلال تتبع معطيات هذا الجدول، أنه وبعدما حققت الصادرات الجزائرية ما نسبة 28.18% من الناتج المحلي الإجمالي بفضل النسبة الكبيرة للصادرات الغذائية (مثلت الخمور الجزء الهام منها) عرفت انخفاضا متتاليا إلى غاية سنة 1966 أين سجلت نسبة 19.25% ويرجع هذا الانخفاض المسجل في الصادرات الجزائرية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال سنتي 1965 و 1966 بالدرجة الأولى إلى تعثر العلاقات الجزائرية الفرنسية، والتي قاطعت بعض المنتجات الجزائرية جراء قيام الجزائر بعمليات التأميم، لتعرف هذه النسبة وانطلاقا من سنة 1967 ارتفاعا مستمر وصل سنة 1969 غلى حوالي 22.49% ويعود هذا التحسن المسجل إلى ارتفاع حصيلة الصادرات خلال هذه الفترة.

إن ما تجدر الإشارة إليه أنه من خلال هذه الفترة، والدليل على ذلك تلك النسب المسجلة على مستوى الصادرات حيث مثلت المحروقات ما نسبته 62% من إجمالي الصادرات، في حين مثلت المواد الغذائية نسبة 27% أما المنتجات الخامة فقد بلغت نسبة 5.21%.

من كل ما سبق يمكن القول أن الصادرات ومن خلال تنوع تركيبتها وعدم انحصارها على منتوج واحد وهو المحروقات قد ساهمت بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي وبالتبعية في النشاط الاقتصادي الوطني.

**ثانيا- مكانة قطاع التجارة الخارجية في ظل تطبيق سياسة الاحتكار.**

نسعى من خلال هذا المطلب إلى استعراض أهم النتائج والانعكاسات التي تمخضت خلال فترة احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية وذلك من خلال تطور المبادلات التجارية المنظورة، لنستعرض بعد ذلك مكانة الخدمات في التجارة الخارجية.

**1-1 تطور المبادلات التجارية المنظورة وتوزيعها السلعي والجغرافي:**

لقد عرفت الواردات الجزائرية تزايدا ملحوظا لاسيما مع انطلاق المخطط الرباعي الثاني، أما فيما يخص الصادرات فنجد أن المحروقات استحوذت على القسط الأكبر من مجموع الصادرات مما جعل الاقتصاد الوطني يكون رهين الأسواق العالمية، وعلى هذا النحو ظهر الميزان التجاري على الشكل التالي:

**الجدول رقم (08): تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1970-1989.**

الوحدة $10^6$ دج

| البيـــــان / السنـــــوات | الواردات | الصادرات | الرصيد | معدل التغطية% |
|---|---|---|---|---|
| 1970 | 6205 | 4981 | 1224- | 80.27 |
| 1971 | 6028 | 4208 | 1820- | 69.80 |
| 1972 | 6694 | 5854 | 840- | 87.45 |
| 1973 | 8876 | 7479 | 1397- | 84.26 |
| 1974 | 17754 | 19594 | 1840 | 110.36 |
| 1975 | 23755 | 18563 | 5192- | 78.14 |
| 1976 | 22227 | 22205 | 22- | 99.90 |
| 1977 | 29475 | 24410 | 5065- | 82.81 |
| 1978 | 34439 | 24234 | 10205- | 70.36 |
| 1979 | 32378 | 36754 | 4376 | 113.51 |
| 1980 | 40519 | 52648 | 12129 | 129.93 |
| 1981 | 48780 | 62837 | 14057 | 128.81 |
| 1982 | 49384 | 60478 | 11094 | 122.46 |
| 1983 | 49782 | 60722 | 10940 | 121.97 |
| 1984 | 51257 | 63758 | 12501 | 124.38 |
| 1985 | 49491 | 64564 | 15073 | 130.45 |
| 1986 | 43394 | 34935 | 8459- | 80.50 |
| 1987 | 34153 | 41736 | 7583 | 122.20 |
| 1988 | 43427 | 45421 | 1994 | 104.59 |
| 1989 | 70072 | 71927 | 1865 | 102.66 |

**المصدر: مولحسان آيات الله، مرجع سابق، ص: 98، السنة (1970-1989)**

من خلال تتبع معطيات هذا الجدول يتضح أن الميزان التجاري سجل رصيدا سلبيا متزايدا في معظم سنوات مرحلة المخططات، باستثناء سنة 1974 التي سجل أثناءها الميزان التجاري فائضا قدر بـ: 1840 مليون دج، ويعود هذا العجز للحاجة الملحة لسلع التجهيز والمواد الأولية، ومستلزمات الإنتاج عموما بسبب ارتفاع معدل الاستثمار الناجم عن تطبيق سياسة التصنيع، ليعرف الميزان التجاري بداية من 1979، وعلى مدار سبع سنوات متتالية رصيدا إيجابيا ويرجع ذلك أصلا إلى الانخفاض في الاستثمارات.

أما العجز المسجل في سنة 1986 يعود في جزء كبير منه إلى الانخفاض الشديد في أسعار النفط والذي تزامن مع انخفاض سعر الدولار الأمريكي في سوق الصرف، أما في الأعوام 1987، 1988، 1989 فقد سجل الميزان التجاري رصيدا موجب نتيجة لانخفاض مستوى الواردات الناجم عن تراجع وسائل الدفع الخارجية من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لارتفاع مستوى عائدات التصدير نحو الخارج.

وفيما يلي يتم التعرض إلى تركيبة كل من الواردات والصادرات السلعية خلال الفترة 1989/1970، غير أننا نود أن تشير إلى أن اختيار السنوات تم على أساس اتخاذ بداية ونهاية سنوات المخططات، مع الأخذ بعين الاعتبار تلك التي حدث فيها تغير كبير- والجدول التالي يظهر التركيبة السلعية للواردات.

**الجدول رقم (09): التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة 1970-1989**

**الوحدة $10^6$ دج**

| السنـــــــوات | 1970 | 1973 | 1974 | 1977 | 1979 | 1980 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المنتجات الغذائية والمشروبات | 680 | 1218 | 3544 | 4488 | 5174 | 7782 | 7833 | 9728 | 7261 | 7096 | 19965 |
| التموين الصناعي | 2422 | 3325 | 7120 | 9170 | 10835 | 13680 | 21627 | 18517 | 16798 | 13730 | 25197 |
| الطاقة والمحروقات | 112 | 118 | 196 | 335 | 550 | 854 | 894 | 712 | 619 | 643 | 707 |
| آلات وسلع التجهيز | 1813 | 2377 | 4036 | 9442 | 10660 | 11324 | 12029 | 12492 | 10970 | 7631 | 15786 |
| معدات نقل ولواحقها | 691 | 1155 | 1730 | 4434 | 3371 | 4176 | 5626 | 5250 | 4842 | 3136 | 4075 |
| سلع الاستهلاك | 484 | 678 | 1117 | 1601 | 1778 | 2697 | 3203 | 2714 | 2854 | 1821 | 4191 |
| سلع غير موجودة | 3 | 5 | 11 | 4 | 10 | 6 | 45 | 78 | 50 | 96 | 151 |
| المجموع | 6205 | 8876 | 17754 | 29475 | 32378 | 40519 | 51257 | 49491 | 43394 | 34153 | 70072 |

**المصدر:** O.N.S, rétrospective statistique, 1970-1996,pp. 101- 102.

من خلال تتبع معطيات الجدول يلاحظ ذلك التزايد الكبير لواردات المنتجات الغذائية، فبعدما كانت تمثل 10.95% عام 1970 من مجموع الواردات ارتفعت إلى 19.96% عام 1974، لتنخفض بعدها إلى 16% 1979 مما يظهر أن الثورة الزراعية –الإصلاح الزراعي بداية من 1971- لم تحقق ما كانت تصبو إليه، وهو ما نستشفه من خلال ارتفاع هذه النسبة إلى ما يقارب 29% عام 1989، وهذا ما أدى إلى تذبذب معدل تغطية الواردات الغذائية بالصادرات الغذائية فبعدما كانت تمثل 140% عام 1970 تدحرجت بشكل مذهل

إلى 1.32%سنة 1989 أي أن الواردات الغذائية يتم تغطية جزء كبير منها بصادرات المحروقات.

وتوضح الأرقام الواردة في الجدول أعلاه الارتفاع السريع من واردات سلع التموين الصناعي والتجهيز وخاصة مع بداية 1973، إذ مثلت واردات التموين الصناعي نسبة 34.72% في المتوسط سنة 1979/1970، بينما سجلت واردات سلع التجهيز نسبة 32.92% سنة 1979، بعدما كانت 29.21% عام 1970، وبهذا تكون الواردات من سلع التجهيز والموارد نصف المصنعة تمثل 90% من إجمالي الواردات عام 1980، وقد وصلت واردات سلع التجهيز وحدها سنة 1989 إلى نسبة 22.52% من مجموع الواردات.

إجمالا يمكن القول أن واردات الجزائر خلال الفترة 1984/1979 عرفت ارتفاعا مذهلا وذلك من 32 إلى 51 مليار دج، لتعرف بعد ذلك تدهور نتيجة انخفاض المبيعات نحو الخارج وخاصة المتعلق منها بالمنتجات الزراعية، زد إلى ذلك انحصار الصادرات الجزائرية في صادرات المحروقات، وخاصة في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات وهو ما يوضحه الأستاذ بن يسعد محمد الحسين قائلا: خلال سنوات السبعينيات البترول عزز صادرات البلاد، غير أنه وبالعكس في سنوات الثمانينيات هيكلة المبيعات نحو الخارج تحولت بشكل معمق ومفاجئ وذلك لأن:

- عائدات صادرات البترول الخام انخفضت.
- العائدات من تصدير الغاز الطبيعي ارتفعت من 3.7 مليار دج عام 1980 إلى 11.8 مليار دج عام 1988.
- ضعف إمكانية تصدير المنتجات الزراعية والصناعية، لعدم توفر خاصيتين الجودة والكمية.

هذا فيما يخص التركيبة السلعية للواردات، فماذا إذن عن مساهمة حصة كل مجموعة سلعية من إجمالي الصادرات؟.

للإجابة على عن هذا التساؤل، فإن الجدول الموالي يعكس لنا بالتوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1970-1989.

**الجدول رقم(10): التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة 1970-1989**

| البيان | 1970 | 1973 | 1974 | 1977 | 1979 | 1980 | 1984 | 1985 | 1986 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المنتجات الغذائية والمشروبات | 957 | 872 | 650 | 526 | 401 | 431 | 235 | 281 | 123 | 264 |
| التموين الصناعي | 427 | 277 | 558 | 405 | 473 | 476 | 1204 | 863 | 761 | 1711 |
| الطاقة والمحروقات | 3456 | 6202 | 18261 | 23445 | 35859 | 51715 | 62297 | 63299 | 34003 | 68927 |
| آلات وسلع التجهيز الأخرى | 25 | 42 | 58 | 2 | 3 | 5 | 8 | 17 | 16 | 510 |
| معدات نقل ولواحقها | 72 | 36 | 25 | 17 | - | 1 | 1 | 92 | 06 | 371 |
| سلع الاستهلاك NDA | 42 | 41 | 42 | 15 | 18 | 20 | 13 | 12 | 26 | 154 |
| سلع غير موجودة | 1 | 5 | - | - | - | - | - | - | - | - |
| المجموع | 4981 | 7479 | 19594 | 24410 | 36754 | 52648 | 63758 | 64564 | 34935 | 71937 |

**المصدر:** O.N.S, rétrospective statistique, 1970-1996,op- cit, pp. 101- 102.

يتضح من خلال تفحص معطيات الجدول أن الصادرات من المنتجات الغذائية عرفت انخفاضا شديدا إذا انتقلتمن 957 مليون دينار أي ما يعادل 19.21% من مجموع الصادرات سنة 1970، لتصل في سنة 1986 إلى أدنى قيمة لها خلال هذه الفترة بتسجيلها لنسبة 0.35%من مجموع الصادرات أما بالنسبة للمجموعات السلعية الأخرى من آلات وسلع التجهيز والتموين الصناعي وباقي المنتجات الأخرى تبقى نسبها ضعيفة جدا على طول الفترة، هذا وتبقى حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات ضئيلة جدا خلال هذه الفترة إذا ما قورنت بمجموع الصادرات الإجتماعية، حيث سجلت نسبة 30.61% عام 1970 لتتأرجح عام 1980 إلى أقل من 1.8%، وعلى الرغم من التحسن الذي عرفته الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال سنة 1989 بتسجيل نسبة 4.18%، إلا أنه يبقى ضعيفا وهذا لإنحصار مجمل الصادرات في منتوج واحد، أي بلغة أخرى أصبحت المحروقات هي المورد المالي الأول والوحيد تقريبا في الجزائر من العملة الصعبة، وهذا ما يناقض فكرة تنويع مصادر التمويل.

من خلال ما سبق ذكره يتضح أنه لولا صادرات المحروقات، وبالأخص البترول والغاز المميع اللذان سجلا قيما مرضية لما حقق الميزان التجاري فائض على طول الفترة عدا سنة 1986، وهذا وقد ساهمت المحروقات من مجموع الصادرات خلال سنة 1970 حوالي

70% لتصل ما بين 1984 و 1985 إلى نسبة 98%، ويبقى أن نشير إلى أنه ورغم التدهور المفاجئ في أسعار النفط سنة 1986 إلا أن نسبته من مجموع الصادرات مثلت 97.33% لتصل عام 1989إلى حوالي 95%، وهذا ما يظهر المساهمة الكبيرة للمحروقات في الصادرات الجزائرية.

من خلال ما سبق تبرز الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني والجدول التالي يوضح ذلك:

**جدول رقم (11): الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الجزائرية في الناتج المحلي الخام الفترة (1970-1979)**

**الوحدة $10^6$ دج**

| السنة | الواردات | الصادرات | إجمالية التجارة الخارجية | الناتج المحلي الإجمالي | نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الخام% | نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام% | نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الخام% | درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي% |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1970** | 6205 | 4981 | 11186 | 21210 | 29.25 | 23.48 | 52.73 | 26.36 |
| **1971** | 6028 | 4208 | 10236 | 21628 | 27.87 | 19.46 | 47.33 | 23.66 |
| **1972** | 6694 | 5854 | 12548 | 26522 | 25.24 | 22.07 | 47.31 | 23.65 |
| **1973** | 8876 | 7479 | 16355 | 30533 | 29.07 | 24.49 | 53.56 | 26.78 |
| **1974** | 17754 | 19594 | 37348 | 49295 | 36.01 | 39.75 | 75.76 | 37.88 |
| **1975** | 23755 | 18563 | 42318 | 53647 | 44.28 | 34.60 | 78.88 | 39.44 |
| **1976** | 22227 | 22205 | 44432 | 65252 | 34.06 | 34.03 | 68.09 | 34.04 |
| **1977** | 29475 | 24410 | 53885 | 76887 | 38.33 | 31.75 | 70.08 | 35.04 |
| **1978** | 34439 | 24234 | 58673 | 92080 | 37.4 | 26.32 | 63.72 | 31.86 |
| **1979** | 32378 | 36754 | 69132 | 112904 | 28.67 | 32.56 | 61.23 | 30.61 |

**المصدر:** مولحاس آيات الله، مرجع سابق، ص101:

O.N.S, rétrospective statistique, 1970-1996,op- cit, pp. 130- 132.

Toudjine abdelkrim, comment investir en Algérie, op-cit,p.45

**جدول رقم (12): الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الجزائرية في الناتج المحلي الخام الفترة (1980-1989)**

**الوحدة $10^6$ دج**

| السنة | الواردات | الصادرات | إجمالية التجارة الخارجية | الناتج المحلي الإجمالي | نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الخام% | نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام% | نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الخام% | درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي% |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1980** | 40519 | 52648 | 93167 | 143343 | 28.27 | 36.72 | 64.99 | 32.49 |
| **1981** | 48780 | 62837 | 111617 | 169035 | 28.85 | 37.18 | 66.03 | 33.01 |
| **1982** | 49384 | 60478 | 109862 | 181077 | 27.27 | 33.4 | 60.67 | 30.33 |
| **1983** | 49782 | 60722 | 110504 | 203580 | 24.45 | 29.83 | 54.28 | 27.14 |
| **1984** | 51257 | 63758 | 115015 | 231010 | 22.19 | 27.59 | 49.78 | 24.89 |
| **1985** | 49491 | 64564 | 114055 | 252836 | 19.57 | 25.54 | 45.11 | 22.55 |
| **1986** | 43394 | 34935 | 78329 | 250466 | 17.32 | 13.95 | 31.27 | 15.63 |
| **1987** | 34153 | 41736 | 75889 | 260754 | 13.09 | 16.01 | 29.10 | 14.55 |
| **1988** | 43427 | 45421 | 88848 | 290039 | 14.97 | 15.66 | 30.63 | 15.31 |
| **1989** | 70072 | 71927 | 141999 | 357045 | 19.62 | 20.15 | 39.77 | 19.88 |

**المصدر:** مولحاس آيات الله، مرجع سابق، ص103:

O.N.S, rétrospective statistique, 1970-1996,op- cit, pp. 130- 132.

Toudjine abdelkrim, comment investir en Algérie, op-cit,p.45

يتضح من خلال تتبع معطيات الجدولين 10 و 11 المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي الوطني خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1989، حيث قدرت درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي في المتوسط بمعدل يقدر بحوالي 27% وهو ما يعني أن المبادلات الخارجية من السلع قد ساهمت أثناء هذه الفترة بما يفوق 27% في النشاط الاقتصادي الوطني، أي بعبارة أخرى أن أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي مصدره التجارة الخارجية، سواء كان ذلك عن طريق مساهمة مداخيل الصادرات والتي تشكل إيرادات بالنسبة للاقتصاد الوطني، أو في شكل نفقات واردات مختلف أنواع السلع (الاستهلاكية والإنتاجية) والتي تساهم بطريقة أو أخرى في تشكيل وإنتاج الناتج المحلي الإجمالي، وعلى العموم فقد شهدت درجة الانفتاح خلال فترة الدراسة ثلاثة مراحل، حيث وبعد ما كانت لا تشكل إلا حوالي 25% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأربعة الأولى من عشرية السبعينات بسبب تراجع وإحجام فرنسا عن شراء

المنتجات الجزائرية وخاصة المتعلق منها بالمحروقات، فقد سجلت انطلاقا من سنة 1974 وإلى غاية سنة 1981 مرحلة جديدة في تطور درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي، حيث بلغت في المتوسط أزيد من 34%، أي أن ما يفوق هذه النسبة في المتوسط من الناتج الداخلي الخام PIB يتوقف على المبادلات الخارجية للسلع والأسواق الأجنبية، ويمكن إرجاع السبب الرئيسي في ارتفاع نسبة مساهمة تجارتنا الخارجية في تشكيلية الناتج المحلي الإجمالي إلى تزامن هذه الفترة مع الأزمتين أو الصدمتين البتروليتين في الأسواق الدولية اللتين قادتا إلى ارتفاع أسعار البترول وبالتالي إلى زيادة عائدات تصديره هذا من جهة، ومن جهة ثانية إلى تكثيف سياسة التصنيع وما اقتضته من استيراد للتجهيزات ومستلزمات الإنتاج العمومي، إلا أنه ابتداء من سنة 1982 عرفت هذه الدرجة سلسلة تراجعات متتالية انتقلت بموجبها من 30.33% سنة 1982 إلى 14.55% سنة 1987، لترتفع بعدها إلى حوالي 19.88% سنة 1989، ويقدر متوسط درجة الانفتاح أثناء هذه المرحلة بحوالي 21% ويعود هذا الانفتاح المسجل خلال هذه المرحلة أساسا إلى الأزمة النفطية التي شهدتها منتصف الثمانينيات (سنة 1986) والتي أدت إلى تدهور أسعار البترول إلى أكثر من النصف مقارنة بسنوات بداية عشرية الثمانينيات.

هذا ويتضح كذلك من خلال تتبع معطيات هذا الجدول أن نسبة الصادرات إلى الإنتاج الداخلي الخام قد سجلت انخفاض خلال الثلاث السنوات الأولى (من 1970 إلى 1972)، حيث بلغت هذه النسبة في المتوسط حوالي 22% وهو ما يمثل خمس الإنتاج الداخلي الخام تقريبا، ويرجع انخفاض هذه النسبة خلال هذه السنوات إلى أزمة الصادرات من المواد الغذائية والمشروبات والتي تجد تفسيرها في غلق المنافذ الفرنسية والأوربية أمام المنتجات الجزائرية، بالإضافة إلى ذلك قرار تأميم المحروقات وما خلفه من تراجع في مستوى الصادرات عموما، إلا أنه وانطلاقا من سنة 1973 شهدت الصادرات زيادات عالية، قفزت بموجبها نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام من حوالي 24% سنة 1973 إلى أزيد من 39% سنة 1974، لتعرف بعد ذلك انخفاضات متتالية إلى غاية سنة 1979، لتعاود الارتفاع من جديد خلال سنتي 1980 و 1981 أين سجلت نسب تقدر بحوالي 36% و 37% على التوالي، ويرجع هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى الصدمة النفطية الثانية والتي تزامنت مع بداية 1980، إلا أنه وانطلاقا من سنة 1982 شهدت هذه النسبة انخفاضات متتالية وصلت

أوجها سنة 1986 حيث انخفضت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام أثناء هذا العام إلى حوالي نصف ما كانت عليه في السنة السابقة وذلك لسبب الانهيار الكبير الذي عرفته أسعار البترول في السوق الدولية، لتزداد بعد ذلك قليلا مع انتعاش أسعار البترول إلى حد تجاوز خمس الناتج الداخلي الخام عام 1989.

أما فيما يتعلق بالواردات فقد سجلت نسبتها إلى الناتج المحلي الخام ارتفاعا متزايدا ابتداء من سنة 1970إلى غاية سنة 1975 أين سجلت أعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة حيث حققت نسبة تقدر بحوالي 44% من الناتج المحلي الخام، لتعرف بعد ذلك هذه النسبة انخفاضا وصل سنة 1987 إلى حوالي 13.09% ويعود هذا التراجع في مستوى الواردات إلى انخفاض مستوى وسائل الدفع الخارجية، والتوجهات الاقتصادية المتبعة في مطلع الثمانينيات والرامية إلى دعم التكامل الاقتصادي وإعادة التوازنات الخارجية.

بناءا على ما سبق ذكره، ومن خلال ما تم توضيحه سابقا حول التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية يتبين منذ الوهلة الأولى أن الصادرات الجزائرية قائمة بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات والذي يستحوذ في المتوسط على حوالي 96% من إجمالي الصادرات وبذلك أصبحت المحروقات هي المورد المالي الأول والوحيد تقريبا في الجزائر من العملة الصعبة، وهذا ما يناقض فكرة تنويع مصادر التمويل، وبالتالي يتضح جليا خلال هذه الفترة أن الصادرات خارج قطاع المحروقات سجلت نسبة ضئيلة تتراوح بين 3% و 4% من إجمالي الصادرات وهو ما يعني عدم تنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات بالشكل الذي يسمح لها بالمنافسة في الأسواق الخارجية.

بعد التعرض إلى المكانة التي يحتلها قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني نأتي إلى التطرق إلى دراسة مكانة الخدمات في التجارة الخارجية الجزائرية.

**2-2 مكانة الخدمات في التجارة الخارجية الجزائرية:**

لقد تطرقنا من خلال الفرع الأول إلى أهمية ميزان السلع المنظورة في التجارة الخارجية وسيعرج في هذا الجزء إلى التعرف على مدى أهمية ميزان الخدمات في العمليات الجارية، ولبيان دور الخدمات في المعاملات الجارية يمكن استعراض الجدول التالي:

**الجدول رقم (13): تطور ميزان الخدمات الفترة 1989/1970**

| البيان | 1970 | 1973 | 1974 | 1977 | 1979 | 1980 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| واردات الخدمات | 802.6 | 2044.8 | 1746 | 6823.9 | 8388 | 8780.3 | 10302.2 | 9970.8 | 7439.2 | 5808.6 | 11173.3 |
| صادرات الخدمات | 324.4 | 1271.6 | 1809.1 | 2143.5 | 3154.3 | 3402.2 | 3930.1 | 3483.9 | 3322.7 | 3847.8 | 5056.3 |
| الرصيد | 478.2- | 773.2- | 63.1 | 4680.4- | 5233.7- | 5378.1- | 6372.1- | 6486.9- | 4116.5- | 1960.8- | 6117- |
| معدل التغطية (%) | 40.41 | 62.18 | 103.61 | 31.41 | 37.6 | 38.74 | 38.14 | 34.94 | 44.66 | 66.24 | 45.25 |

**المصدر: O.N.S, rétrospective statistique, 1970-1996,op- cit, pp. 144- 145.**

يتضح من الجدول أعلاه أن ميزان السلع غير متطورة قد عرف عجز شبه دائم على طول الفترة الممتدة من 1970 إلى 1989 – باستثناء سنة 1974 أين سجل فائض ضئيل جدا قدر بحوالي 63.1 مليون دج، وقد تزامن هذا الفائض الخدماتي مع الفائض التجاري الذي يعود بالدرجة الأولى خلال هذه السنة إلى ارتفاع سعر برميل النفط الذي تضاعف إلى أكثر من ثلاث مرات تقريبا خلال هذه السنة، وهذا حسب الإحصاءات التي يوفرها الديوان الوطني للإحصائيات – ونشير هنا إلى أن العجز المسجل خلال هذه المرحلة قد عرف تزايد مذهل، فبعدما كان عام 1970 يقدر بـ 478.2 مليون دج وهو أقصى عجز سجل خلال هذه الفترة، أما فيما يخص معدل التغطية فقد سجل عام 1970 نسبة 40.41% ليتأرجح عام 1977 إلى أقل من 32% أما خلال عشرية الثمانينيات فمعدل التغطية وإلى غاية 1985 لم يتعد نسبة 40%، ليعرف في النصف الثاني من هذه العشرية أعلى نسبة له عام 1987 بـ: 66.24%، لكنها سرعان ما تأرجحت إلى اقل من 46% عام 1989، وهو ما يعني أن النسبة الباقية من واردات الخدمات والتي لم تغطى بعد سيتم تغطيتها بغير صادراتها، وذلك من خلال إيرادات الصادرات المنظورة أو عن طريق الاستدانة.

ويفسر هذا العجز المسجل في ميزان الخدمات كنتيجة لتكاليف الصيانة التي خصت بها المصانع الجزائرية والتي استوردت آلات وتجهيزات ذات تكنولوجيا كنتيجة لتكاليف الصيانة التي خصت بها المصانع الجزائرية والتي استوردت آلات وتجهيزات ذات تكنولوجيا عالية (معقدة)، مما استجوب الأمر في كل حالة تعطل استدعاء تقنين أجانب أمام غياب المؤهلين الجزائريين أو عدم إعطائهم فرصة لإثبات قدراتهم وكفاءتهم، أضف إلى ذلك تكاليف النقل سواء الجوي أو البحري، وخصوصا نقل البضائع والمحروقات والذي تكلف

غالبا بنقله البواخر الأجنبية، دون أن ننسى تكاليف الصيانة للأسطول البحري والجوي الجزائري، وكذا تكاليف البعثات الدبلوماسية والطلابية والعسكرية وغيرها من المصاريف الأخرى التي أثقلت كاهل الاقتصاد الوطني.

هذا وقد يعود السبب إلى عدم الاهتمام الواضح بقطاع الخدمات الذي غالبا ما يهمش، ربما لجهل المسؤولين بأهمية هذا القطاع في المساهمة في التراكم رغم أن المواثيق السياسية (الميثاق الوطني 1976 والميثاق الوطني المعدل 1986) اعتبرته من بين القطاعات التي تساهم في تنمية التراكم.

وهكذا فإن مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية والتي بدأت في أوائل السبعينيات واستمرت حتى نهاية الثمانينيات (1989/1970) شكلت في حقيقة الأمر عائقا كبيرا أمام نشاط القطاع الخاص نتيجة السيطرة الحكومية على واردات هذا الأخير، الأمر الذي أدى إلى التفكير في تبني إستراتيجية جديدة، وبالتالي مبارحة مرحلتي الرقابة والاحتكار إلى مرحلة جديدة هي مرحلة جديدة هي مرحلة تحرير التجارة الخارجية.

**خلاصة الفصل :**

من خلال عرضنا لتطور السياسات التجارية بنوعيها الحمائية والسياسة التجارة حرة ، وحجم أنصار كل من السياستين والأهداف المتوخاة من كل سياسة، تبين لنا أن السياسة التجارية والتي هي مختلف الإجراءات والتدابير والقوانين التي تعتمدها الدولة بهدف تنظيم التجارة الخارجية إنما تعود إلى طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد في الدولة

–والجزائر باعتبارها من الدول النامية حديثة الاستقلال ،انتهجت النظام الاقتصادي المركزي الذي تميز بوضع رقابة على التجارة الخارجية وتميز كذلك باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، وهذا ما تم عرضه بالتفصيل سابقا ولكن هذا النظام لم يحقق للجزائر ما كانت تأمله في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة لذالك قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات ،وهذا ما سنقوم بعرضه بالتفصيل في الفصل الثاني.

# الفصل الثاني

## التجارة الخارجية في ظل اقتصاد السوق

**تمهيد:**

قد سبق وتطرقنا سابقا إلى سياسات التجارة الدولية ورأينا أنها تتراوح بين مؤيد ومعارض، وذلك حسب مصالح كل دولة ووضعها في الاقتصاد العالمي.

لكن وبعد استكمال الضلع الثالث من أضلاع النظام العالمي الجديد والمتمثل في إنشاء المنظمة للتجارة، ونظرا لوجود ارتباط كبير بينها وبين المنظمات الدولية الأخرى خاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، فقد أصبحت هذه المؤسسات تعمل بجدية لدعم انتصار حرية التجارة وترسيخ مفاهيم العولمة، ويتضح ذلك جليا من خلال دور صندوق النقد الدولي في إلزام البلدان المدينة بضرورة تحرير التجارة الخارجية وإرساء دعائم اقتصاد السوق، أما دور المنظمة العالمية فيتضح من خلال اتفاقياتها المختلفة سواء كانت قطاعية أو غير قطاعية والتي ترمي إلى تحرير كل قطاعات التجارة(السلع، الخدمات، حقوق الملكية الفكرية وكذا الاستثمار)، إضافة إلى تنظيم هذه التجارة العالمية وإلزام كل الدول في هذه الاتفاقيات.

والجزائر واحدة من البلدان حديثة العهد بالاستقلال قد اعتمدت على برامج تنموية طموحة لبناء قاعدة صناعية متكاملة تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وكان ذلك في ظل اقتصاد مخطط يتميز باحتكار الدولة لكل القطاعات الاقتصادية بما فيها التجارة الخارجية، لكن وبعد الأزمة النفطية التي أدت إلى انخفاض الموارد المالية الضرورية لتمويل الاقتصاد وتفاقم المديونية الخارجية، فقد لجأت الجزائر لصندوق النقد الدولي في سنة 1989 وبعد إبرام الاتفاق ظهرت بوادر تحرير التجارة الخارجية وشرع فعليا بعدها في عملية تحرير التجارة الخارجية والتي مرت عبر مراحل مختلفة وفق ما عاشته الجزائر من أحداث.

وبعد عملية تحرير التجارة الخارجية وتبني اقتصاد السوق قامت الجزائر ببدء عملية التفاوض لقبول عضويتها في المنظمة العالمية للتجارة بدءا من صياغة المذكرة المساعدة (AIDE-MÉMOIRE)في جويلية 1996، ثم جولات التفاوض المختلفة حتى آخر جولة

تفاوضية في جانفي 2005، وما زالت حتى اليوم لم تحصل على الموافقة التامة لقبول عضويتها بالمنظمة العالمية للتجارة.

وفي ظل هذه المتغيرات الداخلية والخارجية والقيود المفروضة على الاقتصاد الوطني نجد القطاع الصناعي الجزائري يخوض صراعا مريرا من أجل البقاء والاستمرار، خاصة بعد التحولات الاقتصادية الكبيرة التي عرفها منذ اعتماد اقتصاد السوق كخيار اقتصادي لا بديل عنه، والشروع في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المقدم من طرف صندوق النقد الدولي، وما نتج عنه من آثار سلبية خاصة في المجال الاجتماعي، والشروع في عملية الخوصصة للمؤسسات الاقتصادية غير المجدية من حيث الربحية، وعليه أصبح القطاع الصناعي الجزائري يواجه رهانات وتحديات كبيرة ناتجة عن تحرير الاقتصاد والتجارة الخارجية وظهور المنافسة الأجنبية خاصة التي أصبح لا يقوى على مجابهتها لأسباب عديدة.

في هذا الفصل سنتطرق إلى ما يلي :

- **المبحث الأول: الميكانيزمات الجديدة للتجارة الخارجية**
- **المبحث الثاني: تحليل تطور التجارة الخارجية**

## المبحث الأول: الميكانيزمات الجديدة للتجارة الخارجية

بعد الأزمة النفطية الثانية والتي تراجع فيها سعر النفط الخام في سنة 1986، تدهورت عائدات الجزائر من المحروقات على اعتبار أنها ذات اقتصاد يعتمد على هذه السلعة فقط ولا يوجد تنوع سلعي للصادرات، فقد عجزت الجزائر عن تلبية احتياجاتها من السلع والخدمات الأساسية، إضافة إلى عدم قدرتها على تسديد ديونها الخارجية، وأصبح من الضروري اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لتقديم المساعدة المالية، بعدما ارتفعت خدمة الدين الخارجي إلى نحو 78% وتدهور المستوى المعيشي للسكان، وأصبحت الندرة في السلع من سمات المجتمع.

ولذلك دخلت السلطات الجزائرية في مفاوضات مباشرة مع الصندوق (FMI) للحصول على قروض بغية التخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري، وتم إبرام العقد ( Accord Stand-by) في 30ماي 1989 والذي كان ينص صراحة على تحرير التجارة الخارجية، ثم بعد ذلك تم توقيع اتفاق ثاني مع الصندوق سنة 1991، وأخيرا الاتفاق الثالث في أفريل 1994 والمدعم من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD) يتضمن برنامج التصحيح الهيكلي والاستقرار الكلي للاقتصاد، والذي يعتبر نقطة البداية في التحرير الشامل للاقتصاد وللتجارة الخارجية.

هذه القيود الخارجية إضافة إلى قيود أخرى داخلية ساهمت بقوة في تحرير التجارة الخارجية الجزائرية، التي كانت تهدف إلى تحقيق جملة من النتائج تكون في خدمة الاقتصاد والمجتمع وكذا تحسين كفاءة إدارة الاقتصاد، والعمل على الدخول في التقسيم الدولي الجديد للعمل والتكيف مع النظام التجاري الجديد المتعدد الأطراف.

من خلال هذا المبحث سوف نحاول تحديد مختلف القيود الداخلية والخارجية وكذا الأهداف المنتظرة من تحرير التجارة الخارجية وتحليل اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية، لنخلص إلى تقييم سياسة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية، واتفاق الشراكة الأورو جزائرية.

**المطلب الأول: قيود تحرير التجارة الخارجية**

إن نجاح عملية تحرير التجارة الخارجية مرهون بمجموعة من الشروط الواجب توفرها في أي اقتصاد كان، إذ يتطلب وجود سياسة اقتصادية كلية منسجمة ومتوازنة، ووجود استراتيجية صناعية وتجارية متكاملة، والمأخوذة هي نفسها من قيود التأقلم مع الاقتصاد العالمي، ويبقى دور الدولة مقتصرا فقط على دعم ومتابعة وضمان عملية تنظيم الاقتصاد ونجاح حرية التجارة وهذا في حالة وجود نجاعة لدى المؤسسات الاقتصادية وأن تكون مؤهلة للمنافسة.

أما في حالة اقتصاديات أقل تنافسية- كما هو حال الاقتصاد الوطني- فإن نجاح عملية تحرير التجارة الخارجية مرهون بالقيود التي تقع على الدولة وبطبيعة السياسة الاقتصادية المتبعة، والاستقرار على كل المستويات، الاجتماعية، السياسية والأمنية وغيرها.

والجزائر قد بدأت في تحرير التجارة الخارجية وإرساء قواعد اقتصاد السوق في ظروف جد صعبة، كانت بمثابة عائق حقيقي للقيام بعملية تحرير التجارة الخارجية وضمان نجاحها وتتمثل في:

- قيود خارجية مرتبطة بوضعية البلد تجاه العالم الخارجي.
- قيود هيكلية مرتبطة بجانب العرض.
- قيود اجتماعية مرتبطة بالوضع الداخلي للبلد.

**1-1- القيود الخارجية:**

بعد تفاقم حجم الديون الخارجية خلال الفترة الممتدة من سنة 89 إلى سنة 1994، وكذا ارتفاع معدل خدمة الدين الخارجي الذي وصل إلى 82.2 % من الصادرات سنة 1993 و 93.4% سنة1994[1]، وذلك قبيل عقد الاتفاق الثالث مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994، حيث تعتبر المؤسسات الدولية أن بلد ما مدين بحدة إذا بلغ معدل خدمات الديون لديه نسبة 30 %، ومعدل المديونية حدود 50% مقارنة بالدخل المحلي الإجمالي PIB والذي أصبح يمثل في الجزائر نسبة 52.1% سنة 1993، ونسبة 69.9% سنة 1994، ويعتبر العجز المزمن في ميزان المدفوعات من القيود الخارجية الأساسية، حيث أن الخلل في الميزان التجاري يترجم وجود معدل مرونة للواردات مقارنة بالإنتاج يتعدى الواحد وبالمقابل هناك قصور في الصادرات خارج المحروقات.

[1] Nachida M Bouzidi: 5 essais sur l'ouverture de l'économie algérienne, ed- Enag alger,1998,p/09.

هذا العجز الدائم دفع بالحكومة الجزائرية إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية لإعادة جدولة ديونها الخارجية، وهو ما أدى بها إلى قبول برامج إصلاحية للاقتصاد الوطني، خاصة برنامج التعديل الهيكلي المقدم من طرف خبراء الصندوق والذي كان يهدف إلى[1]:

- إعادة التوازن للميزان التجاري وإعادة تشكيل مخزون الصرف الأجنبي.
- إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي الوطني لتأهيله والدخول في التقسيم الدولي للعمل.
- تقليص عجز الميزانية.
- تخفيض معدل التضخم.

وضمن ما جاء في هذا البرنامج تحرير التجارة الخارجية ورفع القيود على الاستيراد، تشجيع الاستثمار الأجنبي والخاص المحلي وكذا تخلي الدولة عن سياسة الدعم خاصة للسلع الاستهلاكية أي تحرير الأسعار، وكان يهدف هذا البرنامج إلى إرساء قواعد السوق الحر وإدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة الخارجية وإقامة المناطق الحرة وإبرام عقد الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

**1-2- القيود الهيكلية:**

إن نمط التنمية المعتمد في الجزائر منذ الاستقلال حتى نهاية المخطط الخماسي الثاني، واحتكار الدولة للاقتصاد الوطني في التنظيم والتسيير، وبفعل الأزمة المالية التي وقعت فيها الجزائر بعد سنة 1986، أصبح الاقتصاد الوطني في حالة سيئة أفرز جملة من القيود الهيكلية التي يمكن اعتبارها سببا في الذهاب إلى صندوق النقد الدولي، وقبول برنامجه وهي:

- وجود عرض في السوق الوطني عاجز عن تلبية الاحتياجات المحلية من السلع والخدمات وأصبحنا نعيش اقتصاد الندرة.
- وجود هياكل احتكارية شديدة في كل المجالات نتيجة نمط التسيير البيروقراطي وعدم قدرة هذه الهياكل على مسايرة التطورات الاجتماعية والاقتصادية الحاصلة في العالم الخارجي.

[1] Med E. BENISSAD: L'Ajustement structurel, objectifs et expériences, ALIM- ed, Alger, 1994, p.09.

– ضعف الإنتاجية ووجود تأخر تكنولوجي كبير كون أن نمط الاحتكار المتبع ترك هناك نمط استيراد للتكنولوجية غير متنوع المصادر، واعتماد إستراتيجية المفتاح في اليد والمنتج في اليد[1]

(Clé en main et Produit en main)، مما أدى إلى وجود تبعية تكنولوجية أدت بدورها إلى اتساع الهوة بين الجزائر وباقي بلدان العالم.

– عدم وجود قدرة تصديرية لغالبية الإنتاج الوطني بسبب ضعف الفعالية الإنتاجية، ورداءة النوعية خاصة الصناعات المعدنية والميكانيكية والحديد والصلب، وهي التي اعتبرت يوما ما محركا للتنمية ونقطة جلب واستقطاب للصناعات الأخرى.

وبالموازاة مع هذا القصور من جانب العرض، فإن وجود هذا النقص أدى إلى بروز اختلالات في التوازن على الجبهة الاجتماعية.

**1-3- القيود الاجتماعية:**

يتجلى ذلك من خلال الاختلال الموجود في سوق العمل، حيث ارتفع معدل البطالة بثلاثة (3) مرات من سنة 1985 إلى سنة 1991 ليصل إلى نسبة 23.2% سنة[2] 1993، هذا مقارنة بمعدل البطالة في البلدان المتقدمة الذي لا يتعدى حدود 8 إلى 10 %، وترجع أسباب ذلك كما سبق ذكره إلى الصدمة النفطية وتراجع عائدات الجزائر المالية بنسبة 40%، مما أدى إلى تراجع حجم الواردات من التجهيزات ووسائل الإنتاج وكذا المواد الأولية الضرورية لضمان سيرورة الإنتاج وحركية الجهاز الإنتاجي الجزائري، وهو عامل إضافي لتفاقم البطالة، حيث وصل هذا المعدل إلى 29% سنة 1997، وهو ما يتطلب معدل نمو يقدر بنحو 8% سنويا[3]، وهو ما يعني خلق نحو 300 ألف منصب شغل سنويا، والجدول التالي يبين تطور معدل البطالة في الجزائر من سنة 85 إلى سنة 1996.

---

1 F. Z. OUFRIHA et A. DJEFLAT : Industrialisation et Transfert de Technologie dans les P. V. D- le cas de l'Algérie- O. P. U, Alger, 1986, P 91.

2 AREZKI IGHEMAT : le marche du Travail en Algérie, C.E.R.P.E.Q, Alger, 1992,p.p 52/57.

3 M. MEDJKOUNE : Ajustement Structurel, emploi et chaumage en Algérie, les cahiers du CREAD, N°46, 1998,p153.

| السنوات | 1985 | 1986 | 1989 | 1991 | 1994 | 1995 | 1996 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النسبة | %16 | %18 | %19.1 | %21 | %24.4 | %28.1 | %28.3 |

المصدر: Baya arhab: les effets sociaux du P.A.S dans le cas de l'algérien les cahiers du cread, n° 46,1998,p/44.

من خلال الجدول يتضح أن معدل البطالة في نمو مستمر وبفارق واضح وكبير من سنة لأخرى.

– إضافة إلى هذا المشكل نجد مشاكل اجتماعية أخرى مثل السكن والصحة والتعليم، بسبب الضغط السكاني الذي بلغ نسبة 3.2% سنة 1988، حيث قدر العجز في مجال السكن بـ1.2 مليون وحدة سكنية، كما بلغ عجز الخزينة العمومية سنة 1993 نسبة –8.7% من الناتج المحلي الإجمالي (PIB).

كل هذه القيود الداخلية والخارجية والمتمثلة في ضعف الجهاز الإنتاجي، تفاقم حجم المديونية والبطالة وانخفاض التراكم الرأسمالي[1] وعدم قدرة الدولة على الاستمرار في هذا النهج، علاوة على الضغوط الخارجية خاصة المؤسسات الدولية، حتم على الحكومة قبول مشروع الإصلاحات الاقتصادية، وقد نتج فعلا من هذه البرامج تحرير التجارة الخارجية ونظام المدفوعات عن طريق[2] :

– التخفيض المتوالي للحواجز الكمية على الواردات.

– رفع مستوى الفعالية والتنافسية عن طريق خفض الرسوم الجمركية.

– التخلي عن إجراءات تراخيص الاستيراد والتخفيف من حدة النظام الجمركي وشبه الجبائي.

– حرية الحصول على العملة الصعبة بغرض الاستيراد عن طريق الحد من العوائق الإدارية.

– العمل على إرساء قواعد السوق بين العرض والطلب الداخليين.

[1] Rachid Bou djemaa : Etatisme(s) et Reforme(s) dans le tiers monde: les Termes d'un contrat Social, les cahiers du CREAD N° 01, 2003, p28/29.

[2] GUECHI. D. EDDINE: Essai d'évaluation de l'effet des P.A.S sur les conditions Macro- Economiques des pays Maghrébins, les cahiers du CREAD, N°01, 2000, p41.

– كما نتج عن عملية تخفيض قيمة العملة تحسين في أداء الميزان التجاري.

ومما سبق يمكن القول بأن اعتماد النهج الليبرالي كبديل للاقتصاد الموجه لم يكن صدفة ولا برغبة خاصة لدى المسئولين الجزائريين وإنما كان نتيجة تفاعل كل هذه القيود الداخلية والخارجية، ولضمان التطبيق الحسن لهذا البرنامج كان من الضروري اعتماد جملة من الإجراءات والضوابط القانونية والتنظيمية لبلوغ الأهداف المسطرة، وهو ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي.

**المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة فور تحرير التجارة الخارجية.**

لقد بدأت التحولات الاقتصادية نحو الليبرالية في الجزائر قبل لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، من خلال إعادة الهيكلة الاقتصادية والمالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية، والإجراءات التي رافقتها كتشجيع القطاع الخاص الوطني والاستثمار الأجنبي وتحرير أسعار السلع الزراعية والتنازل عن أملاك الدولة والتي اعتبرت كلها بوادر التوجه نحو اقتصاد السوق[1].

لكن الحقيقة لم تظهر مباشرة بصراحة إلا بعد توقيع الاتفاق الأول مع الـ(FMI) في مارس 1989 والذي أكدت فيه الحكومة الجزائرية على الالتزام بالتحولات الليبرالية التي ترتكز على برنامج الصندوق، فأكدت صراحة ما يلي: "المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية، والاعتماد الكبير على ميكانزيم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف[2].

وقد تعهدت الحكومة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي (P.A.S) من خلال الاتفاقية الثالثة المبرمة مع الصندوق (FMI) في ماي 1994[3]، ووفقا لهذه الاتفاقيات كان لزاما على الجزائر سن جملة من القوانين والتشريعات وتعديل بعضها الآخر ليتماشى مع متطلبات المرحلة الجديدة خاصة في مجال تنظيم التجارة الخارجية وتنظيم سعر الصرف.

---

[1] عبد القادر العلالي: استقلالية المؤسسات العمومية عبر الإصلاحات الاقتصادية، مجلة جامعة الجزائر، مارس 1994، ص 41.

[2] صالح صالحي: ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، الدار الخلدونية، الجزائر 1999، ص124.

[3] M. E. BENISSAD : L'Ajustement Structurel, l'expérience du Maghreb, O.P. U, Alger 1999, PP 59/63.

**2-1- تنظيم التجارة الخارجية:**

على ضوء هذه الاتفاقيات الموقعة مع صندوق (FMI) بدأت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتم تقليص تشكيلية السلع التي تحدد الدولة أسعارها، كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية، وإعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات الاقتصادية العمومية في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق ومؤشرات الربحية، ومكنت القطاع الخاص من الدخول بحرية في التجارة الخارجية.

ففي مجال التجارة الخارجية، فقد تم سن مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية المحددة لكيفيات وشروط ممارسة عمليات الاستيراد والتصدير، وفيما يلي أهم الإجراءات والنصوص[1]:

**الإجراء الأول:**

يتمثل في سن القانون 90-10 حول النقد والقرض والمنظم لحرية الاستثمار الأجنبي في الجزائر والصادر في: 1990/10/14 والمتمم في شهر سبتمبر بتعليمة من البنك المركزي تحدد فيها الكيفيات والنمط المناسب لذلك.

**الإجراء الثاني:**

كان في شهر أوت 1990 والمتمثل في القانون 90-16 المؤرخ في 07 أوت 1990 والمتمثل في النظام الخاص بعمل تجار الجملة والوكلاء، والمتمم بالتعليمة رقم 63 لقانون المالية التكميلي لسنة 1990 والصادر عن وزارة الاقتصاد بتاريخ 1990/08/20 والمتعلق بشروط عمل هؤلاء الوكلاء وتجار الجملة، ومن خلال فحص هذه القوانين نستنتج أنها:

- توحي بعدم إمكانية مساعدات بنكية لتمويل العمليات التجارية مع الخارج.

[1] RABAH- BETTAHER : le Partenariat et la Relance des Investissements, ed- BETTAHER, Alger 1992, p27.

- وجود قائمة سلعية مرخصة للاستيراد من طرف الدولة وقابلة لإعادة البيع بالعملة الصعبة.
- إجبار الوكلاء الأجانب بالقيام بعمليات الاستثمار محليا في مجال الإنتاج.

**الإجراء الثالث:**

كان في مارس 1991، والمتمثل في صدور المنشور التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 1991/02/13، والمتعلق بإزالة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما تؤكد تعليمة البنك المركزي رقم 91-03 المؤرخة في 1991/04/21 على شروط وطرق عمليات تمويل التجارة الخارجية، والتي تنص على ما يلي:

- إلغاء ميزانية العملة الصعبة (Budgets- devises) للمؤسسات العمومية.
- تلزم المستوردين على الاستفادة من إمكانيات التمويل الخارجي ذو الاستحقاق أكثر من 18 شهرا، وتلزمهم بوضع مقابل ذلك للواردات بالعملة الوطنية.
- تمنع عمليات التسديد بالعملة الصعبة في السوق المحلي بالنسبة للمنتجات المستوردة من طرف الوكلاء وتعويضها بالدينار الجزائري.
- تلزم الأعوان الاقتصاديون الذين يبرمون صفقات استيراد بدون دفع بأن يبينوا حقوقهم وتحديد مكان صفقاتهم لدى أحد البنوك.

من خلال هذه النصوص التشريعية وتواريخ صدورها نستنتج أن عملية تحرير التجارة الخارجية كانت تتم بطريقة تدريجية، حيث أن العملية بدأت برفع الحواجز غير التعريفية مع مطلع سنة[1] 1994، باستثناء قائمة واحدة للسلع المستوردة، بغية السماح للمنتج الوطني بالتأقلم مع ظروف المنافسة الخارجية، لكن مع مطلع سنة 1995 فإن عملية التحرير شملت كل الواردات.

وفيما يتعلق بالحواجز الجمركية، فإنها بدأت في الانخفاض بداية من سنة 1992، حيث خفضت التعريفة الجمركية من الحد الأقصى لها والمقدر بـ120% إلى 60%، وفي ظل

[1] N. M. BOUZIDI : OP. cit, p15.

المفاوضات الجارية مع المؤسسات المالية الدولية تم الاتفاق على تخفيض المعدل الأقصى للتعريفة إلى 50% سنة 1996، ليصل إلى 45% سنة 1997، ثم 40% سنة 1998.

وفي سنة 1997، بلغ معدل الحماية الاسمي 24.3%، والمعدل المتوسط المرجح نسبة 18%، وبقي معدل التعريفة 40% مرشحا للانخفاض خاصة في إطار المفاوضات الخاصة بالانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

وكخلاصة لما سبق يمكن القول بأن هذا النظام الجديد لتسيير التجارة الخارجية جاء بتغييرات هامة تتمثل في:

- في مجال تموين الاقتصاد الوطني، فإن نظام الرخص العامة للاستيراد (A.G.I) قد عوض بمخطط التمويل، تحت إشراف ومراقبة البنك المركزي الجزائري.
- أصبح البنك المركزي الوحيد الذي يضمن التناسق بين عمليات الاستيراد، بمنحة الاعتمادات ومراقبة التدفقات المالية عن طريق مخطط التمويل والحسابات بالعملة الصعبة المفتوحة لديه.
- إقحام البنوك التجارية في مجال التجارة الخارجية بالحصول على أفضل الشروط للاقتراض من الأجانب بغية تمويل الواردات.
- إضفاء نوع من الديناميكية على نشاط البنوك التجارية في مجال التجارة الخارجية.
- وضع معايير محددة للحصول على العملة الصعبة وضمان تسيير محكم للمواد المالية بالعملة الصعبة.

**2-2- تنظيم سعر الصرف:**

إن سعر صرف الدينار الجزائري كان دائما في انخفاض مستمر (Dépréciation) منذ سنة 1987، حيث كان 1دج= 2فرنك فرنسي سنة 1985، ليصل إلى 1فرنك = 1.415دج سنة 1990، كما انخفض الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بنسبة

103% من 1987/12/31 إلى 1990 /12/31[1]، ونتيجة لذلك قامت السلطات الجزائرية باعتماد نظام لصرف الدينار يرتكز على محورين هامين هما:

**أولا- نظام الصرف الرسمي:**

وهو المحدد رسميا من طرف إدارة البنك المركزي، وبموجب قانون المالية التكميلي لسنة 1990 والخاص بعمليات تمويل التجارة الخارجية للمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في مجال استيراد المواد الموجهة لتلبية الحاجات الأساسية للسكان، أو الموجهة لضمان تموين الجهاز الإنتاجي الوطني.

**ثانيا- سعر الصرف الموازي:**

وهو متعلق بتسيير العملة الصعبة الحرة المخصصة لتمويل الواردات بدون دفع (Les importations sans paiement) أي استعمال العملة المتواجدة في السوق الموازي والتي تمثل المصدر الوحيد لتمويل مثل هذه العمليات.

وبقيت الأمور على حالها إلى غاية سنة 1994 حيث تم تثبيت سعر الصرف من طرف البنك المركزي الجزائري بعد إقرار عملية تخفيض في قيمة الدينار الجزائري بنسبة 40%، وابتداء من أكتوبر من نفس السنة أصبح سعر الصرف مرنا [2]، من خلال عقد جلسات يومية لتحديد سعر الصرف تحت إدارة بنك الجزائر. وبحلول عام 1995 أزيلت كل الضوابط على أسعار الصرف في تجارة السلع، وكان من المقرر إلغاء القيود على مدفوعات السلع غير المنظورة (الخدمات) على مراحل ابتداء من الصحة و التعليم ثم بقية الخدمات. وبذلك أصبحت البنوك تمتلك حرية تقديم النقد الأجنبي للمستوردين بناء على طلبات موثوقة، وأنهى البنك المركزي توفير الغطاء الآجل على النقد الأجنبي والذي كان يمنح للمؤسسات الاقتصادية، كما ألغيت القيود النهائية على المدفوعات بالنسبة للمعاملات الجارية المتبقية

[1] DEBBOUB- YOUCEF : le Nouveau Mécanisme Economique en Algérie, O.P.U. Alger, 1995, p73.

[2] كريم النشاشيبي وآخرون: الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق دراسة خاصة رقم 165، صندوق النقد الدولي، 1998، ص116.

بما في ذلك السفر لأغراض السياحة، وقبلت بذلك الجزائر الالتزامات التي تنص عليها المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي في شهر سبتمبر 1997.

**المطلب الثالث: أهداف تحرير التجارة الخارجية.**

إن عملية تحرير التجارة الخارجية وكما رأيناها في المطلب السابق كانت نتيجة تراكم مجموعة من الضغوط الداخلية والخارجية، والتي فرضتها المرحلة التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك في وسط محيط عالمي مليء بالتقلبات وعدم الاستقرار. إضافة لذلك نجد مجموعة أخرى من الضوابط تم من خلالها تحرير التجارة الخارجية وهي:

- أن النظام الاقتصادي الحر أصبح الوحيد على الصعيد العالمي الأكثر جذبا للنمو الاقتصادي وتحقيقا للنجاعة الاقتصادية.
- أن طريقة تسيير الدولة للتجارة الخارجية، أدى إلى اعتبار الأعوان الاقتصاديين الجزائريين مجرد مشترين في السوق الدولي، ويتحملون أعباء كبيرة لعدم قدرتهم على التفاوض والبحث عن تحقيق مصالح الدولة.
- أن استخدام نظام الرخص الإدارية للحصول على العملة الصعبة بواسطة إجراءات إدارية بيروقراطية أدى إلى سوء تخصيص الموارد.

ولهذا فإن عملية تحرير التجارة الخارجية كان هدفها الأساسي هو توفير المتاحات اللازمة للمؤسسات الاقتصادية[1]، ومنه تحقيق اندماج تدريجي لمتطلبات الأعوان الاقتصاديين في تحقيق صفقاتهم بالخارج.

كما أن تحرير الواردات كان يهدف إلى توفير المدخلات والتجهيزات الضرورية لضمان سيرورة الجهاز الإنتاجي[2].

وبصفة عامة فإن السياسة التجارية المعتمدة وفق برنامج التصحيح الهيكلي ترتكز على تخفيض درجة الحماية للاقتصاد الوطني وتوسيع قطاع الصادرات عن طريق ترشيد نظام

[1] M.E BENISSAD : l'Ajustement Structurel- Objectifs et expériences- p49.
[2] NACHIDA M. BOUZIDI : la Transition vers l'Economie de Marché- le cas commerce extérieur, Revue de I.S.E, N°4, 1992, p66.

الرسوم الجمركية وتبسط إجراءات الدفع بالخارج، ومن جهة أخرى تدعيم قطاع الصادرات خارج المحروقات، وهو ما يتجلى من خلال عملية تخفيض العملة الوطنية.

وتتضح الأهداف الحقيقية لعملية تحرير التجارة الخارجية فيما يلي:

أولا: في مجال الاستثمار الأجنبي في الجزائر: ونجد ثلاثة أهداف[1]:

- إحداث هيئة إدارية أكثر مرونة خاصة بتسيير حركة رؤوس الأموال.
- تشجيع الاستثمارات الضرورية ووضع حد للإجراءات المضادة لعملية الترشيد الاقتصادي.
- وضع تشريعات خاصة بالتحكيم الدولي والفصل في القضايا المتعلقة بالاستثمار الأجنبي.

ثانيا: في مجال تنظيم التجارة الخارجية ونجد ما يلي:

- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية وإزالة العوائق الإدارية والتدخل المباشر للدولة.
- البحث عن الفعالية الاقتصادية والمردودية المالية بالنسبة لعمليات التجارة الخارجية، يتحمل الأعوان الاقتصاديون لمسؤولياتهم كاملة.
- ضمان تموين منتظم للجهاز الإنتاجي بكل مستلزمات الإنتاج (مواد أولية، قطع غيار، تجهيزات...إلخ) وهو ما يتطلب تدفق أكبر للواردات.
- ترشيد عمليات استعمال العملة الصعبة من الموارد عن طريق تخطي عقبة التسيير الإداري السابق الذي لم يجدي نفعا في السابق.
- توسيع عمليات السوق الحر خاصة في مجال الأسعار ليكون هناك تقارب بين السعر الداخلي والسعر في السوق الدولي، وهو ما يتطلب استعمال نظام صرف ملائم، وعمليات جارية بعملات قابلة للتحويل.
- إضافة طابع المنافسة في السوق المحلي، لتحسين مستوى الأداء والجودة للمنتجات المحلية في السوق الدولي.

[1] RABAH BETTAHER : OP cit, p/p 50.51.

-ومن خلال هذه الأهداف المرجوة من عملية تحرير التجارة الخارجية يتضح بأنه مشروع طويل الأمد وخيار لا رجعة فيه، الهدف منه اللحاق بركب الدول التي سبقتنا في هذا المجال والتماشي مع النمط الجديد للعولمة والتخصص والتقسيم الدولي الجديد للعمل.

## المبحث الثاني : تحليل تطور التجارة الخارجية خلال فترة 2005-2012

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل تطور الواردات والصادرات ، وذلك بتقديم التركيبة السلعية والتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات بالإضافة إلى تحليل وضعية الميزان التجاري لها خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2012.

### المطلب الأول: تحليل تطور الواردات خلال فترة 2005-2012

#### أولا- التركيبة السلعية للواردات:

إن الحديث عن الواردات يعني أن حجم الإنتاج المحلي لم يستطع تلبية حاجيات المستهلك، وقد يعود عدم القدرة هذا إلى قلة حجم الإنتاج، لسعره، أو لنوعيته، أو لأن الوضع الاقتصادي الحالي المتميز بتسهيل الواردات جعل هذه الأخيرة محل تفضيل على المنتوج المحلي حتى ولو كان هذا الأخير في درجة من الجودة.

نستعين بالجدول رقم (14) لتوضيح التركيبة السلعية لواردات الجزائر لفترة (2005-2012)

حيث أن الجدول قيمة ونسبة الواردات لكل سنة.

جدول رقم (14): تطور التركيبة السلعية للواردات

الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية

| البيان / السنوات | | الطاقة | المواد الغذائية | المواد الاولية | المواد نصف المصنعة | التجهيزات الفلاحية | التجهيزات الصناعية | السلع الاستهلاكية | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2005 | قيمة | 212 | 3587 | 751 | 4088 | 160 | 8452 | 3107 | 20357 |
| | نسبة | 1.04 | 17.62 | 3.69 | 20.08 | 0.78 | 41.52 | 15.26 | 100 |
| 2006 | قيمة | 244 | 3800 | 843 | 4934 | 96 | 8528 | 3011 | 21456 |
| | نسبة | 1.14 | 17.71 | 3.93 | 23 | 0.45 | 39.75 | 14.03 | 100 |
| 2007 | قيمة | 324 | 4954 | 1325 | 7105 | 146 | 10026 | 3752 | 27631 |
| | نسبة | 1.17 | 17.93 | 4.79 | 25.71 | 0.53 | 36.28 | 13.58 | 100 |
| 2008 | قيمة | 595 | 7796 | 1378 | 9154 | 86 | 15434 | 5036 | 39479 |
| | نسبة | 1.26 | 16.43 | 2.82 | 24.60 | 0.13 | 41.40 | 13.37 | 100 |
| 2009 | قيمة | 549 | 5863 | 1201 | 10165 | 234 | 15140 | 6145 | 39297 |
| | نسبة | 1.40 | 14.92 | 3.06 | 25.87 | 0.60 | 38.53 | 15.64 | 100 |
| 2010 | قيمة | 945 | 6027 | 1404 | 9944 | 330 | 15573 | 5987 | 40212 |
| | نسبة | 2.35 | 14.99 | 3.50 | 24.73 | 0.82 | 38.73 | 14.89 | 100 |
| 2011 | قيمة | 1164 | 9805 | 1776 | 10431 | 229 | 15951 | 7944 | 47300 |
| | نسبة | 2.46 | 20.73 | 375 | 22.05 | 0.48 | 2733.72 | 16.79 | 100 |
| 2012 | قيمة | 4955 | 9023 | 1839 | 10629 | 329 | 13604 | 9997 | 50376 |
| | نسبة | 9.84 | 17.91 | 3.65 | 21.10 | 0.65 | 27 | 19.84 | 100 |
| المجموع | قيمة | 8988 | 50855 | 10517 | 66450 | 1610 | 102708 | 44979 | |

**المصدر**: من اعداد الطالبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر http://www.bank-of-algeria.dz/

- (2005-2009): النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010، 2013/12/21، 19:01.

يمكن ترجمة الجدول (14) في الشكل البياني التالي:

شكل رقم (05) : تطور الواردات الجزائرية للفترة (2005-2012)

الوحدة: ملايين الدولارات الامريكية

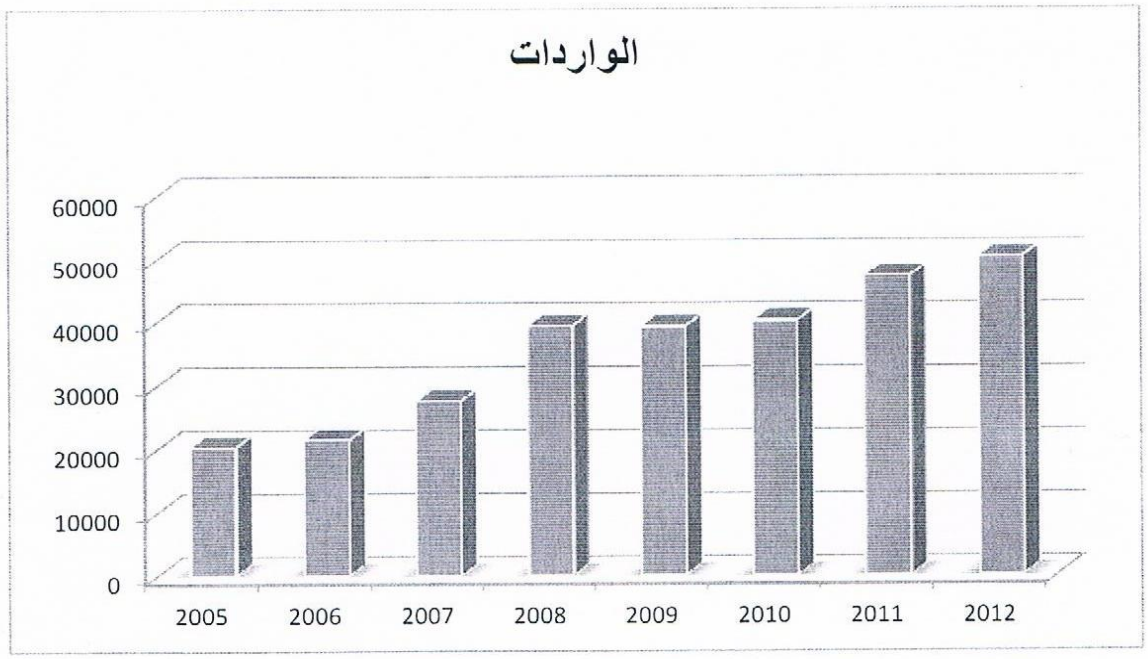


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(14)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (05) وبالاعتماد على الجدول رقم (14) أن الواردات الجزائرية قد عرفت تزايد في قيمتها بشكل تصاعدي خلال الفترة (2005-2012)، حيث قدرت أقل قيمة لها بـ 20357 مليون دولار أمريكي سنة 2005، وأخذت أعلى قيمة لها بـ 50376 مليون دولار أمريكي سنة 2012، وهذه الزيادة في الواردات تدل على الارتباط الكبير بالأسواق الخارجية خاصة أن اتفاقية الجزائر مع الاتحاد الأوربي دخلت حيز التنفيذ ابتداء من سمة 2005، إلا أن هذا التزايد يتخلله انخفاض طفيف لقيمة الواردات الجزائرية سنة 2009، حيث قدرت قيمتها بـ 39297 مليون دولار أمريكي، مقارنة بسنة 2008 حيث كانت قيمتها 39479 مليون دولار أمريكي، ثم رجعت قيمة الواردات بالتزايد في السنوات المقبلة، وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية التي شهدتها هذه الفترة، حيث انخفض سعر البترول وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية، حيث نلاحظ أن من بين المجموعات السلعية الأكثر تضررا هي المواد الغذائية والتجهيزات الصناعية، حيث انخفضت نسبة المواد الغذائية

المستوردة من 16.43% إلى 14.92% سنة 2008، 2009 على التوالي، أما التجهيزات الصناعية انخفضت نسبتها من 41.40% إلى 38.53% سنة 2008، 2009 على التوالي.

**ثانيا- التوزيع الجغرافي للواردات:**

إن التوزيع الجغرافي للواردات حسب المناطق الاقتصادية، يبين لنا أهم الأسواق للتجارة الخارجية التي تتعامل معها الجزائر، والجدول التالي يبين بعض البلدان التي لها مبادلات تجارية مع الجزائر، ويكون الجدول كالآتي:

**جدول رقم (15) : التوزيع الجغرافي للواردات حسب المناطق الاقتصادية**

الوحدة: مليون دولار أمريكي

| السنة / المجموعة الاقتصادية | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاتحاد الأوربي | 11255 | 11729 | 14427 | 20985 | 20772 | 20704 | 24616 | 26333 |
| منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (دون الدول الأوربية) | 3506 | 3738 | 5363 | 7245 | 6435 | 6519 | 6219 | 6160 |
| باقي الدول الأوربية | 1058 | 777 | 715 | 659 | 728 | 388 | 579 | 1652 |
| أمريكا الجنوبية | 1249 | 1281 | 1672 | 2179 | 1866 | 2380 | 3931 | 3590 |
| آسيا (دون الدول العربية) | 2506 | 3055 | 4318 | 616 | 7574 | 8280 | 8873 | 9538 |
| دول المحيط | 31 | - | - | - | 2 | - | - | - |
| الدول العربية (دون المغرب العربي ) | 387 | 493 | 621 | 705 | 1089 | 1262 | 1760 | 1555 |
| دول المغرب العربي | 217 | 235 | 284 | 395 | 478 | 544 | 691 | 807 |
| باقي الدول الإفريقية | 148 | 148 | 231 | 395 | 350 | 396 | 578 | 741 |
| المجموع | 20357 | 21456 | 27631 | 39479 | 39294 | 40473 | 47247 | 50376 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع الجمارك الجزائرية http://www.douane.gov.dz/ ، تاريخ التصفح: 2014/04/25، 18:45.

يمكن ترتيب أهم الموردين التجاريين للجزائر كما يلي:

-**الاتحاد الأوربي:** نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) أن دول الاتحاد الأوروبي تتميز بسيطرتها على الواردات الجزائرية، حيث أخذت قيم الواردات من دول الاتحاد الأوربي مع الجزائر حيز التنفيذ، إلى أن وصلت إلى قيمة 20985 مليون دولار أمريكي سنة 2008، ثم تناقصت قيمتها خلال الفترتين 2010، 2009 حيث أخذت قيمة 20704، 20772 مليون دولار أمريكي على التوالي، ثم شهدت واردات الجزائر من الاتحاد الأوربي تزايد حتى أخذت أعلى قيمة لها سنة 2012 بـ 26333 مليون دولار أمريكي.

-**منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (دون الدول الأوروبية):** تأتي هذه المجموعة في المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبي من ناحية تموين الاقتصاد الجزائري، حيث، بلغت قيمة واردات الجزائر من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية باستثناء الدول الأوروبية سنة 2005 قيمة 3506 مليون دولار أمريكي وأخذت في السنوات المقبلة قيمتها بالتزايد إلى أن وصلت إلى أعلى قيمة لها سنة 2012 المقدرة بـ 7245 مليون دولار أمريكي، ثم أخذت قيم هذه الواردات بين الانخفاض والتزايد الطفيف في السنوات المقبلة.

-**باقي الدول الأوروبية:** أخذت واردات الجزائر من باقي الدول الأوربية قيم متذبذبة بين الزيادة والانخفاض، حيث أخذت أدنى نسبة لها سنة 388 مليون دولار أمريكي لسنة 2010، أما أعلى نسبة فتقدر بـ 1652 مليون دولار أمريكي سنة 2012.

-**أمريكا الجنوبية:** واردات الجزائر من أمريكا الجنوبية أخذت قيم مختلفة، حيث سجلت أدنى قيمة لها خلال هذه الفترة بـ 1249 مليون دولار أمريكي سنة 2005، ولم تتجاوز قيمة 3931 مليون دولار أمريكي التي حققت سنة 2011.

- **آسيا (دون الدول العربية):** بلغت واردات الجزائر من الدول الآسيوية غير العربية قيم تتذبذب بين الانخفاض والارتفاع، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2008 بـ 616 مليون دولار أمريكي، وأخذت قيمة 9538 مليون دولار أمريكي سنة 2012.

- **دول المحيط:** كانت واردات الجزائر ضئيلة جدا من دول المحيط حيث سجلت في هذه الفترة قيمة 31 مليون دولار أمريكي سنة 2005، وقيمة 02 مليون دولار أمريكي سنة 2009، أما السنوات الأخرى فكانت قيمتها معدومة.

-**الدول العربية (دون المغرب العربي):** أما عن واردات الجزائر من هذه الدول كانت تسجل قيم متزايدة حيث أخذت سنة 2005 قيمة 217 مليون دولار أمريكي وأعلى قيمة لها 807 مليون دولار أمريكي.

- **دول المغرب العربي:** كانت مساهمة هذه الدول ضعيفة، مع أنها كانت تشهد تزايد في قيمها خلال الفترة حيث سجلت أدنى قيمة لها 217 مليون دولار أمريكي، وأعلى قيمة لها 807 مليون دولار أمريكي.

- **باقي الدول الإفريقية:** تزايد مستمر بنسب ضئيلة في واردات الجزائر من هذه الدول، لكن المساهمة ضعيفة حيث لا تتجاوز قيمة 741 مليون دولار أمريكي.

من خلال الجدول رقم (15) يمكن توضيح ما سبق من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (06) : التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر حسب المجموعات الاقتصادية للفترة (2012-2005)

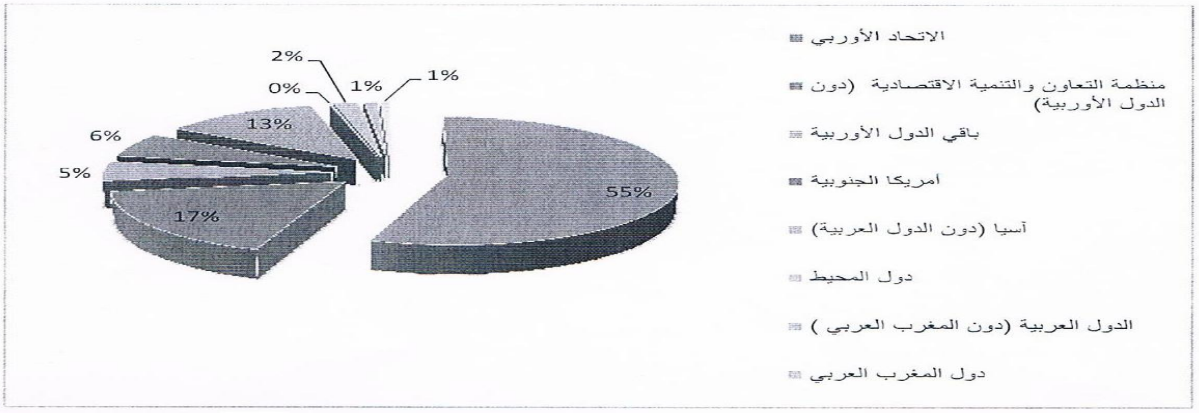


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (15)

وفي الأخير نستنتج أن دول الاتحاد تأخذ أعلى نسبة لسيطرتها على واردات الجزائر (55%)، تليها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (دون الدول الأوروبية) بـ (17%)، ثم تليها باقي الدول بنسب ضئيلة.

## المطلب الثاني: تحليل تطور للصادرات خلال الفترة (2005-2012)

### أولا- التركيبة السلعية للصادرات:

من المعروف أن الاقتصاد الجزائري مبني على قطاع المحروقات، وأن معظم مشاريع التنمية التي تشهدها الجزائر حاليا هي تمويل عائدات الجزائر من الصادرات، ومن ثم فالاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي، وبالتالي لا يمكنه المساهمة في تحقيق نمو دائم، هذا لأن البترول من المواد النابضة، وطاقة ملوثة تسعى الدول المتقدمة من تخفيض الاعتماد عليها في تشغيل اقتصادها، وذلك بتطوير بدائل لطاقة نظيفة ومستدامة وبأقل التكاليف، وبالتالي الاعتماد على عائدات البترول يبقي الاقتصاد الجزائري مرهون بتقلبات أسعار هذا المورد، وبرغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر في سبيل تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك عن طريق تحفيز ودعم قطاعات خارج قطاع المحروقات كقطاع الفلاحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومنه نستطيع بالجدول رقم (16) لتوضيح التركيبة السلعية لصادرات الجزائر لفترة (2005-2012)

جدول رقم(16) : تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال فترة (2005-2012)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

| السنوات | البيان | الطاقة والمحروقات | الصادرات خارج المحروقات | المواد الغذائية | المواد الأولية | المواد نصف المصنعة | التجهيزات الفلاحية | التجهيزات الصناعية | السلع الاستهلاكية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2005 | قيمة | 45588 | 907 | 67 | 134 | 656 | - | 36 | 14 |
| | نسبة | 98.05 | 1.95 | 0.14 | 0.29 | 1.41 | - | 0.08 | 0.03 |
| 2006 | قيمة | 53608 | 1183 | 73 | 795 | 828 | - | 44 | 43 |
| | نسبة | 97.84 | 2.16 | 0.13 | 0.36 | 1.51 | - | 0.08 | 0.08 |
| 2007 | قيمة | 59605 | 1311 | 92 | 153 | 988 | - | 44 | 34 |
| | نسبة | 97.85 | 2.15 | 0.15 | 0.25 | 1.62 | - | 0.07 | 0.06 |
| 2008 | قيمة | 77192 | 1954 | 121 | 340 | 1390 | - | 69 | 34 |
| | نسبة | 97.53 | 2.47 | 0.15 | 0.43 | 1.76 | - | 0.09 | 0.04 |
| 2009 | قيمة | 44411 | 1066 | 113 | 170 | 692 | - | 25 | 49 |
| | نسبة | 97.66 | 2.34 | 0.25 | 0.37 | 1.52 | - | 0.05 | 0.11 |
| 2010 | قيمة | 56143 | 1619 | 305 | 165 | 1089 | - | 27 | 33 |
| | نسبة | 97.20 | 2.80 | 0.53 | 0.29 | 1.89 | - | 0.05 | 0.06 |
| 2011 | قيمة | 71662 | 2140 | 357 | 162 | 1495 | - | 36 | 16 |
| | نسبة | 97.10 | 2.90 | 0.48 | 0.22 | 2.03 | - | 0.05 | 0.02 |
| 2012 | قيمة | 70571 | 2048 | 314 | 167 | 1519 | - | 30 | 18 |
| | نسبة | 97.18 | 2.82 | 0.43 | 0.23 | 2.09 | - | 0.04 | 0.02 |

**المصدر**: من اعداد الطالبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر http://www.bank-of-algeria.dz/

- (2005-2009): النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010، 2013/12/21، 19:01.
- (2010-2012): النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم25، مارس 2014، 2014/05/09، 21:23.

انطلاقا من معطيات الجدول (16) نقوم بتحليل كل من صادرات قطاع المحروقات وصادرات خارج قطاع المحروقات، كل واحدة على حدى وهي كالآتي:

- **صادرات قطاع المحروقات:** شهدت قيمة صادرات قطاع المحروقات انتعاشا مستمرا حيث قدرت أعلى قيمة لها بـ 77192 مليون دولار أمريكي سنة 2008 أي بنسبة 97.53% من إجمالي الصادرات لهذا العام إلا أنه تتخللها بعض الانخفاضات الطفيفة حيث كانت أدنى قيمة لها تقدر بـ 44411 مليون دولار أمريكي عام 2009 وهذا بسبب انخفاض سعر البترول وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية، وكذلك ما سببته من كساد اقتصادي عالمي، إلا أنها كانت تغطي نسبة 97.66%من إجمالي الصادرات لهذا العام.

ونوضح هذا التطور في الشكل التالي:

شكل رقم (07) : تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة (2005-2012)

الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية

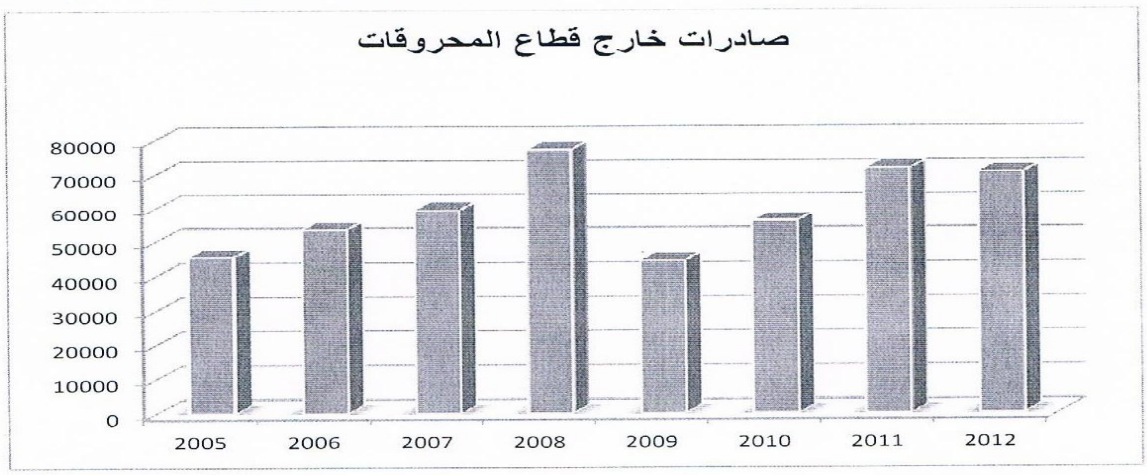


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (16)

- **الصادرات خارج قطاع المحروقات:**

نقوم بتحليل كل سلعة من الصادرات على حدى، ومن ناحية الأهمية فيمكن ترتيب المواد المشكلة للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات كالتالي:

-**المواد نصف المصنعة:** تحتل المواد نصف المصنعة المرتبة الأولى في قطاع الصادرات خارج المحروقات من خلال الملاحظة في الجدول رقم (16)، وقد شهدت انتعاشا مستمرا في قيمتها حيث انتقلت من 656 مليون دولار أمريكي عام 2005 إلى قيمة تقدر بـ 1390 مليون دولار أمريكي عام 2008، ثم تراجعت قيمتها إلى أن تصل إلى 692 مليون دولار أمريكي عام 2009، ثم سجلت انتعاشا مرة أخرى ابتداء من عام 2010 حيث انتقلت من 1089 مليون دولار أمريكي إلى 1519 مليون دولار أمريكي إلى عام 2012.

- **المواد الأولية:** تحتل المرتبة الثانية في قطاع التصدير غير النفطي كما هو ملاحظ في الجدول (16) حيث نلاحظ أن قيم الصادرات من المواد الأولية هي منخفضة عامة، فالملاحظ أن قيمة الصادرات للمواد الأولية كانت تقدر بـ 134 مليون دولار أمريكي وهي أدنى قيمة لها، ثم شهدت انتعاشا في قيمتها حيث قدرت بـ 195 مليون دولار أمرييكي عام 2006 ثم تراجعت إلى قيمة 153 مليون دولار أمريكي عام 2007 ثم كان انتعاش في قيمتها فوصلت عام 2008 إلى قيمة تقدر بـ 340 مليون دولار أمريكي وهي أعلى قيمة سجلت في هذه الفترة، ثم تراجعت تراجعا مستمرا ابتداء من سنة 2009، حيث قدرت هذه القيم بـ (170، 165، 162، 167) لعام (2009، 2010، 2011، 2012) على التوالي.

- **المواد الغذائية:** تحتل المنتجات الغذائية المرتبة الثالثة في قطاع الصادرات خارج المحروقات تختلف نسب وقيمة الصادرات للمواد الغذائية من سنة لأخرى حيث شهدت تحسنا طفيفا من عام (2005-2008) حيث كانت تقدر قيمتها 67 مليون دولار أمريكي و 121 مليون دولار أمريكي على التوالي أي نسبة 0.15% لعام 2008 من إجمالي الصادرات، ثم شهدنا انخفاض عام 2009 في قيمة صادرات المواد الغذائية تقدر بـ 113 مليون دولار أمريكي، ثم تبدأ القيمة بالتزايد لتصل عام 2010 على قيمة 305 مليون دولار أمريكي ثم 357 مليون دولار أمريكي عام 2011 ثم نلاحظ انخفاضا نسبيا عام 2012.

- **التجهيزات الصناعية:** وتحتل المرتبة الرابعة في قطاع الصادرات خارج المحروقات حيث سجلت قيم مختلفة من عام لآخر، حيث سجلت أدنى قيمة لها عام 2009 حيث قدرت بـ 25 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 0.05% من إجمالي الصادرات لهذا العام، وسجلت أعلى قيمة لها تقدر بـ 69 مليون دولار أمريكي لعام 2008 أي بنسبة 0.09% من إجمالي الصادرات لهذا العام.

-**السلع الاستهلاكية:** تأتي المواد الاستهلاكية في المرتبة الخامسة في قطاع الصادرات خارج المحروقات حيث شهدت ارتفاعا إلى 49 مليون دولار أمريكي سنة 2009 مقارنة بقيمة تقدر بـ 34 مليون دولار أمريكي سنة 2008، ثم تراجعت في قيمتها ابتداء من عام 2010، حيث أخذت أدنى قيمة لها سنة 2005 تقدر بـ 14 مليون دولار أمريكي.

-**التجهيزات الفلاحية:** تحتل المرتبة الخيرة في قطاع الصادرات خارج قطاع المحروقات، اي لم تعتمد الجزائر على تصدير التجهيزات الفلاحية فكانت سبه معدومة.

ومن خلال الجدول رقم (16) يمكن وضع الشكل التالي لتوضيح ما سبق ذكره.

**شكل رقم (08) : تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج قطاع المحروقات**

الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية

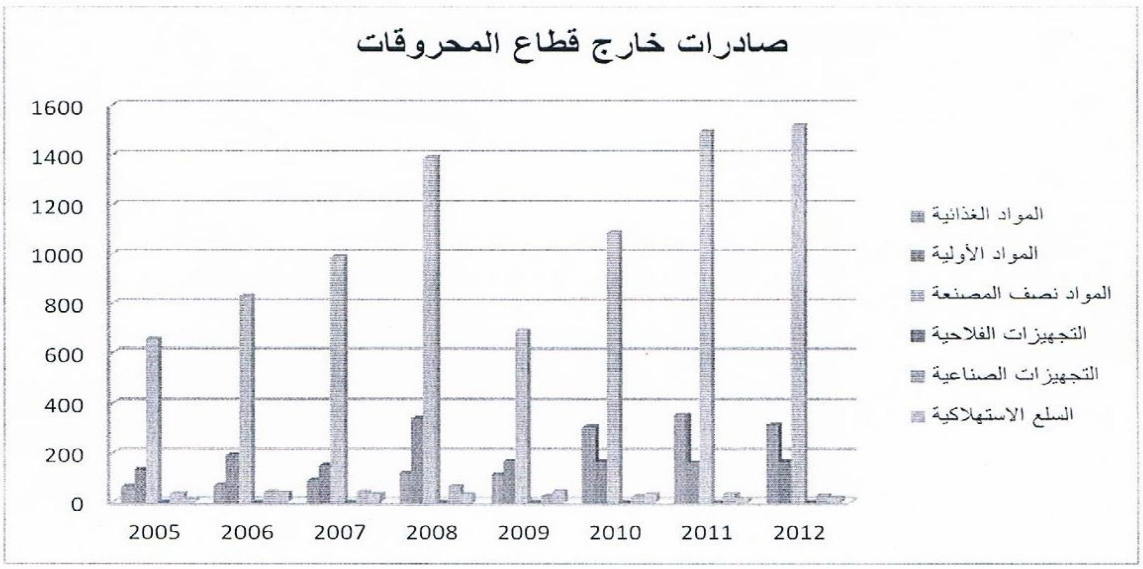


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (16)

مما سبق نستنتج أن صادرات قطاع المحروقات تأخذ نسبة كبيرة جدا من إجمالي الصادرات مقارنة بالصادرات خارج قطاع المحروقات، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (09) : هيكل التركيب النسبي للصادرات

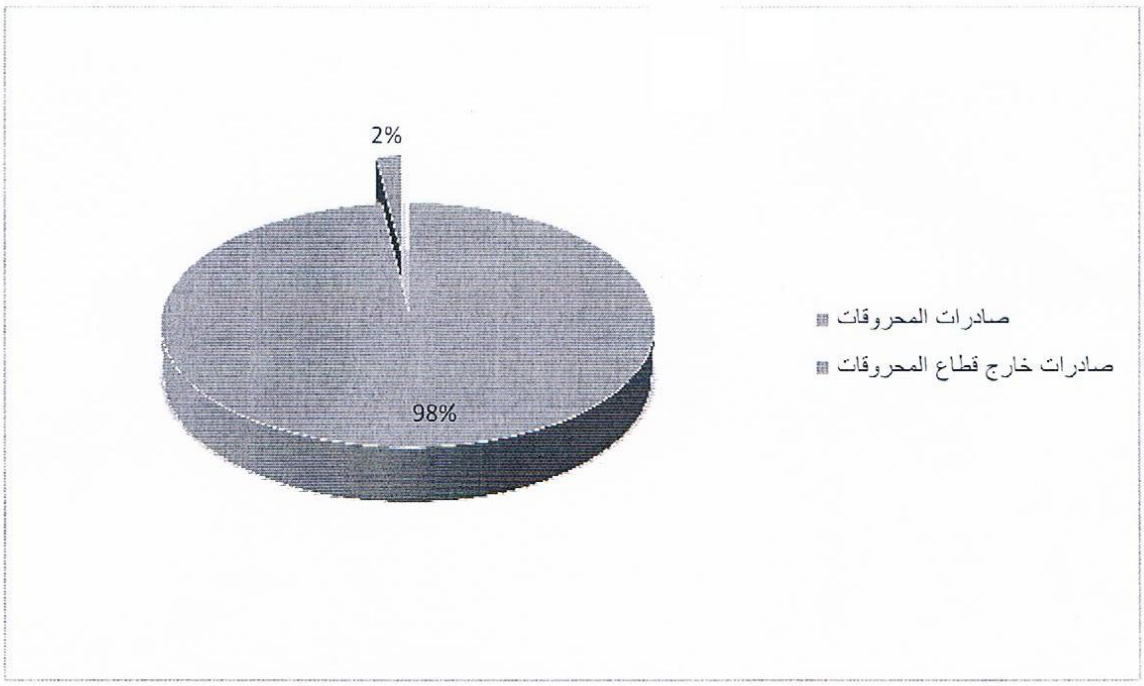


المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (16)

**ثانيا- التوزيع الجغرافي للصادرات:**

تتنوع الصادرات الجزائرية على شريحة واسعة من المتعاملين، والجدول التالي يوضح المجموعات الدولية التي تمثل أسواق للجزائر في الخارج.

وسنحاول القيام بتحليل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق والدول الأكثر أهمية الذين تتعامل معهم الجزائر في مجال الصادرات.

## جدول رقم (17): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2012)

جدول رقم (17) : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2012)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

| السنة / المجموعة الاقتصادية | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاتحاد الأوربي | 25593 | 28750 | 26833 | 41246 | 23186 | 28009 | 37307 | 39797 |
| منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (دون الدول الأوربية) | 14963 | 20546 | 25387 | 28614 | 15326 | 20278 | 24059 | 20029 |
| باقي الدول الأوربية | 15 | 7 | 7 | 10 | 7 | 10 | 102 | 36 |
| أمريكا الجنوبية | 3124 | 2398 | 2596 | 2875 | 1841 | 2620 | 4270 | 4228 |
| آسيا (دون الدول العربية) | 1218 | 1792 | 4004 | 3765 | 3320 | 4082 | 5168 | 4683 |
| دول المحيط | - | - | 55 | - | - | - | 41 | - |
| الدول العربية (دون المغرب العربي ) | 621 | 591 | 479 | 797 | 564 | 694 | 810 | 958 |
| دول المغرب العربي | 418 | 515 | 760 | 1626 | 857 | 1281 | 1586 | 2073 |
| باقي الدول الإفريقية | 49 | 14 | 42 | 365 | 93 | 79 | 146 | 62 |
| المجموع | 46001 | 54613 | 60163 | 79298 | 45194 | 57053 | 73489 | 71866 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع الجمارك الجزائرية http://www.douane.gov.dz/ ، تاريخ التصفح: 2014/04/25، 18:47.

من الجدول أعلاه يتضح أن الصادرات وزعت حسب المناطق الجغرافية حيث يتبين أنها تتوزع على المجموعات الآتية:

- **الاتحاد الأوروبي:** الأهمية والمكانة التي تحتلها بلدان الاتحاد الأوروبي كسوق لتصريف السلع الجزائرية طيلة فترة (2005-2012)، وبذلك فهي تعتبر أهم زبون للجزائر حيث كانت تسجل نسب مختلفة من عام 2005 غلى 2007 بمقدار ضئيل حيث سجلت عام

2005 بمقدار 25593 مليون دولار أمريكي إلى أن تشهد ارتفاعا إلى أن تصل إلى قيمة 41246 مليون دولار أمريكي عام 2008، ثم تتراجع إلى ان تصل عام 2012 لقيمة 39797 مليون دولار أمريكي.

- **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (دون الدول الأوروبية):** تاتي هذه المجموعة في المرتبة الثانية بعد دول الاتحاد الوربي، فهي بذلك تصل إلى أعلى قيمة لها تقدر بـ 28614 مليون دولار أمريكي عام 2008، لتتراجع عام 2009 إلى قيمة 15326 مليون دولار أمريكي، وترتفع لقيمة 20278 مليون دولار أمريكي عام 2010، مع العلم أنها سجلت أدنى قيمة لها سنة 2005 بقيمة 14963 مليون دولار أمريكي.

- **باقي الدول الأوربية:** عرفت الصادرات الجزائرية نحو هذه المجموعة ارتفاعا حاد عام 2011 بـ 102 مليون دولار أمريكي بعدما كانت لا تتجاوز 10 مليون دولار أمريكي عام 2010.

-**أمريكا الجنوبية:** تميزت قيمة الصادرات نحو هذه المجموعة بالتراجع عام 2009 مسجلة قيمة 1841 مليون دولار أمريكي، وسجلت ارتفاع عام 2010 و 2011 على التوالي بقيمة 2620 مليون دولار أمريكي و 4270 مليون دولار أمريكي، لتتراجع عام 2012 بقيمة 4228 مليون دولار أمريكي لتصل عام 2013 إلى 2965 مليون دولار أمريكي.

- **آسيا (دون الدول العربية):** عرفت منطقة آسيا إقبال متزايد على الصادرات الجزائرية بلغت أقصاها عام 2011 بقيمة 5168 مليون دولار أمريكي، ثم تبدأ بالانخفاض عام 2012 بقيمة 4683 مليون دولار أمريكي.

- **دول المحيط:** على مدى السنوات الموضحة في الجدول أعلاه لم تقم الجزائر بأي عملية تصدير نحو هذه المجموعة سوى تلك التي قامت عام 2007 بقيمة 55 مليون دولار أمريكي وعام 2011 بقيمة 4683 مليون دولار أمريكي.

- **الدول العربية (دون المغرب العربي):** لم تستفيد الجزائر كثيرا من هذه المنطقة، حيث بلغت صادرات الجزائر نحوها ما قيمة 958 مليون دولار أمريكي عام 2012، وهي أعلى قيمة على مدى فترة (2005-2012).

-**دول المغرب العربي:** على عكس الدول العربية فقد شهدت صادرات الجزائر ارتفاعا مستمرا نحو دول المغرب العربي، والتي وصلت إلى أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة إلى قيمة 2073 مليون دولا أمريكي عام 2012.

-**باقي دول إفريقيا:** سجلت الصادرات ما قيمة 365 مليون دولار أمريكي، كأعلى قيمة لها عام 2008 لتتراجع قيمتها إلى أن تصل إلى قيمة 67 مليون دولار أمريكي عام 2012 وأدنى قيمة لها سجلت أثناء هذه الفترة سنة 2006 بقيمة 14 مليون دولار أمريكي.

شكل رقم (10) : التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر حسب المجموعات الاقتصادية للفترة (2012-2005)

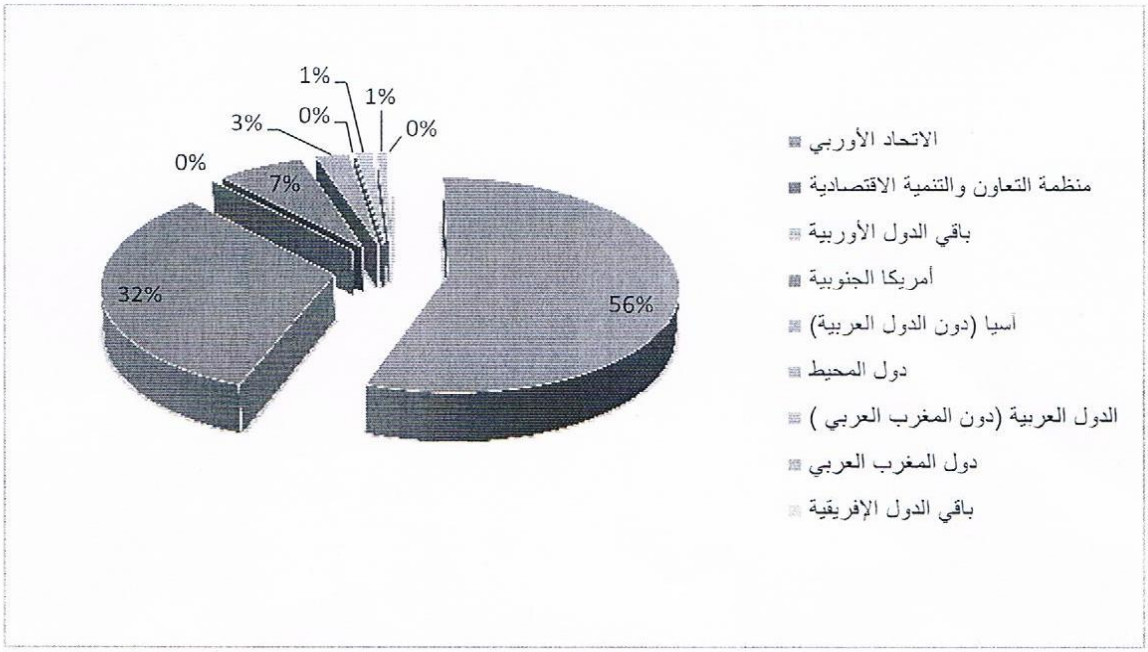


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (17)

## المطلب الثالث: تحليل وضعية الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2005-2012)

لقد مرت الجزائر بعدة تغيرات وتحولات اقتصادية خلال الفترة (2005-2012)، من بينها سير تنفيذ عقد شراكة الجزائر مع الاتحاد الأوربي، الأزمة المالية العالمية التي بدأت سنة 2007 وبرزت في 2008، وظهرت آثارها على الاقتصاد الجزائري في 2009، ومنه سنقوم بتحليل تطور وضعية الميزان التجاري خلال هذه الفترة والجدول التالي يبين رصيد الميزان التجاري وهو كما يلي:

جدول رقم (18) : رصيد الميزان التجاري للفترة (2005-2012)

الوحدة: ملايير الدولارات الأمريكية

| السنة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| رصيد الميزان التجاري | 26.47 | 34.06 | 34.24 | 40.52 | 7.78 | 18.20 | 25.96 | 20.17 |

**المصدر**: من اعداد الطالبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر http://www.bank-of-algeria.dz/

- (2005-2009): النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010، 2013/12/21، 19:01.
- (2010-2012): النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم25، مارس 2014، 2014/05/09، 21:23.

يمكن ترجمة رصيد الميزان التجاري في الشكل البياني التالي:

شكل رقم (11): تطور رصيد الميزان التجاري للفترة (2005-2012)

الوحدة: ملايير الدولارات الأمريكية

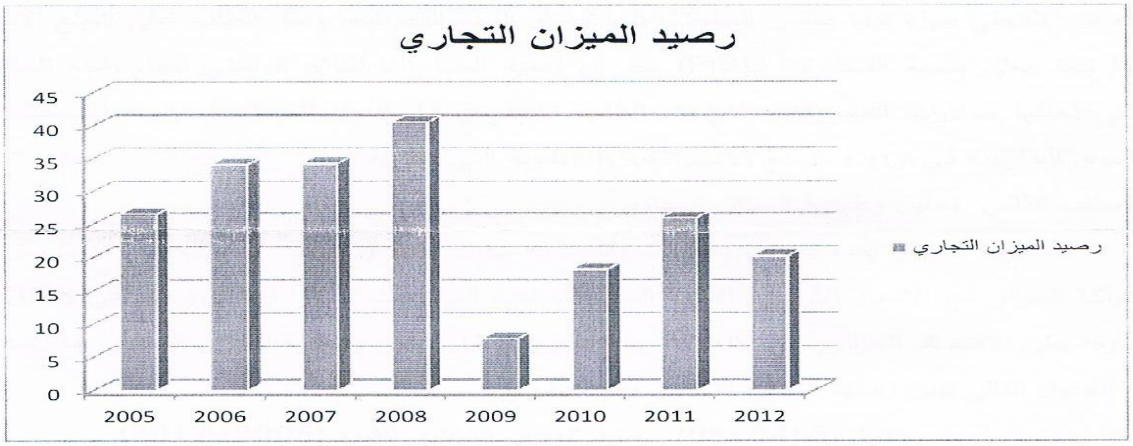


**المصدر**: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (18)

من خلال تحليلنا للجدول والشكل السابقين، يتبين لنا أن الميزان التجاري سجل طيلة الفترة (2005-2012) فائضا بقيم متذبذبة حيث يأخذ أكبر قيمة له خلال الفترة المدروسة عام 2008 بقيمة 40.52 مليار دولار وأدنى قيمة له عام 2009 بقيمة 7.78 مليار دولار وما يفسر هذا الانخفاض من خلال الشكل (11) حيث أخذت الصادرات أدنى قيمة لها في هذا العام مما أدى غلى انخفاض رصيد الميزان التجاري وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية في هذا العام، الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض الطلب على البترول وانخفاض أسعارها، ثم ارتفع من جديد سنة 2010 بقيمة 18.20 مليار دولار يعود هذا إلى سبب تخوف الدولة من الأزمة وأخذ الحذر في ذلك حيث نلاحظ أن القيمة التي ارتفعت بها الواردات ليست نفس المعدل الذي ارتفعت بها الصادرات مقارنة بالسنوات السابقة.

**خلاصة:**

من خلال ما سبق التطرق إليه يمكن القول بأن سياسة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية كانت متداولة في نظر السياسيين قبل اصطدامها بالواقع، وذلك من خلال العمليات الدورية لتقييم أداء الاقتصاد الوطني خاصة مع مطلع الثمانينات، والشروع في الإصلاحات الاقتصادية على مستوى المؤسسات الاقتصادية العمومية، ولكن ذلك لم يكن ليعلن صراحة إلا بعد لجوء الحكومة الجزائرية لصندوق النقد الدولي، ووفق البرنامج المقدم من طرف هذا الصندوق تبين أن الجزائر تمضي قدما نحو التخلي عن احتكار تسيير التجارة الخارجية وكذا الاقتصاد، لتتبنى اقتصاد السوق كبديل عن الاقتصاد الموجه، وتشرع في عملية تحرير التجارة الخارجية والتي بدأت بشكل فعلي مع مطلع سنة 1994.

وكانت تهدف هذه العملية إلى ترشيد استخدام الموارد المالية المتاحة، وضمان تموين مستمر ودائم للاقتصاد الوطني بكل مستلزماته، وإضفاء طابع المنافسة داخليا حتى تتمكن المؤسسات الوطنية من مسايرة التطور التكنولوجي، وتحمل مسؤولياتها كاملة في ظل قواعد السوق، وهذا كله لضمان وتسهيل عملية دمج الاقتصاد الوطني ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية الجديدة.

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تطور الصادرات والواردات الجزائرية وتوزيعها الجغرافي عبر مختلف مناطق العالم والذي كان نتيجة التوجه نحو اقتصاد السوق وتحرير قطاع التجارة الخارجية ودخول القطاع الخاص لهذا المجال سواء في مجال الاستيراد أو التصدير، ودافعهم الرئيسي وراء ذلك هو تعظيم الأرباح وتخفيض التكاليف واقتناص الفرص، عبر ما توفره السوق الدولية بتعدد مصادرها.

# الفصل الثالث

## التوجه الجديد للتجارة الخارجية

## في ظل اقتصاد السوق

**تمهيـد:**

إن الاتحاد يخلق القوة، إيمانا من السلطات الجزائرية إنها لا تستطيع أن تبقى بمعزل عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يفرض الاتحاد و التجمع في تكتلات تمكن البلدان النامية من ردع التخلف و المضي في الإصلاحات التي سارت فيها جل هذه الدول .

دخلت الجزائر مثل بقية الدول النامية الأخرى، في مرحلة الانفتاح الذي يفرض ميكانزماته على المعاملات الدولية، و يحتم على الدول الانضمام إلى المنظمات العالمية و التكتلات الدولية التي اكتسبت القوة و لذا سوف نخصص هذا الفصل لدراسة:

- مشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة و الأهداف من وراء هذا لانضمام، و الآثار المرتقبة من ورائه في شتى الميادين.
- التكتلات و الشراكة التي يمكن أن تطمح الجزائر في تحقيقها من خلال الشراكة الأجنبية .

**المبحث الأول : انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة من وراء ذلك**

تتمتع البلدان النامية المطبقة لقواعد الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة بصفة عضو ملاحظ كي تتمكن من المشاركة في جولة الأوروغواي بشرط أن تعلن هذه الدول نيتها في الانضمام قبل 30 أفريل 1987 ، و عند هذا التاريخ أظهرت الجزائر نيتها في الانضمام إلى GATT و لكن هذه الخطوة تعطلت لعدة أسباب أهمها :

- النهج السياسي الذي كانت تسير فيه الجزائر آنذاك و هو النظام الاشتراكي الذي لا يتفق و مبادئ الاتفاقية العامة القائمة على تحرير التجارة الخارجية من كل القيود.
- لم تتناول الجات GATT في مفاوضاتها قضية تصدير المنتجات الطاقوية في حين أن صادرات الجزائر قائمة على هذا المنتوج و لذا رأت أن انضمامها للاتفاقية لا يخدم مصالحها.

**المطلب الأول : مشروع الانضمام والأهداف المرتقبة**

إن دخول الجزائر في اقتصاد السوق و انفتاحها نحو العالم في أفريل 1994 يفرض صعوبة الاستقلالية بنظام اقتصادي منعزل عن بقية الدول، تسيطر فيه الدول المتقدمة على النشاط الاقتصادي العالمي، و تسيره لصالحها مما حتم على الجزائر التفكير في الانضمام إليهم تحت لواء المنظمة العالمية للتجارة .

و لقد اختلفت آراء المحللين حول هذا الانضمام ، ففريق يرى أنه خيار عقلاني لا بد منه لمواكبة التغيرات العالمية، و فريق آخر يرى أنه حتمية لا مفر منها نتيجة الأزمة و الظروف الاقتصادية التي تعاني منها بلادنا .و تطبيقا لبرنامج الإصلاحات المتفق عليه في إطار الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي .

**أولا- إجراءات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:**

بعد أن أظهرت الجزائر نيتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و نظرا لما تكتسبه هذه الخطوة من أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الوطني ، أرسلت الجزائر رسالة إلى الأمانة العامة للمنظمة توضح فيها نيتها في أن تصبح عضوا فيها و ذلك وفق المادة 12من الاتفاقية لمؤتمر مراكش.

و في شهر جوان 1996 قدمت مذكرة لأمانة المنظمة حول السياسة التجارية و الوضعية الاقتصادية خلال العشر سنوات الماضية للجزائر،[1] قامت بإعداد هذه المذكرة لجنة وطنية نصبت وفقا للقرار الحكومي رقم 35 بتاريخ 17أكتوبر 1995 تعود رئاستها لوزير التجارة ، و تتكون من كل الوزارات المعنية بالأسئلة الموجهة من طرف المنظمة لبلادنا ،ووزير الخارجية، و الأمانة العامة لرئاسة الحكومة ، المذكرة تحتوي على عرض عام و دقيق لجميع القواعد المرتبطة بتسيير المبادلات الخارجية و السياسة الاقتصادية المعتمدة في ظل الإصلاحات و الانفتاح نحو العالم و يمكن تلخيص هذه الاهتمامات فيما يلي :

[1] جريدة الخبر لـ3 نوفمبر 1999.

- تنويع المبادلات التجارية و الخروج من نظام أحادية التصدير بحيث لا يجب الاعتماد على المحروقات كمصدر وحيد للمداخيل من العملة الأجنبية .
- التحكم في واردات السلع الغذائية الموجهة للاستهلاك النهائي قصد التخفيف من فاتورة الواردات الغذائية التي تثقل أعباء الدولة .

بعد تقديم هذه المذكرة التي وزعت على جميع أعضاء المنظمة وجهت لبلادنا وثيقة من طرف هؤلاء الأعضاء تتضمن أسئلة يريدون من خلالها شروحات أكثر حول مضمون المذكرة قدرت هذه الأسئلة ب 175 سؤالا مقسمة كما يلي:[1]

*124 سؤال من الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمختلف أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري، و نظم حماية الملكية و تأسيس الشركات ... الخ.

*33 سؤال من سويسرا ، حول الأنظمة الضريبية الجزائرية و نشاطات البنوك والتأمينات و تنقل رؤوس الأموال و شروط تأسيس المؤسسات و فروع البنوك الأجنبية.

* 9 أسئلة من أستراليا و تتعلق هذه الأسئلة على وجه الخصوص بنظام التجارة الخارجية و نظام الاستثمار و القانون الأساسي للمؤسسات العمومية و الأسواق والاتفاقيات الجهوية و الثنائية.

* 8 أسئلة من اليابان .

*سؤال واحد من إسرائيل حول التزام الجزائر أو عدم بالمقاطعة لدولة إسرائيل الذي فرضته جامعة الدول العربية أو الخروج عن هذا الالتزام.

بادرت الجزائر بالإجابة على هذه الأسئلة بواسطة اللجنة المشكلة.

[1]MINISTERE DU COMMERCE "COMMUNICATION SUR L'ETAT D'AVENCEMENT DU DOSSIER RELATIF A L'ACCESSION 'DE L' ALGERIE A L' OMC

و بعدها أرسلت قائمة ثانية من الأسئلة الموجهة للجزائر و كانت 170 سؤالا من الولايا ت المتحدة الأمريكية تدور حول مدى انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم و مدى نجاعة السياسة الاقتصادية في ظل التحولات العالمية. [1]

و اتبعت هذه المرحلة من المفاوضات المتعددة الأطراف عير نظام الأسئلة و الأجوبة بانعقاد في 22و23 أفريل 1998 أول اجتماع لمجموعة العمل المكلفة بدراسة عملية الانضمام

(انضمام الجزائر) إلى المنظمة، و عقد هذا الاجتماع في جنيف من أجل توضيح انشغالات البلدان الأعضاء،[2] مع العلم أن النظام المعمول به في المنظمة عند تقديم طلب الانضمام من طرف أي بلد يشكل مجموعة عمل داخل المنظمة يرأسها سفير دولة عضو فيها.

و ما زال طلب الانضمام يحظى بالدراسة من طرف الأعضاء رغم النتائج الحسنة التي حققها الاقتصاد الوطني، حيث ارتفعت نسبة النمو ب 5% و احتياطي الصرف بلغ 5 مليار دولار ، لكن مجموعة العمل ما زالت تركز مفاوضاتها على ضرورة الخوصصة والإصلاحات في النظام الجمركي و المصرفي (خوصصة البنوك،...الخ) من أجل تحرير تام للخدمات في هذا المجال.

وفى انتظار ما تسفر عنه المفاوضات الثنائية المرتقبة بين الجزائر و مجموعة العمل للمنظمة ما زالت الجزائر تستعد لتخطي الصعوبات و فك الرهانات المفروضة على هذا الانضمام.

**ثانيا- الأهداف المرتقبة من الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة:**

إن الجزائر تتخبط في مشاكل عديدة تهدد استقرارها الاقتصادي و قد لجأت إلى صندوق النقد الدولي لكي يرسم لها برنامجا تستطيع بفضله الخروج من الأزمة التي تعاني منها في كل المجالات.

[1] جريدة الخبر ل03 نوفمبر 1999، مرجع سابق.

[2] جريدة الخبر ل 24 نوفمبر 1999 .

تطمح الجزائر من خلال الدخول في النظام التجاري العالمي في إطار المنظمة العالمية للتجارة إلى تحقيق أهداف عديدة أهمها:

- التطبيق لمبدأ الدولة الأولى للرعاية.*
- رسم سياسة اقتصادية و تجارية في ظل نظام اقتصادي خال من القيود.
- الحصول على الامتيازات الممنوحة للدول النامية.
- توفير بيئة اقتصادية مستقرة لجلب الاستثمارات الأجنبية .
- خطوة للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تتخبط فيها .
- إعطاء فرص متكافئة لكل المستثمرين سواء الأجانب أو المحليين دون تمييز وترقية العلاقات التجارية الدولية.
- إصلاح النظام الجبائي لكي يكون حافزا للمؤسسات الإنتاجية حتى تقوم بالدور المنتظر منها .
- إصلاح النظام الجمركي و إلغاء الحواجز التي تعرقل قيام نظام حر للمبادلات الدولية.
- تنويع الصادرات و الكف من الاعتماد على المحروقات كمصدر وحيد للمداخيل الجزائرية.
- ♦ تحرير تجارة الخدمات .
- ♦ خوصصة المؤسسات العمومية التي تعاني من مشاكل خطيرة تهدد بقاءها.
- ♦ فتح المجال أمام المنتجين لتصريف منتجاتهم في ظل نظام تنافسي داخل السوق الحرة.

* المواد (01، 03،11 ، 18) من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية

التقرير الاقتصادي لسنة 1994، اتحاد الغرف التجارية العربية، ص125.

**المطلب الثاني :الآثار المحتملة عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**

في حالة ما إذا انضمت الجزائر إلى OMC فستجد نفسها أمام حالة صعبة ، عليها أن تكون في استعداد للتصدي لهذا الوضع الجديد الذي سيفرض علينا عدة انعكاسات ربما تكون عواقبها و خيمة علينا فنحن اليوم لسنا مستعدين ، نواجه صعوبات على جميع الأصعدة فمنتجاتنا الوطنية ليست بالجودة التي تمكنها من منافسة المنتوجات الأجنبية، و خدماتنا ليست على المستوى العالي الذي يمكن أن يجلب نحوه المتعاملين إذا ما قورن بمستوى الخدمات المقدمة من طرف الدول المتقدمة التي تعتبر رائدة في هذا المجال.

فعلى الجزائر أن تستعد لهذا الأمر لأنه ليس بالهين فما عسانا نفعل إذا أغرقت المنتجات الأجنبية أسواقنا

الوطنية؟ و كيف سيكون سلوك المستهلك الجزائري إزاءها و هو الذي كان دائما يطمح لاقتناء كل ما هو أجنبي بأغلى الأثمان .

و سوف نحاول معرفة الانعكاسات على القطاع الجمركي و النظام المالي ، ثم الانعكاسات على جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

**أولا- الآثار المحتملة على النظام الجمركي :**

استعدادا للانخراط في المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، سعت الجزائر في ظل تكييف أنظمتها الاقتصادية خاصة السياسات التجارية المتبعة لمواكبة هذا التغيير إلى إصلاح النظام الجمركي فتقدمت في شهر ديسمبر 1996 بمشروع قانون للجمارك جمد، و لم يطرح للنقاش إلا في ديسمبر من السنة الموالية و قد تمت المصادقة عليه في 22 أوت 1998.[1]

و النقاط الأولى التي استجدتها الجزائر في هذا القانون هي: [2]

[1] القانون 98-10بتاريخ 22 أوت 1998 الخاص بالجمارك .

[2] جلاطو الجيلالي :محاضرة تكييف النظام الجمركي وفقا لأحكام OMC، الملتقى الاقتصادي التاسع، رهانات لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ،نادي الدراسات الاقتصادية،جوان1999.

- إنشاء مناطق حرة و فعلا أنشئت هذه المناطق الحرة في جوان 1998 في جيجل و لكن كانت بمثابة جسد بلا روح لأنه في خضم تلك الظروف الأمنية و السياسية كان من المستحيل استغلالها على الوجه المراد.
- كما أدخلت مواد بكاملها في قانون الجمارك من الاتفاقية العامة للتعريفة على سبيل المثال المادة 7 السابعة لاتفاقية الجات أدخلت من خلال المادة 16لقانون الجمارك و تنص المادة السابعة على تحديد القيمة لدى الجمارك و هذه القيمة تعتبر الوعاء للضريبة ، كما أن المادة السابعة تحدد بدقة القيمة لدى الجمارك و لكن المادة السادسة عشر تلغي القيمة الإدارية .
- تخفيض الحقوق و الرسوم الجمركية بحيث ابتداء من سنتي 1995و 1996 انخفضت نسبة الرسوم بنسبة 45% و ما زالت التخفيضات مستمرة بأن معدل حماية المنتوج الوطني يعادل 11% وهو أدنى المعدلات للدول التي طالبت الانضمام أي بصيغة أخرى يمكن أن نقول أننا قدمنا كل شيء قبل البدء في التفاوض .
- حق محاربة الإغراء : تعتبر مشكلة عويصة بالنسبة للدول المتخلفة إذ مراقبة هذه الظاهرة و محاربتها أمرا صعبا، نظرا لعدم توفر أجهزة مخصصة لمعرفة الأسعار الحقيقية للمواد أي بيع المواد بأقل تكلفتها .
- تكييف تحديد القيمة لدى الجمارك : إذ تم تكييفها و لكن الضبط التام لها لم يطبق.
- رفع الاحتكار عن إنشاء المخازن و مساحة الإيداع المؤقت إذ يمكن لأي واحد من الخواص إنشاء مخازن و مساحة الإيداع المؤقت .
- تفتيش السفن في المنطقة البحرية من النطاق الجمركي من طرف حراس الشواطئ و قد كانت هذه الصلاحية من اختصاص الجمارك .

و بناء على هذه التغييرات و الانفتاح نحو العالم أقدمت الجزائر على تخفيض الرسوم الجمركية و ذلك من 120 % قبل سنة 1994إلى 60% سنة 1995 50% سنة 1996 إلى45% سنة 1997.

و استقرار هذا المعدل إلى غاية سنة 2000،[1] وهي مرشحة لتخفيضات جديدة في حالة الانضمام .

و في ظل الإصلاح الجمركي تفرض المنظمة على البلد المنخرط أن يقدم تسهيلات في تبسيط الإجراءات الإدارية بالتخفيض من عدد الوثائق المطلوبة عادة في ملفات التخليص الجمركي و تخفيض مدة بقاء لبضائع في الموانئ و المستودعات بهدف تحفيز المتعاملين على تكثيف تعاملاتهم و خفض تكلفة البضاعة ( سعر التخزين ) .

و من بين الإجراءات المقدمة : التصريح المبسط ، التصريح المؤقت و التصريح المسبق . كما تمنح مجموعة من الامتيازات، تمنح بمقتضى الأنظمة الجمركية التي تعطي تسهيلات هامة للمتعاملين الاقتصاديين بالعمل على وقف الحقوق و الرسوم الجمركية من أجل تشجيع النشاطات الاقتصادية و التجارية .

إن الاصطلاحات التي تمس النظام الجمركي ، من شأنها أن تحفز المستثمرين على القدوم لبلادنا، فعلى المدى البعيد يمكن أن تكون لها النتائج الحسنة التي ترتقبها السلطات ، و لكن في المدى القصير هذا التغير سوف يكلف خزينة الدولة فاتورة مرتفعة تتمثل في نقص الموارد و العائدات من الرسوم الجمركية التي طالما ساعدت على تغطية جزء من النفقات.

**ثانيا- الآثار على قطاع الخدمات:**

يعاني قطاع الخدمات في الجزائر من مشاكل عديدة جعلته في درجة سيئة من الأداء ، في الواقع للجزائر في ميزان الخدمات ذات الصيغة التجارية موقف ضعيف، فبنية الخدمات للميزان التجاري لم تخدم مطلقا العجز في الميزان ما دامت الواردات الخدماتية أكبر من الصادرات برقم قدره 780 مليون دولار حسب أرقام وزارة المالية الجزائرية حيث بلغت الصادرات من الخدمات لسنة1993 مبلغ 393 مليون دولار و بلغت الواردات 1173 مليون دولار.[2]

[1]Direction general Des douanes, rapport D' analyses, période 1993-1999.

[2] بشير مصطفى : محاضرة المسار التاريخي والاقتصادي لنظام التجارة العالمية نفس الملتقى المذكور سابقا.

**الشكل رقم (12): وضعية الميزان الخدماتي لعدد من الدول**

سوف نتطرق للآثار المتوقعة على قطاع الخدمات المالية و على باقي القطاعات الخدماتية الأخرى.

**1-القطاع المالي و المصرفي :**

مازال القطاع المالي و المصرفي في الجزائر من القطاعات العمومية المسيرة من طرف الدولة .

و لكن بمجرد الدخول في المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة و جب تحرير هذا القطاع استنادا إلى مبادئ الاتفاقية العامة للخدمات (GATS) التي تعتبر من أهم نتائج جولة أوروغواي و هي تفتح المجال لتحرير الخدمات بما فيها المالية.

و أمام تخلف هذا القطاع في الجزائر و نقص الخبرة في التسيير ، يتوقع أن تحصد النتائج التالية:

- تطور و انتعاش هذا القطاع بدخول المؤسسات المالية الأجنبية التي تمتاز بمهارات عالية في هذا الميدان يمكن أن تستفيد منها المؤسسات الوطنية .
- تحسين مستوى الخدمات المقدمة وفقا لقانون المنافسة .

و لكن من الآثار السيئة التي يمكن أن تواجهها الدولة بتحرير هذه المعاملات ما يلي:

أمام المستوى العالي للأداء من طرف المؤسسات المالية الأجنبية و أمام عدم المرونة لمؤسساتنا يمكن أن تتعرض هذه الأخيرة لمشاكل على المدى القصير تؤدي بها إلى الفشل و توقيف نشاطها من جراء المنافسة و العجز على تقديم خدمات ترقى إلى مستوى الخدمات المقدمة من المؤسسات الأجنبية.

**2- الآثار المتعلقة باتفاق حقوق الملكية الفكرية والتجارية.**

تحقق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية والتجارية حماية من الناحية التكنولوجية ومن ناحية فترات الحماية للمنتوج النهائي حيث يتم بموجب هذه الاتفاقية تمديد مدة حماية المنتوج الجديد بفضل حماية براءة الاختراع لمدة تتراوح ما بين 15-إلى 20 سنة حسب نوع المنتوج، ومنح مالك البراءة عدة مزايا يستطيع بموجبها صنع واستخدام وبيع المنتج موضع الحماية، وله الحق التام في الترخيص الآخرين بإمكانية اكتساب تكنولوجية مقابل الحصول على مقابل مادي تتفق عليه جميع الأطراف .

وفي هذا المجال تلتزم الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارةOMC بتكييف قوانينها وفق أحكام هذه الاتفاقية.

تستطيع الدول المتقدمة بفضل هذه الإجراءات منع نقل التكنولوجيا منها إلى الدول المتخلفة كما كان سابقا وإنما تهدف إلى تحقيق الربح عن طريق المتاجرة بهذه التكنولوجيات بالأساليب التجارية المختلفة كالحصول على تراخيص الإنتاج أو القيام بالعمليات الاستثمار الأجنبي الذي يجلب معه هذه التكنولوجيات للدول النامية.

وفي هذا السياق إن الجزائر من بين الدول السباقة لإصدار القوانين التي تمنع اقتناص التكنولوجيات حيث أنشأت في سنة 1973 المعهد الوطني للملكية الصناعية I.N.P.I الذي تم من خلاله سن قوانين خاصة بحماية الملكية الصناعية، كما أنشأت في سنة 1974 الديوان الوطني لحقوق المؤلف O.N.D.A وفي مارس 1997 تم إصدار قانون

خاص يتم بموجبه مطابقة القوانين الجزائرية مع القوانين الدولية الخاصة بحقوق الملكية الأدبية والفنية .

إن الجزائر في مجال حقوق الملكية الفكرية والتجارية على أتم الاستعداد وتشريعاتها متوافقة مع قوانين اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، ولذا فالانضمام في المنظمة العالمية للتجارة سوف يدعم الاستثمار في هذا المجال.

**3- الآثار على قطاع الخدمات الأخرى:**

يعاني قطاع الخدمات في كل المجالات ( سواء النقل ، الاتصالات، السياحة. الخ.) من مشاكل عديدة مما يجعله عند الانضمام عرضة لعدة انعكاسات منها:[1]

**على المدى القصير :**

ستشهد الجزائر مزيدا من تفاقم في عجز الميزان التجاري الخدماتي مما يؤثر سلبا على الميزان التجاري .

يخضع السوق الوطني في إطار تحرير تجارة الخدمات إلى منافسة شديدة و ضغوطات من الشركات الأجنبية مما لا يسمح برفع الصادرات الخدماتية بسبب ضعف المزايا التنافسية النسبية و ضعف الإنتاج الخدماتي كما و نوعا في بنية الصادرات .

أ- **على المدى المتوسط والبعيد:**

يمكن استغلال واردات الخدمات في إطار استراتيجية مدروسة الغرض منها خدمة صادرات السلع في القطاعات ذات القدرات التنافسية المناسبة و لا سيما السلع خارج المحروقات مثل استغلال التحكم الأجنبي في تكاليف الخدمات السياحية في الرفع من القدرة التنافسية في القطاعات المتعلقة من خلال انخفاض تكاليف الإنتاج، وإدماج القطاع الخاص المهيأ للمنافسة الدولية في شبكات التسويق العالمية على مستوى السلع و الخدمات ، وتشخيص ناجع لآفاق الموارد الخدماتية في بلادنا و محاولة الحصول على مزايا تنافسية أحسن يسمح في إطار المعايير الدولية من الاقتراب من المعدل العالمي للتكاليف في قطاع

[1] بشير مصطفي : نفس المرجع المذكور سابقا.

الخدمات على المدى البعيد وهذا يتطلب مراجعة الاجراءات التشريعية والادارية واتباع طريق الاصلاحات في قطاع الخدمات على قدم المساواة مع الإصلاحات في قطاع الصناعة هناك لا بد من الإشارة إلى قطاعين على درجة من الحساسية و المقدرة الكاملة هما ( المواصلات ) و القطاع المصرفي –والتأمينات–.

- تعزيز الموقف التفاوضي بنقل الخبرة و الكفاءة لا سيما في قطاع المعلوماتية و التكوين و التسيير و الإدارة و الطرق الحديثة في التنمية البشرية .
- تصنيف الخدمات إلى قطاعات استراتيجية و قطاعات ثانوية مع اقتراح أولوية القطاعات في مجال التحرير ضمن الاستراتيجية التي أشرنا إليها بحيث تكون المنافع أكبر من المخاطر و لو على المدى المتوسط و البعيد و هذا يتطلب رؤية شاملة لمستقبل الاقتصاد الوطني مع إدماج قطاع الخدمات في قطاع السلع من حيث توزيع الآثار و نتائج كل تعهد و التزام تقوم به الجزائر على قائمة التزاماتها الخاصة و كذلك رفع الاستثمارات في القطاعات المهنية للمنافسة الدولية.

**ثالثا– الآثار المحتملة على القطاعات الاقتصادية المختلفة:**

**1–الآثار على قطاع المحروقات :**

استبعدت جولة الأرغواي النفط من طاولة المفاوضات رغم حرص الدول المصدرة لهذا المنتوج على إدراجه ضمن لائحة "الاتفاقية النهائية" لكي توفر الدول المتقدمة لنفسها حرية الحركة في فرض الضرائب والقيود على وارداتها من النفط الخام، ولكن اختارت أسلوب فرض الضرائب على المنتجات المتكررة وهذا ما يؤدى إلى رفع السعر بالنسبة للمستهلك النهائي لتقييد زيادة الاستهلاك وارتفاع الطلب على النفط 'وفى نفس الوقت تحاول الدول الصناعية اتهام الأوبك(OPEC) من خلال الجات اليوم (OMC) بالمشاركة في تكتل احتكاري يهدف إلى رفع الأسعار و تقييد حرية التجارة.[1]

[1] سليمان المنذري : نفس المرجع السابق عن حسين عبد الله ، النفط العربي في ظل اتفاقية الجات الأخيرة، كراسات استراتيجية، العدد51، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية، الأهرام،1997.

والجزائر باعتبارها عضو في OPEC عليها أن تبقى كباقي الأعضاء في إثبات بواسطة المادة 20 من اتفاقية الجاه آلتي تبيح اتخاذ ما نراه من إجراءات للحفاظ على المواد الطبيعية الناضبة والنادرة و في هذه المادة ما يمكن دول OPEC من وضع حد أعلى للإنتاج بقصد المحافظة على معدل معقول, وليس ممارسة احتكار تجاري مقيد لحرية التجارة

**2-الآثار على القطاع الصناعي:**

نستطيع اعتبار الجزائر من الدول آلتي تمر بمرحلة انتقالية أي أنها تملك موارد اقتصادية هامة ولها سوق استهلاكي أخذ في التوسع (حجم السكان المتزايد باستمرار ما يفوق 30 مليون نسمة ) ينبئ بسوق كبير على أفاق 20 سنة المقبلة.

ومن جهة ثانية تملك الجزائر صناعات خاضعة لإعادة الهيكلة و هي من الشركاء الرئيسيين للاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى أنها دولة نامية ، كل هذا يجعلها في موقع متميز على المدى البعيد و إن كانت على المدى القصير في موقف صعب يقلل من منافع الانضمام لأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية تسيره إدارة أزمة المديونية و ليس سياسات إدارة حل أزمة المديونية و يعتمد على المصادر الخارجية للغذاء، تطورت فيه آليات الفساد الاقتصادي بشكل كبير جدا تعد أخطر من المديونية إذ أصبحت هذه الآليات تؤثر على قرارات الاستثمار وقرارات توزيع الثروة وأحيانا تؤثر حتى على السياسة الاقتصادية.[1]

لذا يتوقع المحللون الاقتصاديون حدوث الآثار السلبية على القطاع الصناعي.

- عدم قدرة المنتجات الوطنية على منافسة المنتجات الأجنبية كما ونوعا..
- عدم صمود المؤسسات الوطنية في ميدان المنافسة مما يؤدي إلى فشلها ،وبالتالي إيقاف نشاطها .

وأمام هذه التوقعات السلبية التي يترقبها المحللون يبقى على المؤسسات أن ترفع تحديا بتكثيف جهازها الإنتاجي ومحاولة الصمود، اعتبر هذا التحدي أمرا صعبا لأن أغلب المؤسسات تسير في ظل غياب تقنيات المحاسبة التحليلية و مراقبة التسيير لتحديد التكاليف

[1] سليمان المنذري: مرجع سبق ذكره، ص216-217.

الحقيقية، و لكن الأمل معلق على القطاع الخاص الذي ينتظر منه الاستثمار بطاقات و قدرات تضاهي القطاع الأجنبي لكي يقوم بإنقاض الوضعية و هذا من بين الآثار الإيجابية التي يجنيها القطاع الخاص في حالة ما إذا انضممنا، [1]حيث أن الوضع التنافسي يحتم على الدولة تشجيع المستثمرين الخواص عن طريق السياسات الجمركية و الضريبية مما يؤدي إلى تنويع كبير للصادرات من غير المحروقات من خلال تشجيع و منح مزايا لممارسي هذا النشاط قصد ترقيته و القضاء على الممارسات البيروقراطية التي طالما سيرت القرارات الاقتصادية و الامتثال أو العمل فقط بقوانين الممارسة التنافسية الحرة .

**3 – الآثار المتوقعة بالنسبة للقطاع الزراعي :**

من أهم نتائج جولة أورجواي التي كانت من أصعب و أطول الجولات،* تخفيض الدعم الممنوح لمنتجي السلع الزراعية و يكون هذا الدعم عن طريق الإعفاءات الضريبية أو عن طريق مبالغ تخصص في ميزانية الدولة لتقدم كإعانات للفلاحين .

تعتبر الجزائر من الدول النامية المستوردة للمنتجات الزراعية و الغذائية لذا فإن إجراءات المنظمة العالمية للتجارة و التي تهدف إلى رفع الحواجز على المبادلات التجارية و إزالة العراقيل التي تمنع تحرير التجارة العالمية إذا ما طبقت على الجزائر فإن نتائجها ستكون حتما سلبية على القطاع الزراعي بالجزائر و على مستقبله لأن المستثمرين غير قادرين على منافسة لمنتجات الزراعية للدول المتقدمة.[2]

إن المنظمة العالمية للتجارة تسمح للدول المتخلفة بتقديم دعم لمنتجاتها الزراعية عند التصدير لا يمكن أن تستفيد منه الدول المتقدمة و لكن هذا الدعم على المدى القصير له آثار سلبية على اقتصاديات الدول النامية غير قادرة على توفير الاكتفاء الذاتي و تعتمد

[1] الأستاذ صالحي صالح: آثار انضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، محاضرة ملقاة في الملتقى الاقتصادي التاسع، رهانات لانضمام الجزائر إلى OMC ، جوان 1999.

* محمود يونس، الاقتصاد الدولي، دار الفهرسة، 1999، ص493.

[2] اسماعيل شعباني : إمكانية الجزائر الزراعية في مواجهة الأسواق العالمية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، محاضرة ملقاة في نفس الملتقى المذكور سابقا.

على الاستيراد لسد حاجياتها و صادراتها جد منخفضة ( بالنسبة للجزائر صادرات المواد الغذائية منخفضة 1,08% من مجموع الصادرات.

أما الواردات فهي مرتفعة و لذا فإن رفع هذا الدعم بالنسبة لصادرات الدول المتقدمة سوف يؤدي إلى ارتفاع المواد الغذائية المستوردة مما يؤدي بدوره إلى تفاقم الفاتورة الغذائية المستوردة مما يترتب عنه عواقب وخيمة على خزينة الدولة و على اقتصاديات الدول النامية عموما .

أما على المدى الطويل ، فإن دعم التصدير إذا ما استطاعت الجزائر و الدول النامية عامة تحسين إنتاجها الفلاحي كما و نوعا، سوف يكون له آثار إيجابية تتمثل في خفض أسعار السلع مما يساعدها على تحقيق حصص في الأسواق العالمية .

إن دخول الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة و الرضوخ إلى قراراتها يزيد من تدهور وضعها الاقتصادي بصفة عامة و الزراعي بصفة خاصة ، فهي غير قادرة على منافسة التكتلات العالمية الكبرى داخل منظمة عالمية تسير من قبل الأغنياء.

**المبحث الثاني: الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و مستقبل التجارة الجزائرية.**

«نتيجة للعوامل التاريخية و الجغرافية و الثقافية التي تربط بين الدول العربية والاتحاد الاوروبي

و للأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية، فلقد وضعت اللجنة الأوروبية ما يسمى بالسياسة المتوسطية اتجاه دول الجنوب المتوسط (و التي تشمل بالإضافة إلى الدول العربية، قبرص و مالطا، و إسرائيل) و تطبق هذه السياسة من خلال وضع اتفاقات للشراكة تهدف إلى خلق منطقة حرة بين هذه الدول و الاتحاد الأوروبي»،[1] و لقد كانت الجزائر من الدول التي لقيت اهتماماً من أجل تنشيط و توطيد علاقاتها بدول الاتحاد الأوروبي للاستفادة من المعونات و الاستثمارات الأوروبية

و القروض التي تمنحها بغية تنشيط اقتصادها الفتي.

[1] محمد صفوت قابل، الإتحاد الأوروبي من السوق المشتركة إلى الوحدة الاقتصادية.

**المطلب الأول: علاقة الجزائر مع الاتحاد الاوروبي واسباب اللجوء إلى الشراكة**

**أولا-علاقة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي:**

اكتسبت الجزائر بعد استقلالها أهمية معتبرة لدى دول المجموعة الأوروبية الاقتصادية، نظراً لما تزخر به من موارد طبيعية، و التي «كانت محل أطماع المستعمر الفرنسي من قبل، و هو ما أهلها من أن تستفيد من التفضيلات الجمركية لأنها كانت تعتبر جزءً لا يتجزآ من المجموعة، على عكس المغرب و تونس، و في بداية الثمانينات، فإن أصالة العلاقات الجزائرية الأوروبية بالنظر لعلاقات القطرين المغربيين الآخرين مع أوروبا تنطلق من كون الجزائر أصبحت بلداً مصدراً لمواد المحروقات و ليس للمواد الفلاحية»[1].

من أجل ذلك عملت الجزائر على استقطاب الشركاء الأجانب و بتهيئة الظروف الملائمة واتخاذ التدابير اللازمة لجعل المستثمرين الأوروبيين يقبلون على الاستثمار، و عليه و في ظل هذا الإطار يمكن التطرق إلى جملة الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الشأن، أهمها:

1. وضع قوانين تنضم الاستثمار عن طريق الشراكة، تشتمل على المبادئ المسيرة لعقود المؤسسات المختلفة، كما تبرز الشروط الضرورية لإقامة عقد شراكة و طرق فصل النزاعات بين الأطراف المشاركة ...الخ.
2. منح جملة من التسهيلات الإدارية، و ذلك من خلال بعض الهيئات التي تتكفل بمساعدة المستثمرين الأجانب و ضمان السير الحسن لاستثماراتهم.
3. القيام بإصلاحات جبائيه بغية توفير مناخ جبائي و جمركي ملائم يكفل السير الحسن لعملية الشراكة.
4. انتهاج مجموعة من الإجراءات لتخفيف القيود و تحرير التجارة الخارجية، حيث شملت هذه الإجراءات:

[1] أبحري سفيان، شراكة الجزائر مع الإتحاد الأوروبي و آثارها على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2003، ص: 86.

إزالة القيود الكمية عن الواردات و الصادرات و تبسيط إجراءات الاستيراد، حيث تم في هذا الإطار إلغاء نظام التوزيع الإداري للنقد الأجنبي الذي يمكن المستوردين من الحصول على النقد الأجنبي بحرية لتمويل وارداتهم باستثناء قائمة معينة من السلع التي فرض عليها حضر مؤقت من السلطات.

**ثانيا- أسباب اللجوء إلى الشراكة:**

يعتبر الاتحاد الاوروبي الشرك التجاري الاول للجزائر بحيازته على (54) من المبادلات التجارية الخارجية للجزائر ما يعادل 60 مليار اورو وهذا يعني لجوء الطرفين الى ابرام اتفاقية شراكة استراتيجية في مختلف الميادين ليس وليد الصدفة بل هو نتيجة تراكم سلسلة من الاحداث والظروف التي اجبرت الطرفين على سلوك طريق الشراكة لتحقيق الاهداف المشتركة وحماية المصالح الاقتصادية للجانبين كل ذلك شكل مجموعة من الاسباب الملحة للتعجيل بإبرام اتفاقية الشراكة.

**2-1 من منظور الجزائر:**

**أولا-** بالنسبة للجزائر فان المشاكل الاقتصادية العويصة التي تتخبط فيها من مديونية خارجية ثقيلة وتفشي البطالة وجمود الجهاز الإنتاجي وعدم كفاية معدل نموها وتأخرها عن الركب مقارنة بجيرانها سواء من ناحية التنظيم أو التسيير أو التكنولوجيا المستخدمة وعدم كفاية مصادر التمويل وضعف الاستثمار المحلي ونفور الاستثمار الأجنبي رغم ما تتوفر عليه من فرص الاستثمار في مختلف الميادين كلها كانت وراء رغبتها في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي[1].

**ثانيا-** الحصول على المعونات المالية و القروض الإنمائية قصد تمويل مختلف المشاريع، علاوة على جذب تدفق رؤوس الأموال الأوروبية في شكل استثمارات[2].

[1] عبد الحميد زعباط، الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السنة الأولى،الشلف، الجزائر، 2004، ص54.

[2] سهام بشكيط، مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل والاستشراف الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية وعلم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008-2009، ص111.

**ثالثا**– إن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يتم في الواقع بين تكتل متطور تكنولوجيا وفنيا وماليا مكون 15 دولة صناعية مستوى دخل الفرد فيها مرتفع يتمتع بسوق واسع وإنتاج وفير وذو جودة عالية وقدرة تنافسية كبيرة ،تطبق سياسة زراعية مشتركة وتتمتع بحماية كبيرة، وبلد صغير متخلف، يعتمد علي إنتاج وتصدير منتوج وحيد هو المحروقات يتخبط في مشاكل اقتصادية وهيكلية عويصة، تابع للاتحاد الأوروبي بحوالي (56%) من تجارته الخارجية بينما لا تشكل هذه التجارة إلا (05%) من تجارة الاتحاد الأوروبي، مثل هذه المعطيات من شانها أن تعكس الوضع السيئ للاقتصاد الجزائري أمام الاقتصاد الأوروبي وتؤثر علي عدم التنافس بين الطرفين ،إلا أن هذا لا يمنع إمكانية تحقيق الاقتصاد الجزائري لبعض المكاسب من وراء هذه الاتفاقية منها[1]:

– إن اتساع السوق الخارجي وتنفيذ سياسات الإصلاح والتكيف علي المستويين الجزئي والكلي سيؤدي إلي زيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية، التي من شانها زيادة الدخل والعمالة والتخفيف من وطاه البطالة.

– من المتوقع أن يؤدي التخفيض الجمركي علي الواردات إلي زيادة حجم الاستهلاك العائلي وهذا ما من شانه أن يؤدي إلي توسيع وعاء الضرائب علي الاستهلاك، الأمر الذي يحسن الوضع ويقلص من تبعية الإيرادات الميزانية للجباية النفطية.

– يؤدي تحرير التجارة من خلال هذه الاتفاقية إلي زيادة كل من الصادرات والواردات وتتوقف المحصلة النهائية علي قدرة السياسة الاقتصادية علي تأهيل الاقتصاد حتى يتم التحرير النهائي للتجارة، إلا أن فتح الأسواق الجزائرية أمام الصادرات الصناعية الأوروبية سيؤدي إلي تقلص بعض الصناعات وبالذات تلك التي تتمتع بالحماية أما الصناعات القادرة علي زيادة صادراتها سوف تستفيد من هذه المشاركة.

[1] صالح مفتاح، دلال بن ياسمينة، اتفاق الشراكة الأورو–جزائري: الدوافع، المحتوى، الأهمية، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 13–14 نوفمبر 2006، ص08.

– إمكانية زيادة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين نتيجة انخفاض أسعار المنتجات الوسيطة وقطع الغيار المستوردة، وهو ما سوف يعمل على تحسين نتائج المؤسسات المحلية ويجعلها في وضع أفضل تجاه الالتزامات الضريبية، مما يمكن الاقتصاد من الاستفادة في ذات الوقت من زيادة مستوى الإنتاج الاستهلاك وكذا الموارد الجائية، وفي هذا الإطار لا بدا من تكييف النظام الجبائي بشكل يجعله قادرا على الاستفادة من هذا الوضع وتحسين عملية تحصيل الضريبة من خلال إصلاح الإدارة الضريبي.

– تطوير القطاع الخاص الوطني نتيجة لبرامج المساعدة الفنية المقدمة، وهذا يشترط إصلاح المنظومة المصرفية ويمكن في هدا الشأن الاستفادة من التجربة الأوربية وإقامة شركات وتحالفات وغيرها بين البنوك الجزائرية ومثيلتها في الاتحاد الأوروبي.

– استفادة الجزائر من التحويل التكنولوجي بما يمكنها من التحكم في التكنولوجيات وزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية.

**2_2 من منظور الاتحاد الأوروبي**

**1**–بما أن الاتحاد الأوروبي يضم دولا كبيرة صناعية فان الجزائر سوق جديدة مربحة لأوربا تسمح بدفع قوة الطلب على المنتجات الأوروبية، ومن هنا يتضح توجه الاتحاد الأوروبي إلى إقامة شراكة مع دول جنوب وشرق المتوسط لاعتبارات تاريخية وجغرافية حيث كانت معظم دول جنوب وشرق المتوسط مستعمرات لبعض الدول الأوروبية مما يمكن– هذه الأخيرة– من بسط نفوذها عليها في مختلف المجالات السياسية منها والاقتصادية[1].

**2_** تحاول أوروبا فرض نفسها واستقلاليتها عن الولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت وحدها بقيادة العالم وبمشروعها الشرق الأوسطي الذي لا يراعي المصالح الأوروبية في بعض الأحيان[2].

[1] فاطمة الزهراء رقايقية، الشراكة الأورومتوسطية: رهانات، حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص10.

[2] جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأور ومتوسطية، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005–2006، ص197.

**3_** فشل سياسات أو اتفاقيات التعاون المتبعة من طرف الاتحاد الأوروبي السابقة.

**4_** التقليل أو الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها، والزاحفة من دول جنوب المتوسط

**5_** أن منطقة شمال إفريقيا والجزائر بالخصوص تحتوي على موارد طبيعية ضخمة التي يحتاجها الاتحاد الأوروبي بصفته اقتصاد صناعي يعاني من شح هذه الموارد (بترول، غاز، حديد...) وأن الشراكة تمثل مدخلا للاستفادة من هذه الموارد[1]، فمثلا تؤمن منطقة البحر المتوسط حوالي (80%) من احتياجات الاتحاد الأوروبي النفطية[2].

**المطلب الثاني: التجارة الخارجية مع دول الاتحاد الأوروبي.**

« تعتبر دول الاتحاد الأوروبي الشريك الأساسي للجزائر، و هذا ما يترجمه حجم المبادلات التجارية من و إلى الجزائر »[(3)].

حيث بلغت واردات الجزائر قيمة 453059.3 مليون دينار أي بنسبة 59.2 % من هذه السوق، في حين أن صادراتها قدرت بـ 943862.1 مليون دينار، أي بنسبة 63.8 %، و هذا حسب إحصائيات 2001[(4)] و هي نسب لا تبتعد كثيراً عن نسب المبادلات التجارية لسنة 2000 حيث قدرت الصادرات بـ 62.6 % و الواردات بـ 57.3 %[(5)].

عند تحليلنا لآخر الإحصاءات المتوفرة نجد أن قيمة المبادلات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في تزايد مستمر، فالاختلاف بين نسب الصادرات و الواردات لا يعود إلى سياسة معينة تنتهجها الجزائر في تسيير التجارة الخارجية بقدر ما يرجع إلى تذبذب أسعار

---

[1] Bichara Khader, LE PARTENARIAT EURO-MÉDITERRANÉEN VU DU SUD, l'harmattan, Paris, Franc, 2001, P24.

[2] غانم محمد صالح، واقع الدراسات الاورومتوسطية في الجامعات العراقية، مجلة العلوم السياسية والدولية، العدد 33، جامعة بغداد، العراق، 2006، ص08.

([3]) حنيش الحاج، الأورو و انعكاساته على بنية التجارة الخارجية، أسعار الصرف و المديونية الخارجية للجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2001، ص: 90.

([4]) Office National de Statistique : Evaluation des échanges extérieures de marchandises de 1992 à 2001, N° 110, P 16 et 17, 67 et 68

([5]) Op-Cit, P

المواد الطاقوية التي تشكل نسبة 98 % من إجمالي الصادرات الجزائرية، في حين أن الباقي يشكل صادراتها من المواد الفلاحية.

و عكس ذلك فإن الواردات الجزائرية الآتية من المجموعة الأوروبية تتكون بالدرجة الأولى من المواد الغذائية النباتية بنسبة 13.2 %، المواد الفلاحية بنسبة 13.4 %، المواد الكيمياوية و البلاستيك بـ 13.4 %، و الآليات الميكانيكية بنسبة 9.8 % و هذا حسب إحصاءات 2001 (أنظر الملحق ص 103-114).

و على هذا الأساس يهتم الأوروبيون إلى حد كبير بالسوق الجزائرية لأن مشترياتها من المجموعة الأوروبية الاقتصادية تتزايد باستمرار و تمثل أكثر من نصف واردات الجزائر مع باقي دول الع

**المطلب الثالث: آثار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الوطني.**

يعتبر الاتحاد الأوروبي قطباً اقتصادياً قوياً، ذلك لتوفر عناصر الاندماج الاقتصادي فيه على عوامل الوحدة التامة، من تحرير التبادل التجاري بين الدول، و تنقل عوامل الإنتاج و توحيد السياسات الاقتصادية و النقدية و الضريبية بين الدول الأعضاء.

و تتجلى أهمية العلاقة في مجال المبادلات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوربي من خلال ما يظهره الجدول التالي:

**جدول (19):** تطور الميزان التجاري بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000 الى الثلاثي الأول 2005

الوحدة: دولار أمريكي USD

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | الثلاثي الأول 2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الواردات | 5256244840 | 5902204846 | 6732926780 | 80918162536 | 10164148835 | 2320456332 |
| الصادرات | 13769809066 | 12341876451 | 12105322348 | 14413643039 | 17289963902 | 5292588724 |
| الميزان التجاري | 8540564226 | 6439671605 | 5372395568 | 6321826786 | 7125815067 | 2972132392 |
| نسبة التغطية % | 262 | 209 | 180 | 178 | 170 | 228 |

**المصدر**: المركز الوطني للإعلام و الإحصاء، 2000-2005.

و يمكن تجسيد معطيات هذا الجدول في الشكل الآتي:

**شكل رقم (13) تطور الصادرات و الواردات 2000 إلى الثلاثي الأول 2005.**

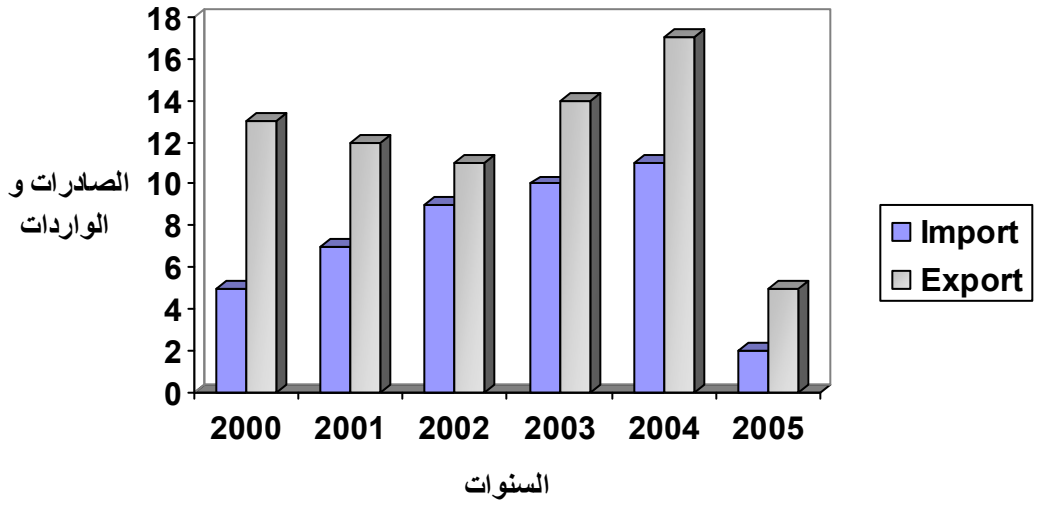


**المصدر: اعتمادا على الجدول السابق، 2000-2005.**

من خلال الشكل السابق نلاحظ التطور التدريجي لنمو الواردات الجزائرية الآتية من السوق الأوروبية، و الذي يميزه التزايد المستمر إلى غاية الثلاثي الأول من سنة 2005، أما بالنسبة للصادرات فقد شهدت مرحلتين:

مرحلة تناقص عكسي بالنسبة للصادرات و هدا خلال سنتي 2000-2002

و مرحلة تزايد طردي خلال سنة 2003 و الثلاثي الأول 2005.

إن زيادة الواردات الجزائرية خلال الفترة المذكورة يمكن تفسيره على أساس الزيادة في كل من واردات التجهيزات الفلاحية، نظراً لسياسة الإصلاح الزراعي التي تبنتها الحكومة ابتداءً من سنة 2000 لتطوير القطاع الفلاحي، حيث ارتفعت قيمة هذه التجهيزات من 51181320 دولار أمريكي سنة 2000 إلى 153295580 دولار أمريكي سنة 2004، كما يفسر بزيادة السلع الاستهلاكية غير الغذائية التي تزايدت باستمرار خلال هذه السنوات حيث مثلت 846126875 دولار أمريكي سنة 2000 و صولاً إلى 500905312 دولار أمريكي خلال

الثلاثي الأول لسنة 2005، كما يعزى لزيادة التجهيزات الصناعية من 1847824789 دولار أمريكي خلال سنة 2000 اتصل إلى 949490973 دولار أمريكي خلال الثلاثي الأول لسنة 2005.

إن المتتبع لمجريات تطور الميزان التجاري الجزائري مع دول الاتحاد الأوروبي يجد أن أغلب وارداتنا من هذا القطب الاقتصادي تأتي من فرنسا و إيطاليا بالدرجة الأولى، ثم ألمانيا و إسبانيا بالدرجة الثانية، يليهما باقي دول الاتحاد الأوروبي، كما تتصدر إيطاليا و فرنسا قائمة الصادرات الجزائرية الموجهة إلى دول الاتحاد الدول الأوروبي، ثم تليها إسبانيا و هولندا و باقي الدول ... إن هذا التمايز في الصادرات و الواردات الجزائرية بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي يعود إلى درجة الانفتاح الاقتصادي الذي تنتهجه الحكومة الجزائرية بغية تفعيل الاقتصاد الجزائري و محاولة جعله اقتصاداً منافساً لهذه الاقتصاديات الأوروبية.

تعد الجزائر شريكاً اقتصادياً مهماً بالنسبة لاقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي ، و ذلك نظراً لتاريخ المبادلات التجارية بينها و بين هذه الدول،« و يعود ذلك لقربها الجغرافي من أوروبا و لكونها مستعمرة فرنسية سابقة، و ما ترتب عنها من وجود لوبي في الجزائر يسعى جاهداً للإبقاء على العلاقات المتميزة بين الجزائر و فرنسا و من ورائها أوروبا كلها»[1].

و معرفة الآثار المنتظرة من هذه الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري يعتمد على مجموعة من المعطيات التي تحدد نوعية و حجم هذا التأثير و المجالات التي يمكن أن تتأثر بهذه الشراكة.

[1] عبد الحميد زعباط، الشراكة الأورو متوسطية و آثارها على الاقتصاد الجزائري – مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01 السداسي 02، 2004، الجزائر ص: 53.

**أولا- الآثار الإيجابية المنتظرة من الشراكة الأورو جزائرية:**

إن مضمون اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي نظرياً يهدف إلى جعل السوق الجزائرية مرتعاً للمنتجات الأوروبية و الأسواق الأوروبية، منفذاً أمام المنتجات الجزائرية لتؤهل المؤسسات الجزائرية للتأهب لمنافسة المنتجات الأوروبية ذات القيمة التنافسية العالية، و هو ما يعكس جملة من الآثار الإيجابية على المؤسسات الجزائرية بصفة خاصة، و على الاقتصاد الوطني بصفة عامة، يمكن إيجازها فيما يلي:

1. ففي مجال الفلاحة، و حسب تصريح الأمين العام لوزارة الفلاحة لجريدة الخبر اليومية الصادرة بتاريخ 2002/12/19 أن اتفاق الشراكة تضمن ما يقارب 8000 منتوج فلاحي. حيث استفادة الجزائر من بعض المزايا لاسيما المتعلقة بالمواد الأولية الزراعية التي يمكن تصديرها نحو الدول الأوروبية، و في المقابل فقد فرضت الجزائر حصص لاستيراد مواد زراعية كالحبوب و الحليب، مع مراعاة نسبة الإنتاج الوطني، حيث استفادت الجزائر من كل مزايا سنة 1976، بالإضافة إلى مزايا أخرى لتصدير منتوجاتها الزراعية و منتوجات الصيد البحري، و في المقابل اعتماد نظام الحصص للمواد الأوروبية[1].

   ثم توسع هذا « الاتفاق ليشمل 2000 منتوج زراعي ذو الاستهلاك الواسع و الآتي من الدول الأوروبية التي سوف يخضع للرفع الكلي للحواجز الجمركية. و هو ما يؤثر إيجابياً و بصفة مباشرة على أسعار هذه المواد و المنتوجات في السوق المحلية»[2].

2. و في مجال الصناعة، فقد سمح إبرام اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوربي من تخفيض في نسب الرسوم الجمركية للكثير من المواد الأولية، و المواد نصف المصنعة التي تدخل في إطار الصناعة التركيبية، و هذا من شأنه أن يساهم في

[1] متناوي محمد، المنظمة العالمية للتجارة OMC و انضمام الجزائر إليها و الآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجزائر، المدرسة العليا للتجارة 2003، ص: 148.

[2] KACI Racelma. Les surprises de l'accord de l'association avec l'UNION Européenne – Analyse. [En ligne] 20.12.2005, address www.IPSnews.net/fr.

تخفيض تكلفة الإنتاج بالنسبة للمنتوج الجزائري، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على المواد الأولية المستوردة من دول الاتحاد الأوروبي و في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أن الصناعة الجزائرية تعتمد على مواد أولية تصل نسبتها إلى 80% و كلها مستوردة[1].

و من أجل تعجيل حركية الصناعة الجزائرية و تأهيل القطاع الصناعي فقد تم وضع برامج شاملة أساسها المساعدات المالية و الفنية في إطار برنامج ميدا الذي يهدف إلى رفع مستويات الإنتاج الجزائري من خلال الجودة و المواصفات الفنية المقبولة دوليا بمساعدة الطرف الأوربي مما يتيح الفرص للمنتوج الجزائري لاحتلال مكانة في السوق الأوروبية، و أعطيت المؤسسات مدة كافية لتحضير نفسها لهذا الغرض.

ومن بوادر إيجابيات هذا الإجراء حصول 30 شركة عمومية و خاصة على شهادة الجودة ISO 9000، و هذا بالرغم من أن نسبة استهلاك المساعدات في إطار برنامج ميدا لم تتعدى في حدها الأقصى 20% من إجمالي البرنامج الذي حددت قيمته بـ200 مليون دولار، وهذا سبب غياب خطة كفؤة لإعادة تأهيل كل المؤسسات الصناعية في الجزائر[2]

3. و على صعيد التفكيك الجمركي، فقد تم الاتفاق على أن يتم التفكيك الجمركي على مدى 12 سنة كاملة، بدأ من سنة 2004 و خلال هذه المدة التي تعتبر كافية بالنسبة للمؤسسات الصناعية الوطنية كي تتأقلم و تقوى على منافسة المؤسسات الأوروبية، لهذا كان على المؤسسات الجزائرية أن تقوم بتحضير نفسها تدريجيا و بشكل جيد.
4. على عكس الواردات التي ترد الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي التي تخضع تدريجيا إلى التفكيك الجمركي، فإن الصادرات الجزائرية تستفيد من الإعفاء الجمركي الكامل على سلعها التي ترد إلى السوق الأوروبية.

[1] متناوي محمد. نفس المرجع السابق ص: 147.

[2] نفس المرجع السابق ص ص: 147- 148.

5. إن القرب الجغرافي للجزائر من دول الاتحاد الأوروبي يسمح لها بتخفيض تكاليف النقل لمنتجاتها، مما يزيد من القدرة على التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق الأوروبية و هذا نتيجة انخفاض التكلفة الإجمالية لعملية التصدير و بالتالي سعر تنافسي للمنتوج.
6. إذا كانت الجزائر بإمضائها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي قد كسبت دعم دول الاتحاد في مجال التأهيل و الخبرة و الاستثمار المباشر بالإضافة إلى دعم الخوصصة عن طريق تقديم مساعدات مالية محدودة للجزائر من خلال دعم برامج ميدا –01– MEDA و ذلك للمساعدة في تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية[1]. كذلك تم الالتزام على دعم الوفد الجزائري في مفاوضاته الرامية إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

**ثانيا– الآثار السلبية المتوقعة من الشراكة الاوروجزائرية:**

إن اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي يتم بين اتحاد أوروبي متطور تكنولوجيا و تقنيا و ماليا مكون من 15 دولة صناعية + 10 دول من أوربا الشرقية، و الوسطى مستوى دخل الفرد فيها مرتفع و سوق كبير و إنتاج وفير متنوع و ذو جودة عالية و قدرة تنافسية عالية تطبق سياسة زراعية مشتركة، تتمتع بحماية كبيرة و بلد صغير متخلف يعتمد على إنتاج و تصدير منتوج وحيد هو المحروقات (حوالي 97% من إجمالي الصادرات)، لا تشغل طاقاته الاقتصادية إلا بأقل من 50%، تابع للاتحاد الأوروبي حوالي 56% من تجارته الخارجية بينما لا تشكل هذه التجارة إلا 05% من تجارة الاتحاد الأوروبي، بلد ليس له بعد اقتصادي مغاربي أو عربي يشكل عمقه الاقتصادي و قوته التفاوضية[2] كل هذه العوامل مجتمعة و متفرقة تشكل جملة من المخاوف والتي تترجم في آثار سلبية على الاقتصاد الوطني نتيجة اتفاق الشراكة. والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

[1] عبد الحميد زعباط: مرجع سابق ص: 62

[2] عبد الحميد زعباط: مرجع سابق ص: 62

1- " ففي المجال الفلاحي، والذي يمثل 11% من الناتج المحلي الخام، و حوالي 24% من اليد العاملة، فيمكن أن يتأثر بصورة مباشرة، حيث أن أوروبا تضمن 48% من حاجياتنا من المواد الزراعية و أن العجز الموجود يقدر بين 1.3 و 1.5 مليار دولار.

ذلك أن القطاع الفلاحي الجزائري لا يستفيد من الدعم الكافي مقارنة بالقطاع الفلاحي الأوروبي حيث أن 4.5% كدعم فقط في الجزائر مقابل 40% إلى 70% كدعم في أوروبا"[1].

2- أما فيما يخص المجال الصناعي فإن اتفاق الشراكة سيؤثر سلبيا على الهيكل الصناعي الجزائري نظرا للمنافسة العالية التي يتمتع بها القطاع الصناعي الأوروبي و التي لا تتكافئ و الصناعة الجزائرية ذات التكلفة العالية و القليلة الجودة.

و على الصعيد الكلي فإن التفكيك الجمركي للحقوق الجمركية سيحرم الخزينة العمومية الجزائرية من مبالغ ضخمة رغم تزايد تهافت المستهلك و المستعمل الصناعي الجزائري على المنتجات الخارجية عموما و الأوروبية خصوصا.

كما أن " التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية على الصادرات الصناعية الأوروبية إلى الجزائر واستبعاد كل التقييدات الكمية إزاءها ستؤدي حتما إلى دخول المزيد من المنتجات الأوروبية ذات الجودة العالية و الأسعار المنخفضة إلى السوق الجزائرية وهو ما يعقد الأمر أمام الصناعة الجزائرية التي تظل تشتغل بأقل من نصف طاقتها الإنتاجية و بأجهزة إنتاجية متقادمة و بإنتاجية ضعيفة[2].

" و في ما يخص صرف العملة فإن العملة الموحدة لدول الاتحاد الأوروبي "اليورو" التي تنافس في قوتها الدولار الأمريكي، بحيث ارتفعت قيمته منذ بداية سنة 2002 من واحد أورو

[1] متناوي محمد مرجع سابق ص: 149.

[2] زعباط عبد الحميد مرجع سابق ص: 62.

إلى 0.8 دولار $ 0.8 = 1€ إلى 1$ = 1€، و ذلك بسبب الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الأمني لدول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى انضمام دول جديدة، وهناك دول أخرى تتفاوض من أجل الانضمام كتركيا مثلا، هذا ما أثر بالإيجاب على العملة الأوروبية الموحدة".

لهذا فإن المنتوج الجزائري و إن تحسنت نوعيته و انخفضت تكلفته فإنه يبقى يعاني من عامل الصرف بسبب ضعف العملة الوطنية 80DA = 1€، و بالتالي لن تكون للمنتوج الجزائري القدرة الكافية على المنافسة".[1]

" كما أن انضمام الجزائر إلى اتفاق الشراكة لن يؤدي إلى تحسن القدرة التفاوضية للجزائر أثناء المفاوضات المتعددة لأطراف التي تجريها و ستجريها مستقبلا لعدم اندماجها

[1] متناوي محمد مرجع سابق ص: 150.

**خلاصة الفصل:**

لقد أصبح أمرا بديهيا أن يسود العالم اليوم التعامل الحرفي في كل العلاقات الدولية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية لأن هذا ما يريده الأقوياء ، و من هم الأقوياء ؟ إنهم أمريكا و الشركاء الأوروبيون و بالتالي أصبح الانضمام و الدخول تحت لوائهم أمرا لا بد منه، تفرضه الظروف الاقتصادية الصعبة التي آلت إليها الجزائر.

فلا بد للجزائر كما رأينا في هذا الفصل أن تكتسب رهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و تحاول قدر الإمكان تكييف برامجها الاقتصادية على هذا الوضع الجديد، كما أنها لا تستطيع أن تتخطى هذه الصعوبات لوحدها و لكن بدخولها في شراكة أجنبية خاصة مع الاتحاد الأوربي المتعامل الذي يستحوذ على حصة الأسد من حيث صادرات وواردات الجزائر.

تطمح الجزائر بفضل هذه الشراكة إلى إذلال الصعاب و تخفيف حدة الآثار السلبية التي يمكن أن يوجهها الاقتصاد الوطني في مواجهة النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي أصبح لا يمتثل إلا لميكانيزمات السوق في ظل المنافسة الحرة ، ولكن حتى هذه الشراكة ليست بالهدف السهل المنال ، فعلينا أن نعمل بكد لكي نثبت وجودنا على جميع الأصعدة لأن الصراع زادت حدته و البقاء للأقوى.

# خاتمة عامة

**خاتمة عامة:**

في ختام هذا البحث المتواضع يمكن القول بأنه منذ تبلور علم الاقتصاد، وظهور مختلف المدارس الاقتصادية، بدأ الاهتمام بدراسة التجارة الخارجية كفرع قائم بذاته ضمن علم الاقتصاد، وقام العديد من المفكرين بصياغة نظريات لتفسير أسباب قيام التبادل الدولي والأسس التي يقوم عليها، وكذا كيفية توزيع المنافع والمكاسب من التجارة الخارجية، وعليه فقد ظهر هناك اتجاهين:

- ينادي الأول بضرورة تحرير التجارة الخارجية وفتح المجال أمام المنافسة الحرة وميكانيزمات السوق، وتوصل أنصاره فعلا إلى تبيان مكانة التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد والدور الذي تلعبه كمحرك للنمو وزيادة الدخل الوطني، وظهور تقسيم أكبر للعمل والتخصص في الإنتاج، وكذا توزيع المكاسب من قيام التجارة الخارجية طبقا لدرجة مساهمة كل بلد في التقسيم الدولي للعمل ولنمط التخصص الذي تقوم عليه.
- وينادي الاتجاه الثاني بضرورة تدخل الدولة في التجارة الخارجية وتنظيمها وتوجيهها حتى تتمكن من حماية اقتصادها وصناعتها الوطنية من خطر المنافسة الأجنبية وتحافظ نموها واستمرارها، وتحقق بذلك غايات وأهداف سياستها الاقتصادية.

ومن خلال هذا قمنا في الفصل الأول بعرض مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها و كذا العوامل المؤثرة فيها.

و تطرقنا أيضاً إلى أنواع السياسات التجارية الحمائية منها. و الداعين إلى حرية التجارة، كما تناولنا في هذا الفصل واقع التجارة الخارجية في ظل الاقتصاد الموجه من مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية ,إلى مرحلة تأميم التجارة الخارجية

في الفصل الثاني، تناولنا الميكانيزمات الجديدة للتجارة الخارجية وتطرقنا فيها إلى قيود تحرير التجارة الخارجية , والإجراءات المتخذة فور تحرير التجارة الخارجية, وكذلك تناولنا تطور التجارة الخارجية من تطور الميزان التجاري والتركيب السلعي للصادرات والواردات والتوزيع الجغرافي لأهم مبادلات التجارة الخارجية.

في الفصل الثالث: تناولنا مشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة والأهداف المرتقبة من وراء ذلك والآثار المحتملة على الاقتصاد الوطني الجزائري وختم في الأخير بشراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي وما يحمله من آثار على الاقتصاد الوطني .

**النتائج:**

يمكن إجمال نتائج ما أفضت إليه الدراسة في :

1. تميزت السياسة التجارية الجزائرية خلال النظام الاقتصادي الموجه على حماية التجارة حيث تبنت الجزائر النهج الاشتراكي بعد الاستقلال، وذلك لسبب ما قدم لها منظروا هذا النظام قبل الاستقلال، إلا أنها لم تحقق ما كانت تصبوا إليه في ظل حماية الاقتصاد الوطني.
2. ساعدت الحماية التجارية على نمو القطاع الصناعي في الجزائر وعلى حماية الصناعات المحلية الناشئة خارج المحروقات، ولكن في ظل هذا النظام وجدت الجزائر نفسها في معزل عن الخارجي وبالتالي عدم التطور والانفتاح الاقتصادي، لذلك لجأت إلى إصلاحات 1990.
3. السياسة التجارية التي تبنتها الجزائر منذ 1990 وهي سياسة حرية التجارة، كانت كفيلة بوضع الجزائر في مسار المنافسة ومن بين محاولات الإصلاح تحرير التجارة الخارجية لخوض غمار المنافسة الحرة النزيهة، كما قامت الجزائر في ظل هذه الإصلاحات يعقد اتفاقات مع صندوق النقد الدولي وفق شروط معينة.
4. لم تحقق الجزائر كل أهدافها الاقتصادية منذ الإصلاحات التي تبنتها عام 1990، لأن عملية تحرير التجارة لها آثار إيجابية وأخرى سلبية، من الآثار الإيجابية أنها تحفز المؤسسات الجزائرية على بذل المزيد من الجهود لأجل إنتاج منتوج مقبول لدى المستهلك،ومن الآثار السلبية رفع القيود على السلع الأجنبية التي ترد إلى الأسواق المحلية، هذا ما يدفع بالسلع الوطنية التي هي غير قادرة على منافسة السلع ذات الجودة العالية، وهذا ما يدفع إلى خلق مشاكل للمؤسسات الجزائرية، التي ستضطر إلى الغلق وتسريح عمالها وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة.
5. بانفتاح الاقتصاد الجزائري على اقتصاد السوق بصفة عامة و التجارة الخارجية بصفة خاصة تكون الجزائر قد خطت خطوة باتجاه انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة بعد أن عقدت اتفاقها مع دول الاتحاد الأوروبي.
6. إن منظمة التجارة العالمية هذه تسير وفق مصالح الدول المتقدمة لخدمة أغراضها و تسويق منتوجاتها إلى دول العالم سواء المنضمة إلى هذه المنظمة أو التي لم تنضم بعد.

7.إن الاستقرار الاقتصادي المحقق منذ سنوات نتيجة لارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية – الذي يعد المورد الأول من العملة الصعبة – ساهم في انتعاش الاقتصاد الوطني و هو ما خلق عدة فرص للنهوض به و الخروج من الأزمة، بعد أن دفع المواطن البسيط فاتورة إصلاحات كانت الجزائر بحاجة إلى تطبيقها.

**التوصيات:**

بناءً على ما توصلنا إليه من نتائج نوجز بعض الاقتراحات:

1.وضع إستراتيجية وطنية بغية النهوض بالصناعات الأخرى خارج قطاع المحروقات الذي يهيمن على 98 % من مجموع صادرات الجزائر.

2.خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة و فتح المجال أمام الكفاءات الشبانية لتسييرها ما دامت أن الموجودة منها تأقلمت مع الوضع الراهن.

3.محاولة القضاء على البيروقراطية خاصة في المعاملات الإدارية لتسهيل جلب المستثمرين الأجانب و كذا حل مشكل العقار الصناعي و الزراعي و كذا السياحي.

4.إقرار إصلاح صناعي على غرار الإصلاح الزراعي الذي أتى أكله نوعاً ما مما ساهم في تقليص فاتورة استيراد المنتجات الفلاحية.

5.دعم النسيج الصناعي القادر على المنافسة و فتح الباب أمام الخوصصة التي تساهم في خلق مناصب شغل إضافية.

6.التعريف بفرص الاستثمار في الجزائر و ذلك بخلق فضاء داخل البلد و خارجه لجلب المستثمرين و كذا التعريف بالمنتوج المحلي.

7.تفعيل دور الجمارك لتسهيل التعاملات التجارية من و إلى الجزائر بغية توفير منتوج أفضل للمستهلك و اختيارات متعددة.

# قائمة المراجع

**قائمة المراجع:**

**أ- الكتب:**


1. موسى أحمد وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، عمان، دار الصفا للنشر والتوزيع، 2001.
2. عبد الباسط الوفا، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، 2000.
3. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، (ج2) على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، ط1، القاهرة، مجموعة الدول العربية، 2003.
4. أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998.
5. زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الإسكندرية، وبيروت العربية، 2000.
6. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية للطباعة والنشر، 1998.
7. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998.
8. محمود يونس، الاقتصاد الدولي، دار الفهرسة، 1999.
9. محمد صفوت قابل، الإتحاد الأوروبي من السوق المشتركة إلى الوحدة الاقتصادية، 2002.
10. فاطمة الزهراء رقايقية، الشراكة الأورومتوسطية: رهانات، حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.


**ب- رسائل ومذكرات:**


1. أبحري سفيان، شراكة الجزائر مع الإتحاد الأوروبي و آثارها على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2003.
2. جار وكمال :تحرير التجارة الخارجية :دراسة حالة الجزائر: المعهد الوطني للمالية 1998.
3. جـــمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأور ومتوسطية، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
4. حنيش الحاج، الأورو و انعكاساته على بنية التجارة الخارجية، أســعار الصــرف و المديونيــة الخارجية للجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2001.

5. سهام بشكيط، مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل والاستشراف الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية وعلم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008-2009.
6. شلع إبراهيم القطاع الخاص في التجارة الخارجية"واقع و أفاق" مذكرة لنيل شهادة ليسانس جامعة الجزائر 1993
7. صالح مفتاح، دلال بن ياسمينة، اتفاق الشراكة الأورو-جزائري: الدوافع، المحتوى، الأهمية، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006.
8. متناوي محمد، المنظمة العالمية للتجارة OMC و انضمام الجزائر إليها و الآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجزائر، المدرسة العليا للتجارة 2003.
9. متوفاي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
10. مرابط كريم، تحرير التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة اللسانس 1998، المعهد الوطني للمالية.

**ج- جرائد ومجلات:**

1. جريدة الخبر ل 24 نوفمبر 1999 .
2. جريدة الخبر لـ3 نوفمبر 1999.
3. صالح صالحي: ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، الدار الخلدونية، الجزائر 1999.
4. صالح صالحي: ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، الدار الخلدونية، الجزائر 1999.
5. عبد الحميد زعباط، الشراكة الأرومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السنة الأولى،الشلف، الجزائر، 2004.
6. عبد الحميد زعباط، الشراكة الأورو متوسطية و آثارها على الاقتصاد الجزائري – مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01 السداسي 02، 2004، الجزائر.

7. عبد القادر العلالي: استقلالية المؤسسات العمومية عبر الإصلاحات الاقتصادية، مجلة جامعة الجزائر، مارس 1994.
8. عبد القادر العلالي: استقلالية المؤسسات العمومية عبر الإصلاحات الاقتصادية، مجلة جامعة الجزائر، مارس 1994.
9. غانم محمد صالح، واقع الدراسات الاورومتوسطية في الجامعات العراقية، مجلة العلوم السياسية والدولية، العدد 33، جامعة بغداد، العراق، 2006.

**د- محاضرات وملتقيات:**

1. الأستاذ صالحي صالح: آثار انضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، محاضرة ملقاة في الملتقى الاقتصادي التاسع، رهانات لانضمام الجزائر إلى OMC ، جوان 1999.
2. بشير مصطفى : محاضرة المسار التاريخي والاقتصادي لنظام التجارة، الملتقى الاقتصادي التاسع، رهانات لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، نادي الدراسات الاقتصادية،جوان1999.
3. جلاطو جيلالي : محاضرة تكييف النظام الجمركي وفقا لأحكام OMC، الملتقى الاقتصادي التاسع، رهانات لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، نادي الدراسات الاقتصادية،جوان1999.
4. سليمان المنذري: عن حسين عبد الله ، النفط العربي في ظل اتفاقية الجات الأخيرة، دراسات إستراتيجية، العدد51، مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية، الأهرام،1997.
5. كريم النشاشيبي وآخرون: الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق دراسة خاصة رقم 165، صندوق النقد الدولي، 1998.

**ه- النصوص والمراسيم الدولية :**

1. التقرير الاقتصادي لسنة 1994، اتحاد الغرف التجارية العربية.
2. المواد (01، 03،11 ، 18) من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية
3. المرسوم رقم 29/63 المؤرخ في 1963/10/28 .
4. المنشور 01/73 المؤرخ في 1973/02/20 المتضمن منع المؤسسات العمومية حق الامتياز في احتكار التجارة الخارجية.
5. قانون 02/78 الصادر بتاريخ 1978/02/11 المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية .

6. الأمر رقم 35/68 المؤرخ في 1986/02/02 و المتضمن التعريفة الجمركية الجديدة.

7. القانون 98-10بتاريخ 22 أوت 1998 الخاص بالجمارك .

**و-المراجع بالفرنسية:**

1. AREZKI IGHEMAT : le marche du Travail en Algérie, C.E.R.P.E.Q, Alger, 1992.
2. AREZKI IGHEMAT : le marche du Travail en Algérie, C.E.R.P.E.Q, Alger, 1992.
3. BENSSAD « Economie et développement de l 'Algérie » 2 eme édition OPU ALGER 1982.
4. Bichara Khader, LE PARTENARIAT EURO-MÉDITERRANÉEN VU DU SUD, l'harmattan, Paris, Franc, 2001.
5. DEBBOUB- YOUCEF : le Nouveau Mécanisme Economique en Algérie, O.P.U. Alger, 1995.
6. des P.A.S sur les conditions Macro- Economiques des
7. Direction general Des douanes, rapport D' analyses, période 1993-1999.
8. F. Z. OUFRIHA et A. DJEFLAT : Industrialisation et Transfert de Technologie dans les P. V. D- le cas de l'Algérie- O. P. U, Alger, 1986.
9. F. Z. OUFRIHA et A. DJEFLAT : Industrialisation et Transfert de Technologie dans les.
10. FERARO-MAVIE HENRY ،Dynamique du commerce international « Nouveau protectionnisme en libre –échange EYROLLES،1992.
11. GPA : Les groupements professionnels d'achats.
12. GUECHI. D. EDDINE: Essai d'évaluation de l'effet des P.A.S sur les conditions Macro- Economiques
13. H.BENISSAD « restructuration et reformes économique »1979-1993 OPU 1994.
14. H.BENSSAD « LE reformes économique en ALGERIE » OPU Alger 1992.
15. KACI Racelma. Les surprises de l'accord de l'association avec l'UNION Européenne – Analyse. [En ligne] 20.12.2005, address www.IPSnews.net/fr.
16. kader akacem, contabilité nationale, enoedition alger.
17. M. E. BENISSAD : L'Ajustement Structurel, l'expérience du Maghreb, O.P. U, Alger 1999.
18. M. MEDJKOUNE : Ajustement Structurel, emploi et chaumage en Algérie, les cahiers du CREAD, N°46, 1998.
19. M.E BENISSAD : l'Ajustement Structurel- Objectifs et expériences.
20. Med E. BENISSAD: L'Ajustement structurel, objectifs et expériences, ALIM- ed, Alger, 1994.
21. ministere du commerce "communication sur l'etat 2001, d'avencement du dossier relatif a l'accession 'de l' algerie a l' omc
22. N BOUZIDI le monopole de l'Etat sur le commerce extérieur (1973-1984).
23. N.BOUZIDI "Le Monopole de l'état sur le commerce extérieur (1973-1984).
24. Nachida M Bouzidi: 5 essais sur l'ouverture de l'économie algérienne, ed- Enag alger,1998.
25. Nachida M Bouzidi: 5 essais sur l'ouverture de l'économie algérienne, ed- Enag alger,1998.
26. NACHIDA M. BOUZIDI : la Transition vers l'Economie de Marché- le cas commerce extérieur, Revue de I.S.E, N°4, 1992.
27. Office National de Statistique : Evaluation des échanges extérieures de marchandises de 1992.
28. RABAH- BETTAHER : le Partenariat et la Relance des Investissements, ed- BETTAHER, Alger 1992.
29. Rachid Bou djemaa : Etatisme(s) et Reforme(s) dans le tiers monde: les Termes d'un contrat Social, les cahiers du CREAD N° 01, 2003.
30. V. D- le cas de l'Algérie- O. P. U, Alger, 1986.

**ملخص الدراسة:**

باختلاف المدارس الاقتصادية بدأ الاهتمام بدراسة التجارة الخارجية، كفرع قائم بذاته نظرا للدور الذي تلعبه في اقتصاد أي دولة لأن النظام الاقتصادي الناجح الذي تتبناه أي دولة هو الذي يعطي الصورة عن نجاح الدولة وتطورها أو بقائها في دائرة التخلف، والجزائر واحدة من بين هذه الدول التي كانت تتبنى النظام الاقتصادي الموجه منذ الاستقلال إلا أنها لم تحقق ما تريده، وكانت بعيدة كل البعد عن التطور والانفتاح الاقتصادي فقامت بإصلاحات عديدة للتحول من النظام الموجه القائم على حماية التجارة إلى اقتصاد السوق القائم على حرية التجارة فلا ربما تحقق الجزائر ما تأمله من وراء الدخول للنظام العالمي الجديد وتكون واحدة من الدول الناجحة بتبنيها هذا النظام مستقبلا.

## Résumé d'étude:

Des écoles économiques altérés commencé à intérêt pour l'étude du commerce extérieur, comme une branche d'un stand-alone en raison du rôle qu'ils jouent dans l'économie d'un pays parce que le système économique réussie adoptée par un État qui donne l'image de la réussite de l'état et son évolution ou de la survie dans le cercle sous-développement est, et l'Algérie a été l'un de ces pays qui étaient adopte dirigés depuis système économique indépendance, mais ils ne réalisent pas ce que vous voulez, et était loin de développement et d'ouverture économique a surgi plusieurs réformes pour la transition du système de routeur existant sur la protection du commerce à l'économie de marché existant, le libre-échange est pas l'Algérie peut vérifier ce que Mandy derrière entrer dans le système mondial nouvelle et être l'un des pays qui ont réussi en adoptant ce système à l'avenir.